قسم العلاقات الدولية

السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا الباسيفيك:

مقارنة بين ادارتي دونالد ترامب وباراك أوباما

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالب:

سيد علي شايب

إشراف الأستاذة:

الدكتورة فلة قصدالي

أعضاء لجنة المناقشة.

الأستاذ	الجامعة	الصفة
إبراهيم تيقمونين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً
فلة قصدالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً

السنة الجامعية: 2023/2022م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على خير الأنام الذي قال: لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

أتقدم بشكري الجزيل وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضة فلة قصدالي، لتفضلها الكريم بالإشراف على المذكرة، عرفاناً مني لكل ما قدمته لي من دعم كبير وتوجيهات قيمة، فكانت نعم الأستاذة، جزاها الله خيراً، وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمة، لحرصهم على إنجاح مناقشة المذكرة، وما قدموه من نصح وتوجيه.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى، أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، إلى الوالدين العزيزين، اللذان كانا عوناً وسنداً لي طيلة حياتي، حفظهما الله، وإلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، إلى جدتي الحبيبة فاطمة أطال الله في عمرها، وجعل الله خيرها في ميزان حسناتها.

وإلى إخوتي وأصدقائي وزملائي الذين رفقوني طيلة حياتي.

كما أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الأسرة العلمية من طلبة وأساتذة، على أن تكون خيراً لإثراء وتطوير المعرفة العلمية بالمدرسة.

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وتفسير التغيرات والتحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة آسيا الباسيفيك خلال العقدين الآخرين، حيث أصبحت المنطقة تمثل مستقبل الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، هذا ما جعل القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تغير مركز اهتمامها من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا الباسيفيك، فمنذ وصول باراك أوباما إلى الرئاسة، أولت إدارته اهتماماً كبيراً بمنطقة آسيا الباسيفيك، إذ قامت بتعزيز شراكاتها وتعاونها مع حلفائها، وعملت على زيادة تعاونها مع المنظمات والمنتديات متعددة الأطراف، وكثفت تواجدها العسكري في المنطقة، من أجل زيادة نفوذها وحماية مصالحها، في ضوء التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة وما نجم عنها من صعود الصين، وفي فترة إدارة دونالد ترامب، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيراً لافتاً، خاصة فيما يتعلق بتعامل إدارته مع حلفائها، حيث تبنت إدارة ترامب سياسة أمريكا أولاً، ركزت من خلالها على مصالحها الاقتصادية، وأهملت مصالح حلفائها، كما أن شخصية ترامب أثرت على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، واتبعت نهجاً صدامياً فيما يتعلق بتنافسها مع الصين، ولهذا تم وضع دراسة مقارنة بين سياسة باراك أوباما وسياسة دونالد ترامب تجاه منطقة آسيا الباسفيك، نهدف من خلالها إلى تحديد أبرز نقاط التشابه والاختلاف.

Abstract :

The study aims to analyze and explain the geopolitical changes and transformations that the Asia-Pacific region has witnessed during the last two decades, as the region has become the future of the global economy and international politics, this is what made the International powers, led by The United States of America change their focus from the Middle East to the Asia Pacific region, Since Barack Obama's accession to the presidency, his administration paid great attention to the Asia-Pacific region, as it strengthened its partnerships and cooperation with its allies, worked to increase its cooperation with multilateral organizations and forums, and intensified its military presence in the region, in order to increase its influence and protect its interests, in light of the geopolitical shifts In the region, and the resulting rise of China, However, During the period of Donald Trump's administration, US foreign policy witnessed a remarkable change, especially with regard to his administration's dealing with its allies, The United States of America have adopted a confrontational approach with regard to its competition with China, and for this reason a comparative study has been drawn up between Barack Obama's policy and Donald Trump's policy towards the Asia-Pacific region, through which we aim to identify the most prominent points of similarity and difference.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الموقع الجيوسياسي لمنطقة آسيا الباسيفيك، إحدى أهم المتغيرات الرئيسية من ناحية أهمية المنطقة، إضافة إلى تأثيرها على الصعيدين الإقليمي والدولي، والذي أصبح يتزايد خلال السنوات الفائتة، مما جعل المنطقة تتصدر المشهد الدولي.

فالسمة المركزية لهذه المنطقة ناتجة عن ثقلها الديمغرافي والاقتصادي والمالي، خاصة ما شهدته من نمو اقتصادي متسارع خلال العقدين الآخرين، وما تمثله من وزن ديمغرافي على الصعيد العالمي، إضافة إلى امتلاكها لثلث الاحتياطات المالية العالمية.

هذه المؤشرات جعلت منطقة آسيا الباسيفيك، تشكل مركز الانتقال الاستراتيجي للقوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت أهم فاعل دولي خارج المنظومة الإقليمية لمنطقة آسيا الباسيفيك.

ومع انتخاب باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، بدأت واشنطن التوجه نحو منطقة آسيا الباسيفيك، وذلك في سعيها لفك الارتباط بمنطقة الشرق الأوسط، وقد أطلق الرئيس أوباما استراتيجيته المحورية للانعطاف تجاه آسيا في عام 2012م، التي كانت بمثابة سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة توجيه بوصلتها إلى المنطقة، استجابةً للنمو الاقتصادي المتسارع وللتحولات الجيوسياسية في المنطقة، وفي مقدمتها تنامي اقتصاديات دول المنطقة وعلى رأسها الصين، وتزايد النزاعات الجيوسياسية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، والذي تطلب تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة.

فمنذ توليه الرئاسة، ركزت إدارة باراك أوباما على منطقة آسيا الباسيفيك، بوصفها واحدة من المناطق الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأن النجاح الذي حققته بعض القوى الصاعدة في صورة النمور الآسيوية والصين في الميدان الاقتصادي، جعل من منطقة آسيا الباسيفيك تحتل مكانة خاصة في السياسة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، فالصراع على الموارد والتنافس حول الأسواق في هذه المنطقة، أصبح يحدد مستقبل العلاقات الدولية سواءً في هذه المنطقة أوفي العالم ككل.

وقد ركزت سياسة المحور وإعادة التوازن على دعم الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا وأستراليا، تمثل في تكثيف وتبادل

الزيارات الرسمية واللقاءات الثنائية، خاصة في المنظمات والمنتديات متعددة الأطراف وعلى رأسها منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك (APEC)، ورابطة الآسيان (ASEAN)، وانشاء منطقة تجارة حرة تحت مسمى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP)، إضافة إلى نشر وتعزيز تواجدها العسكري في أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، وزيادة التعاون العسكري مع بعض دول المنطقة التي ترى في واشنطن كحليف استراتيجي موزان للصين.

ومع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة، شكلت المنطقة أهمية وأولوية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، فقد اتخذت إدارة الرئيس ترامب مصطلح الهندوباسيفيك، والذي جاء بالموازاة مع تزايد النفوذ الصيني في المنطقة المحاذية للهند، وفي عام 2018م طرح الرئيس ترامب رؤيته للمنطقة ضمن مبادرة لإنشاء منطقة حرة ومفتوحة في الهندوباسيفيك، كما أعاد إطلاق الاستراتيجية الرباعية كواد QUAD التي تتمثل في بناء حوار رباعي يضم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا والهند، ما يشكل أكبر تحالف إقليمي في المنطقة، تهدف من خلاله واشنطن إلى الإبقاء على حلفائها التقليديين في مواجهة الصين، وتعزيز شراكاتهم في المنطقة.

❖ إشكالية الدراسة:

أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، نتيجة التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي شهدتها دول المنطقة خلال العقدين الأخيرين، والتي أفرزت قوة إقليمية صاعدة ألا وهي الصين، والتي يمكن أن تشكل تهديداً لميزان القوى على الصعيد الإقليمي والدولي، ما يمثل تهديداً حقيقياً للهيمنة الأمريكية، وسعياً منها للحفاظ على قيادتها العالمية، أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك على سلم الأولويات في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، حيث تبنت إدارة أوباما سياسة المحور وإعادة التوازن تجاه المنطقة، تمثلت في تعزيز الشراكات الاقتصادية وتكثيف التواجد العسكري، واتباعها نهج دبلوماسي مكثف مع حلفائها وشركائها في المنطقة، ومع وصول الرئيس ترامب إلى الرئاسة شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيراً لافتاً، وذلك برفعه شعار أمريكا أولاً، ومع اتباعه نهجاً صدامياً، زادت الشكوك بشأن مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها تجاه حلفائها، إلا أن الهدف الرئيسي من التوجه الأمريكي نحو المنطقة لم يتغير، لذلك فالاشكالية التي نتناولها في هذه الدراسة تتمحور أساساً عن العوامل والمتغيرات التي ساهمت في التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك خلال إدارتي أوباما وترامب، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت العوامل والمتغيرات المختلفة خلال إدارتي أوباما وترامب في التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

ولتوضيح الإشكالية تم الاعتماد على مجموعة من الأسئلة الفرعية لتفكيك العلاقة المركبة التي وردت في صياغة الإشكالية:

_ ما هي أسباب ودوافع التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك؟

_ هل ساهمت سياسة المحور وإعادة التوازن التي أطلقتها إدارة أوباما في تحقيق أهدافها؟

_ هل مثل نهج ترامب والمتمثل في سياسة أمريكا أولاً، تحدياً أمام تعهدات الولايات المتحدة الأمريكية بحماية حلفائها ومواجهة النفوذ الصيني المتزايد؟

_ ما هي عوامل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة آسيا الباسيفيك خلال إدارتي أوباما وترامب؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

_ التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية في منطقة آسيا الباسيفيك لعبت دوراً حاسماً في التوجه الأمريكي نحو المنطقة.

_ صعود الصين وما قد ينجم عنه من خلل في موازين القوى الإقليمية والدولية، أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز نفوذها وتواجدها بالمنطقة.

_ الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا الباسيفيك لم تتغير، إلا أن إدارة ترامب اتبعت نهجا مغايراً عن إدارة أوباما، إضافة إلى الآليات ولاسيما في الشق الاقتصادي.

_ كلما زاد دور الصين في منطقة آسيا الباسيفيك، كلما زادت أهمية المنطقة في إدراك صانع القرار الأمريكي.

❖ **أهمية الدراسة:**

_ إن أهمية الموضوع تكمن في تسليط الضوء على أحد أهم مواضيع السياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين، حيث أن أنظار العديد من دول العالم تتجه إلى منطقة آسيا الباسيفيك التي

تمثل مركز الانتقال الاستراتيجي للقوى الدولية، وذلك لما تحوز عليه من وزن اقتصادي وديمغرافي متزايد، جعلها مركز الاقتصاد العالمي.

_ وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم، تقود المشهد السياسي والاقتصادي العالمي، وتلعب دوراً رئيسياً في تحديد معالم السياسة الدولية وفقاً لتصوراتها وإدراكاتها، سعياً منها في الحفاظ على ريادتها وقيادتها للعالم، ومنع صعود أي قوى منافسة لها، قد تشكل تهديدا في ميزان القوى العالمية، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من سلم أولوياتها في حساباتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا الباسيفيك، هذه الأخيرة أصبحت المركز الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، وما تحوز عليه من وزن ديمغرافي واقتصادي ومالي، شهد وتيرة متسارعة خلال السنوات الأخيرة.

_ لهذا ستتناول الدراسة أبرز محددات السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك خلال إدارتي أوباما وترامب، ففي عهد الرئيس باراك أوباما شكلت سياسة المحور وإعادة التوازن المحدد الأساسي لسياسة إدارته في المنطقة، والتي تمثلت في تعزيز الروابط الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية مع دول شرق وجنوب شرق آسيا وأستراليا، والتي تهدف إلى مواجهة النفوذ الصيني المتزايد وتعزيز نفوذها ومشاركتها في المنطقة، أما في عهد دونالد ترامب ومع تبنيه سياسة أمريكا أولاً، وبسبب تغليب المصالح الأمريكية على حساب مصالحها حلفائها خاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية، شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيراً لافتاً خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي.

_ كما تناولت الدراسة أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والمتمثلة في صعود الصين وتزايد نفوذها في المنطقة، والذي يشكل تهديداً لمصالحها ومصالح حلفائها، إضافة إلى النزاعات الحدودية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وتزايد الأهمية الجيوسياسية للممرات البحرية وعلى رأسها مضيق ملقا وتايوان، إضافة إلى ملفات أخرى كالملف النووي لكوريا الشمالية، وأزمة تايوان.

_ ولهذا تم استخدام المنهج المقارن في الدراسة، لمقارنة سياسة إدارتين مختلفتين تجاه المنطقة، فالرئيس باراك أوباما ينتمي إلى الحزب الديمقراطي، في حين أن ترامب جمهوري، والانتماء الحزبي له تأثير على سياسات الرئيس وتوجهاته، كما أن المقارنة تشمل أوجه الاختلاف والشبه والتي تتمثل في عوامل التغير والاستمرار في سياسة كلا الادارتين تجاه المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل والمتغيرات المختلفة التي ساهمت في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية لكلا الادارتين وفق رؤيتها وتصوراتها.

_ يمكن أن تمثل دراستنا إسهاماً كبيراً على الصعيد العلمي، في ظل غياب الكتابات العربية الأكاديمية المتخصصة في منطقة آسيا الباسيفيك، التي أصبحت مستقبل الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، حيث أن المنطقة أصبحت محل الدراسة عند الباحثين الغربيين وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

_ تحديد مدى أهمية منطقة آسيا الباسيفيك جيوسياسياً وجيواقتصادياً.

_ التعرف على أهم التحولات والتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي شهدتها المنطقة.

_ معرفة أسباب ودوافع التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك.

_ معرفة أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

_ تحديد النهج الذي اتبعته كل من إدارة أوباما وترامب تجاه دول المنطقة.

_ مقارنة بين سياسة أوباما وترامب للوصول إلى نتائج معينة.

❖ **الإطار الزماني والمكاني للدراسة:**

الحدود المكانية: تركز هذه الدراسة على منطقة آسيا الباسيفيك كمجال جغرافي، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث نطاقات جغرافية فرعية، وهي إقليم شرق آسيا وإقليم جنوب شرق آسيا، وقارة أوقيانوسيا، وتشكل المنطقة أحد العوالم الرئيسية للصراع المستقبلي العالمي بين العديد من القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى جاهدة للحفاظ على ريادتها وهيمنتها على العالم، ومواجهة أي قوة صاعدة وفي مقدمتها الصين.

الإطار الزماني: تم تحديد الإطار الزمني للدراسة منذ بداية تولي الرئيس باراك أوباما لمنصبه في الرئاسة في الفترة ما بين 20 جانفي 2009م وحتى 20 جانفي 2017م، إلى غاية فترة تولي الرئيس دونالد ترامب ولايته من 20 جانفي 2017م إلى غاية 20 جانفي 2021م، كون أن طبيعة الموضوع تتناول إجراء دراسة مقارنة بين سياسة إدارة أوباما وإدارة ترامب.

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

هناك جملة من الأسباب والدوافع الرئيسية التي أدت إلى إختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

مقدمة

_ اهتمام شخصي وشغف معرفي بالمواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، وبالفكر الاستراتيجي الأمريكي، كون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ولا تزال أقوى دولة في العالم منذ منتصف القرن العشرين إلى حد الآن، ولعبت دوراً حاسماً في الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة، إضافة إلى دورها في رسم وتحديد معالم السياسة الدولية، لما يتماشى مع تصوراتها وإدراكاتها.

_ وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة عظمى، لعبت المتغيرات الجيوبوليتيكية دوراً حاسماً في تحديد توجهاتها وأولوياتها الاستراتيجية، وعلى رأسها منع صعود أي قوة صاعدة، من شأنها الإخلال بميزان القوى الدولية، والذي يشكل تهديداً للهيمنة الأمريكية على العالم، وتعتبر منطقة آسيا الباسيفيك المركز الرئيسي للصراع المستقبلي بين القوى الدولية، كونها أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، والذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية أهم فاعل دولي خارج المنظومة الإقليمية لمنطقة آسيا الباسيفيك.

_ أما فيما يتعلق بالدراسة المقارنة بين سياسة أوباما وسياسة ترامب التي سيتم تناولها، فهي تعود أساساً إلى الاختلافات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، خلال إدارتين متتاليتين.

أسباب موضوعية:

_ إن الدراسة تتعلق بتناول موضوع، لاقى اهتماماً كبيراً في الأوساط الأمريكية خلال السنوات الفائتة، حيث أجرى العديد من الباحثين دراسات معمقة، تنتقد فيه المبالغة الأمريكية في التركيز على منطقة الشرق الأوسط، واهمال منطقة آسيا الباسيفيك، هذه الأخيرة أصبح لها وزن اقتصادي وديمغرافي متسارع، جعلها مركز الانتقال الاستراتيجي للقوى الدولية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي أبدت قلقها من صعود الصين، ولما قد تشكله من تهديد لمصالحها ولمصالح حلفائها في المنطقة.

_ كما أن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك، شكل أحد المحاور الهامة والجوهرية سواءً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أو لدول المنطقة التي ترى في واشنطن كحليف استراتيجي موازن للنفوذ الصيني المتزايد، حيث تولي دول المنطقة أهمية بالغة في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية لكل إدارة، وما قد تحققه من مصالح وفوائد سواءً فيما تعلق بتعزيز الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية مع واشنطن، أو رغبتها في الحصول على دعم مالي وعسكري، وضمانات لحمايتها من أي تهديدات قد تشكلها الصين.

❖ **الأدبيات والدراسات السابقة:**

مقدمة

على الرغم من أهمية الموضوع، يبقى مجال البحث العلمي للدراسات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية وبمنطقة آسيا الباسيفيك ضئيلة جداً، في العالم العربي عموماً والجزائر خصوصاً، كون أن مختلف التفاعلات ومجريات الأحداث التي تشهدها منطقة آسيا الباسيفيك، منفصلة جغرافياً عن واقعنا المباشر، إضافة إلى أن معظم الدراسات الأكاديمية في الوطن العربي عامةً والجزائر خاصةً، ينصب على دراسة ومعالجة المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية، وما تشهده المنطقة العربية من تطورات وتحولات جيوسياسية، إلا أنه تم الاعتماد على بعض الدراسات وهي كالآتي:

_ كتاب ل **Ralph A . Cossa بعنوان: : The United States and The Asia Pacific Region security strategy for the Obama Administration (pacific forum CSIS, 2009).**

والذي تناول فيه أبرز التحولات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة آسيا الباسيفيك، والتي تُعد أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم من أي وقت مضى، والذي وضع إدارة أوباما أمام اختبار حقيقي، جعلها تتبع نهجاً أكثر نشاطاً، لإدراكها حجم وعمق التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وما أصبحت تمثله الدول الآسيوية كجهات فاعلة اقتصادياً وسياسياً، والذي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعزز من شراكتها وتحالفاتها، لتعزيز نفوذها ومنع أي قوة صاعدة تهدد مصالحها ومصالح حلفائها، وخاصة الصين التي أصبحت تشكل قلقاً متزايداً في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية، لما تحوز عليه ومن وزن ديمغرافي واقتصادي، يمكن أن ينافس الولايات المتحدة الأمريكية ويشكل تهديداً لهيمنتها إقليمياً ودولياً.

وقد خلصت الدراسة أن منطقة آسيا الباسيفيك شهدت أربعة تطورات أساسية، الأول هو الوزن الاقتصادي والسياسي المتزايد في المنطقة، والعامل الثاني هو صعود الصين، والعامل الثالث هو تزايد الانفاق العسكري، وتحديث الدول لجيوشها وتطوير عتادها العسكري، حيث تواصل كوريا الشمالية تطوير برنامجها النووي وصواريخها الباليستية، ما جعل جيرانها وفي مقدمتهم كوريا الجنوبية واليابان، مجبرتان على تحديث جيوشهم وامتلاك أحدث الأسلحة الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه تواصل الصين تحديث برنامجها النووي وصواريخها الباليستية، وبناء قوة بحرية أصبحت تقلق واشنطن في السنوات الأخيرة، أما العامل الرابع يتمثل في الاهتمام المتزايد بالتعاون متعدد الأطراف، مثل رابطة الآسيان، قمة دول شرق آسيا، منتدى الآبيك، الشراكة عبر المحيط الهادي.

_ مقال **لعبد القادر دندن، بعنوان التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك(دراسة حالة)، بمجلة السياسة الدولية، 2020**، والذي تناول فيه

توسع النطاق الجغرافي للسياسة الخارجية الأمريكية من آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك في عهد دونالد ترامب، والتي جاءت بالموازاة مع تزايد النفوذ الصيني في المنطقة المحاذية للهند، واستجابةً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، فكانت مبادرة الهندوباسيفيك حرة ومفتوحة، والحوار الاستراتيجي الرباعي، وتكثيف التعاون مع دول الآسيان، بعضاً من ركائز السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب تجاه المنطقة، وقد عكست سياسته حجم التنافس الاستراتيجي المتنامي مع الصين.

_ **مقال لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بعنوان القرن الأمريكي الباسيفيكي America's Pacific Century**، نشر بدورية السياسة الخارجية، في نوفمبر 2011م، والذي كان بمثابة أول إعلان رسمي من إدارة أوباما عن توجهها نحو منطقة آسيا الباسيفيك، إذ اعتبرت إدارة أوباما أن آسيا الباسيفيك أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، وكانت هيلاري كلينتون أثناء توليها منصب وزيرة الخارجية في إدارة أوباما، الداعم الرئيسي للتوجه نحو آسيا الباسيفيك، وتوطيد العلاقات معها بشكل استراتيجي، حتى أن أول زياراتها كوزيرة للخارجية أثناء إدارة أوباما الأولى، كانت نحو دول شرق وجنوب شرق آسيا، وتناولت في مقالها أبرز الركائز التي قامت عليها سياسة أوباما تجاه المنطقة، تمثلت في تقوية التحالفات الأمنية والعسكرية الثنائية، وتعميق الشراكات الاقتصادية، وتعزيز تعاونها مع المنظمات والمنتديات متعددة الأطراف، وتكثيف تواجدها العسكري في المنطقة، واستهدفت سياسة المحور عدد من الدول في المنطقة، كاليابان وكوريا الجنوبية، وأستراليا والفلبين، وتايلاند لتشمل باقي الدول.

_ **أطروحة دكتوراه لعطا الله خيرة رهام، بعنوان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الحرب الباردة، دراسة حالة الصين، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020م**، وقد خلصت الدراسة إلى اعتبار أن القضية الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك، هي الصعود الصيني في النظام الدولي، ونموها الاقتصادي المتصاعد، وزيادة مقدراها للإنفاق العسكري، وهذا ما ينذر بحصول خلل في ميزان القوى في المنطقة، والذي يستوجب من الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز نفوذها في المنطقة، كون أن الصين أصبحت المنافس الاستراتيجي الأول لها في الهيمنة على العالم، والذي قد يهدد مصالحها مستقبلاً، كما أن التنافس الأمريكي الصيني من شأنه أن يحدث تحولات جيوسياسية على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي، ودوراً في رسم المشاهد المستقبلية للتوازن الاستراتيجي في منطقة آسيا الباسيفيك.

❖ **الإطار المنهجي:**

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، ونظراً لاتساع مجال هذا البحث سواءً من الناحية الزمنية، بتطرقه لفترة زمنية مميزة، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على السياسة الخارجية الأمريكية في فضاء جغرافي واسع، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، ولهذا فإن دراستنا تحتاج إلى توظيف نوع من التكامل المنهجي، الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد، لمحاولة الاقتراب من الظاهرة محل الدراسة.

1_المنهج التاريخي: يعد من أكثر المناهج استخداماً في العلاقات الدولية عامةً وفي السياسة الخارجية خاصةً، كون أن السياسة الخارجية لأي دولة لها جذور وامتدادات تاريخية ينبغي الإحاطة بها ومن كافة الجوانب، حيث يلعب المنهج التاريخي دوراً كبيراً في دراسة تطور المسار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية، والذي يساعد على تحري الأسباب وفهم التطورات والاتجاهات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية في كل مرحلة، حيث تم استخدام المنهج التاريخي في الدراسة لفهم التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها، والتي اتسمت بالبراغماتية، إضافة إلى دراسة الارتباط التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة آسيا الباسيفيك.

2_ المنهج المقارن: والذي يتيح لنا التوصل إلى صيغة الثابت والمتغير في مختلف متغيرات موضوع هذه الدراسة، ويتم الاعتماد هذا المنهج، من أجل رصد أوجه الشبه والاختلاف بين ظاهرتين أو شيئين مختلفين، أو المقارنة بين مرحلتين زمنيتين لظاهرة بعينها، وفي هذه الدراسة سنقوم بمقارنة الظاهرة خلال عهدتين متتاليتين لإدارتين مختلفتين، بغية الوصول إلى نتائج واستنتاجات معينة.

3_ منهج تحليل المضمون: والذي يركز على وصف وتحليل الخطابات والوثائق الرسمية، بطريقة موضوعية قصد اكتشاف مضمونها، كما يهدف منهج تحليل المضمون إلى تحديد الأهداف والغاية الحقيقية من الخطابات والوثائق الرسمية تجاه قضية أو مسألة معينة، التي يسعى المرسل إلى تحقيقها، وقد تم استخدام منهج تحليل المضمون في تحليل الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع الأمريكية، ولمجلس الأمن القومي الأمريكي لكلا الادارتين (إدارة أوباما وترامب)، واللتان تحددان من خلالها الأولويات والأهداف الرئيسية لكل إدارة تجاه منطقة أو مسألة معينة، وكيفية التعامل معها.

❖ **<u>الإطار النظري:</u>**

1_الواقعية البنيوية:

تفترض الواقعية البنيوية أن بنية النسق الدولي هي مصدر جميع سلوكات السياسة الخارجية للدول، فالفوضى تجعل جميع الدول تنتهج مبدئياً السياسات الخارجية ذاتها، أي تلك القائمة على

مبدأ الاعتماد على الذات، ولأن الصراع على القوة هو ميزة ملائمة لتفاعلات الدول ضمن بنية النسق الفوضوية، فإن الواقعية البنيوية تنظر إلى سياسة القوة كوسيلة ضرورية لتحقيق هدفي النفوذ والهيمنة، والبحث عن المصالح القومية بالدرجة الأولى، وعلى الأخذ بالاعتبار حسابات توازن القوى، والسعي لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية كأساس للتحرك في ساحات الصراع والتنافس الدولي، مع توظيف مختلف الوسائل في سبيل ضمان ذلك، بما فيها الاعتماد على القوة العسكرية وفرض سياسة الواقع، مع عدم التقيد بالضرورة بالمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية.

فالأساس من التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك، يرجع إلى القلق الأمريكي من التحولات والتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الفائتة، وعلى رأسها صعود الصين، وما قد يترتب عنها من خلل في ميزان القوى العالمي، يهدد الهيمنة الأمريكية إقليمياً ودولياً.

2_مقاربة جيوبوليتيكية:

يوجد بمنطقة آسيا الباسيفيك عدد من الفواعل الرئيسية الدولية، التي تعمل معظم تفاعلاتها البينية على رسم الشكل العام للسياسة الدولية في المنطقة، وكذا على المستوى الدولي، خاصةً فيما يتعلق بشؤون الأمن، وهو الأمر الذي يجعل ما يجري في الإقليم جزءً هاماً من حقائق النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة وأن أغلب الآراء تذهب إلى التأكيد على أن موازين القوى قد تغيرت لصالح قوى غير غربية صاعدة في المنطقة، فخلال السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تحولات وتغيرات جيوسياسية وجيواقتصادية، جعل منطقة آسيا الباسيفيك مركز الانتقال الاستراتيجي للقوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت قلقها بشأن صعود الصين، وما نجم عنه من تغير في ميزان القوى الدولية لصالحها في المنطقة، حيث استغلت الصين نموها الاقتصادي المتسارع، في تطوير قواتها العسكرية وخاصة البحرية، مما ساهم في زيادة نفوذها في المنطقة، وخاصة في بحر الصين الجنوبي، والذي يشكل تهديداً للدول المحاذية للصين، وللمصالح الأمريكية، إذ أن الأهمية الجيوسياسية المتزايدة للمنطقة، وخاصة الممرات البحرية في بحر الصين الجنوبي ومضيقي ملقا وتايوان، جعلها محل تنافس جيوبوليتيكي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ لعب المتغير الجيوبوليتيكي دوراً أساسياً في التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك، سعياً منها في استدامة هيمنتها ومجابهة صعود أي قوى معادية.

3_نظرية الدور:

ينطوي مسار السياسة الخارجية وفق نظرية الدور على ثلاثة مراحل رئيسية، الأولى تحديد المتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما، وكيفية تأثيرها، والمرحلة الثانية تتمثل في تحليل

هيكل صناعة السياسة الخارجية والأهداف والأدوار المتوخي تحقيقها (التوجهات)، والمرحلة الأخيرة تهتم بدراسة السلوك الخارجي وطبيعة العلاقات والأدوات التي يستخدمها منفذوا السياسة الخارجية، ويتكون سياق السياسة الخارجية من مجموعة من العوامل والظروف التي تؤثر على صانع القرار، وتتحكم في تصوره حول قائمة الأدوار التي يمكن أن تؤديها إقليمياً أو دولياً.[1]

والسياسة الخارجية تقوم على تفاعل مجمل المتغيرات البيئية، وإدراك صانع القرار لحجم وكيفية تأثيرها على سلوك وأداء السياسة الخارجية عند التنفيذ، ويتحدد توجه السياسة الخارجية بناءً على إدراك الدور الذي يشكل خريطة طريق يتبعها صانع السياسة الخارجية في تعاطيه مع الملفات الخارجية، فهو مرتبط بتصورات صانع السياسة، وما تضمنها من بيئة نفسية تنعكس في صور وإدراكات ونسق عقيدي، وما تقتضيه مكانته في إطار هيكل السياسة الخارجية وأدوارها.[2]

4_مقاربة صنع القرار:

تم الاعتماد على مقاربة ريتشارد سنايدر في عملية صنع القرار، من أجل استيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.

وتنطلق هذه المقاربة من مسلمة نظرية أساسية، مفادها أن السلوك الخارجي لأية وحدة سياسية لا يمكن فهمه وتفسيره، إلا من خلال الرجوع إلى مسار عملية اتخاذ القرار، وما يؤثر فيها من اعتبارات شخصية وتنظيمية وقيمية خارجية، وتحاول تفسير السلوك الخارجي بالتركيز على اعتبارات البيئة النفسية لصانع القرار.

❖ **<u>الإطار المفاهيمي:</u>**

من المعروف أنه في بداية التأصيل العلمي لدراستنا، لابد من تحديد الإطار المفاهيمي، حيث يتم وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، ومن بين المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة:

1_السياسة الخارجية: لايوجد في أدب العلاقات الدولية اتفاق تام حول تعريف السياسة الخارجية، فالتعدد في تعريف هذا المفهوم يعكس تعقيد الظاهرة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، والعلاقة فيما بينها، ويرجع ذلك الاختلاف والتعدد في تعريف السياسة الخارجية إلى التحولات التي طرأت على الدراسات في حقل العلاقات الدولية.[3]

---

[1] جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م31، ع3، 2017، ص594.

[2] جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، مرجع سابق، ص595.

[3] اسلام عيادي، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2021م، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2021، ص11.

مقدمة

فالسياسة الخارجية تتسم بالتنسيق والتنظيم، والحنكة والرزانة في اتخاذ القرارات والمواقف الخارجية، والواقعية في الطرح، والبراغماتية في تحديد الأهداف، واتخاذ مسار لا تشوبه التناقضات، للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات، قد تختلف فيه الآليات والوسائل.

حيث تنطق دراسة السياسة الخارجية من التشخيص الدقيق لسلوك الدولة، كما يجب الوقوف على مواقفها وتوجهاتها وأهدافها وسلوكياتها في بيئة دولية معقدة تتسم بالتغيير، حيث تعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات متسارعة في العالم.

ومن بين التعريفات نجد تعريف **محمد سيد سليم:** إذ يعرفها على أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين البدائل المتاحة في البرامج، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

ريتشارد سنايدر: السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل.[2]

جورج مودلسكي: يعرفها على أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة، هما المدخلات والمخرجات، ويتميز هذا التعريف بأنه لم يرادف بين الأنشطة الخارجية عموماً وبين السياسة الخارجية، ولكنه حدد نوعاً معيناً من تلك الأنشطة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكيات الدول الأخرى وأقلمة أنشطته، بيد أن الأنشطة لا تشكل إلا جزءً من أجزاء السياسة الخارجية.[3]

من بين المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية نجد:

الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مجال السياسة الخارجية، التي يمكن أن تكون لها العديد من المعاني حسب المستخدم والاستخدام، كما أن الدبلوماسية هي أهم أدوات السياسة الخارجية وقت السلم ووقت الحرب، ويمكن تعريفها على أنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في إدارتها للعلاقات الدولية، أو أنها عملية مهمة من الاتصال والتفاوض في السياسة الخارجية.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998م، ص12.

[2] نفس المرجع، ص38.

[3] نفس المرجع، ص8-9.

السياسة الدولية: والتي يمكن تعريفها على أنها مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة، والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول، إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائماً، فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

2_منطقة آسيا الباسيفيك: هو فضاء جغرافي واسع يمتد على ثلاث نطاقات جغرافية فرعية بطابعها البحري، تتمثل في إقليم شرق آسيا، وإقليم جنوب شرق آسيا، وقارة أوقيانوسيا، يتشكل فيه المحور الجيواستراتيجي والاقتصادي للعالم، لما يتمتع به من مميزات جغرافية وموارد طبيعية ضخمة، وممرات ومضائق مائية بالغة الأهمية، على غرار مضيق ملقا، ومضيق تايوان.

❖ **تقسيم الدراسة:**

وصولاً إلى الغاية التي تم تحديدها، وهي الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

_ في الفصل الأول تناولنا ماهية السياسة الخارجية الأمريكية، وتم التطرق إلى السياق التاريخي لتطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ استقلالها حتى يومنا هذا، والتي شهدت فترات متقطعة واكبت مراحل تطورها، ونظراً لكون عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية معقدة وأكثر صعوبة، فإننا تطرقنا إلى تحديد أهم الأطراف والفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تلعب دوراً في رسم وصنع السياسة الخارجية الأمريكية، كما تناولنا أهم الوسائل المعلنة وغير المعلنة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية، إضافة إلى تحديد أهم المحددات والمتغيرات التي تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

_ في الفصل الثاني تم التطرق إلى الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك، التي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، ومن ثم تم تناول أبرز أسباب وملامح التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك، إضافة إلى التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

_ وفي الفصل الثالث تم إعداد دراسة مقارنة بين سياسة باراك أوباما وسياسة دونالد ترامب تجاه منطقة آسيا الباسيفيك، حيث تم الطرق إلى سياسة كل منهما، وتحديد محددات وآليات ونهج كلا الإدارتين، ومن ثم تم تحديد أوجه الشبه والاختلاف التي تتمثل في عوامل الاستمرار والتغير.

الفصل الأول

ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول

تمهيد:

تتحرك السياسة الخارجية لأي دولة من دول العالم وفق منهج معين، يمثل الإطار العام الذي يحكم حركتها على الصعيد الدولي ولا تخرج السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلالها عن هذه الفكرة.

وعند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية يتبين أن هناك مجموعة من الركائز الأساسية التي رافقتها منذ الاستقلال والتي وجهت السلوك الأمريكي الخارجي حتى يومنا هذا، حيث أن تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة يكشف وجود فترات متقطعة يمكن نعتها بالبراغماتية، ولعل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة مثل الولايات المتحدة أمر في غاية الصعوبة، وذلك راجع إلى جملة من المتغيرات السياسية و الاجتماعية التي رافقت نشوء الولايات المتحدة منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في عام 1783م، وما يزيد صعوبة في تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية الأمريكية هو حجم تأثيرها و فاعليتها على الساحة الدولية وكذلك مكانتها في سلم القوة الدولية.

وقد تبنت الولايات المتحدة مجموعة من التوجهات العامة عبر عدة مراحل واكبت تطورها، خصوصا تجاه القضايا والملفات المثارة في بيئتها المحيطة، وللوصول إلى تصور أوسع بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، لا بد من التطرق للمسار التاريخي وإلى العوامل والمتغيرات الداخلية والدولية التي ساهمت في تحديد ورسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الأول

المبحث الأول: السياق التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.

بعد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في 4 جويلية 1774م، اتبعت واشنطن سياد الحياد الإيجابي وعملت على استكمال بناء الدولة وتوسعة رقعتها الجغرافية، وبعد اعلان مبدأ مونرو في عام 1823م بدأت الفترة الذهبية للتوسع الأمريكي غرباً تجاه المحيط الهادي، واستولت على عدة مقاطعات من المكسيك في القرن التاسع عشر، وفي سنة 1898م مثلت الحرب الأمريكية الاسبانية نقطة الانطلاق للتوسع الأمريكي خارج حدودها واستولت على عدة جزر، وبدأ الفكر التوسعي يأخذ منحى تصاعدي، ورغم ذلك اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بالانعزالية في الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الأولى، ورغم لعبها الدور الحاسم في انهاء الحرب، إلا أن التوجه الانعزالي طغى على المشهد السياسي الأمريكي لعقود أطول، وتعتبر الحرب العالمية الثانية التاريخ الحاسم الذي أنهى العزلة الدولية للولايات المتحدة.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة التوسع الاستعماري.

نتيجة للسياسة الاستبدادية التي اتبعها ملوك إنجلترا في المستعمرات الإنجليزية الواقعة على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية ، ثارت تلك المستعمرات على التاج البريطاني عام 1775م بقيادة جورج واشنطن George Washington، وفي 4 جويلية سنة 1776م أعلنت المستعمرات استقلالها ، وبفضل مساعدة فرنسا واسبانيا وهولندا، هزمت القوات البريطانية وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783م، اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر فيلاديلفيا الدستوري المنعقد سنة 1789 تم إصدار الدستور كما انتخب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة.[1]

وبعد تسلم الرئيس جيمس مونرو James Monroe الرئاسة في 1817م، تم الإعلان عن مبدأ مونرو، جاء فيه أن القارة الأمريكية محرمة تماما على الاستعمار الأوروبي وأن أي محاولة تستهدف التدخل في شؤون القارة اللاتينية وفي مصائر شعوبها، تعدها الولايات المتحدة تدخلا مباشرا في شؤونها الخاصة وتهديداً لسلامتها وأمنها، كما أن الولايات المتحدة بدورها ستبقى مستمرة في سياستها الخارجية بشأن عدم التدخل في شؤون أوروبا الداخلية، وبهذا يكون مبدأ مونرو قد بني على ركائز

[1] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون، مصر: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 52.

أساسية ومنها منع القوى الأوروبية من انشاء مستعمرات جديدة في نصف الكرة الغربي، ومنع أوروبا من التدخل في استقلال شعوب القارة الأمريكية مقابل عدم تورط الولايات المتحدة في القضايا الأوروبية، وبهذا الأسلوب السياسي ارادت واشنطن المحافظة على الأوضاع القائمة في القارة اللاتينية بعيدا عن أي مظهر للتدخل والتأثير الأوروبي، مما يساعدها على فرض سيطرتها عليها دون أي تحد من اية قوة خارجية.[1]

وبدأت الولايات المتحدة حملة توسع إقليمي منذ عام 1803 عندما اشترت من فرنسا إقليم لويزيانا، ثم ضمت فلوريدا عام 1819، وفي عام 1845 ضمت تكساس التي كانت قد أعلنت استقلالها عن المكسيك عام 1836، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك ، وحدوث نزاع على الحدود بينهما، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى الحرب الأمريكية المكسيكية 1846_1848م والتي انتهت بهزيمة المكسيك، وتوقيع معاهدة غواد لوب هيدالغو، والتي حصلت الولايات المتحدة بمقتضاها على كاليفورنيا ونيو مكسيكو، بالإضافة لجعل حدود تكساس عند نهر ريو غراند كما كانت تطالب الولايات المتحدة.[2]

أدى وصول الولايات المتحدة إلى سواحل المحيط الهادي إلى إعادة التفكير في شق قناة تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في أمريكا الوسطى لتسهيل الاتصال بين السواحل الشرقية والسواحل الغربية للولايات المتحدة، وقد وقعت الولايات المتحدة سنة 1848 على اتفاقية مع حكومة كولومبيا لحفر قناة بنما أو بناء سكك حديدية عبر برزخ بنما، كما حصلت من نيكاراغوا على حق إنشاء طريق مرور عبر أراضيها بموجب اتفاقية وقعت بينهما سنة 1849.[3]

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية تزايد اهتمام الأمريكيين بتطوير التجارة والزراعة والصناعة، مما نتج عنه ازدهار اقتصادي كبير، الأمر الذي استدعى ظهور شركات رأسمالية كبرى، كان لها تأثير كبير في صياغة السياسة الأمريكية ولا سيما تلك التي لها علاقة باستثمار رأس المال في الخارج.[4]

وتعتبر الحرب الأمريكية الإسبانية سنة 1898 نقطة الانطلاق للتوسع الاستعماري الأمريكي، ليس فقط في البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، ولكن أيضا في المحيط الهادي والشرق الأقصى، فقد

---

[1] زينب حسن عبد اسود، التوسع الأمريكي في القارة اللاتينية وفق مبدأ مونرو وسياسة العصا الغليظة وسياسة دبلوماسية الدولار 1823-1913، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، م 27، ع4، 2020، ص 6.

[2] صفوت سيد أحمد حسين، ضم تكساس ونيو مكسيكو للولايات المتحدة 1845-1848، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، جامعة دمنهور، م14، ع2، 2022، ص 23.

[3] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 100.

[4] رجاء زامل كاظم الموسوي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيليبين بين عامي 1898-1946، دار ومكتبة عدنان، ص 68.

انتهزت الولايات المتحدة فرصة انفجار البارجة الحربية الأمريكية مين Maine في ميناء هافانا، وأعلنت الحرب على اسبانيا في 21 أفريل عام 1898، وأصرت الولايات المتحدة على الحرب رغم قبول إسبانيا عرض قضية البارجة على التحكيم، وكانت الولايات المتحدة تتخذ هذه الواقعة كذريعة لاحتلال كوبا، وذلك لحماية المصالح الرأسمالية الأمريكية في تلك الجزيرة، ولم تكتف الولايات المتحدة بمهاجمة الأسطول الإسباني في كوبا وتدميره، ولكنها مددت نطاق الحرب إلى الفلبين، حيث دمرت الأسطول الإسباني في الفلبين واستولت على مانيلا، وقد انتهت الحرب بهزيمة إسبانيا، وابرام معاهدة صلح باريس في ديسمبر عام 1898، وبمقتضى تلك المعاهدة اعترفت إسبانيا باستقلال كوبا وتنازلت عن جزيرة بورتوريكو للولايات المتحدة مقابل 30 مليون دولار.[1]

في مارس سنة 1913 وصل وودرو ويلسونWoodrow Wilson إلى الحكم في الولايات المتحدة ، ورسم استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان الرئيس ويلسون يرى أن للولايات المتحدة دوراً عالمياً تجاه المحافظة على السلام الدولي، وأن على الولايات المتحدة أن تتخلى تدريجياً عن سياسة العزلة التي أوصى بها واشنطن وجيفرسون، ويرتبط بهذا الدور العالمي رفض الاستيلاء على الأقاليم عن طريق الغزو أو الاحتلال العسكري، كذلك فقد شجب الرئيس ويلسون ديبلوماسية الدولار، وتسلط المجموعات الرأسمالية على السياسة الخارجية الأمريكية وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية، وأكد على ضرورة أخذ المصالح الوطنية لتلك الدول بعين الاعتبار.[2]

في شهر أوت 1914 أدت حالات التوتر التي بلغت أوجها إلى تمزيق الأمم الأوروبية التي انقضت على بعضها في جو من المغالاة والحقد والغيظ الجماعي، ولم يغب عن بال الأمريكيين إيعاز جورج واشنطن لذا لم يتصوروا على الأقل في البداية أي تدخل في الصراع، وفي 1917 رغب الأمريكيون الاحتفاظ بحرية التصرف ورفضوا اعتبار أنفسهم كحلفاء، وبالعكس فقد أرادوا استخدام وضعهم الحيادي (1914-1916) لجني المنافع ولم يتأخروا مقابل المال النقدي من ارسال السلاح والسلع، إلا أنه وبسبب بعض حوادث الاستفزاز وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على المشاركة في الحرب، ومن أجل إقناع الشعب بالدخول في الصراع والذي ضاق ذرعاً من حرب الغواصات الألمانية التي كانت تضرب السفن الأمريكية، استخدمت الطبقة الحاكمة الخطاب نفسه الذي استخدمته لعدة مرات في

[1] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[2] نفس المرجع، ص 233.

كل تدخلاتها السابقة في أمريكا اللاتينية، ألا وهو حجة الحفاظ على التوازن الكوني والدفاع عن حرية التجارة وخاصة البحرية وحماية الديمقراطية.[1]

وقد حقق دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق هزيمة سريعة لألمانيا التي ما لبثت أن طلبت عقد هدنة في 11 سبتمبر 1918م، وبالرغم من أن الولايات المتحدة دخلت الحرب، إلا أن الرئيس ويلسون كان يفكر وأثناء المعارك الحربية فيما بعد الحرب، ومن هنا جاءت نقاطه الأربع عشرة التي أعلنها في 1918م في الوقت الذي بدت فيه تباشير النصر للحلفاء، وكانت هذه النقاط تتماشى مع روح السياسة الأمريكية الداعية إلى عالم يعيش حياة سلام ورخاء، وهي نظرة غير متعمقة لجذور المشكلات الأوروبية، ولكنها على أية حال محاولة لإثبات الدور الأمريكي في صنع السلام، ومن ثم حرص الرئيس ويلسون على الحضور إلى باريس في مطلع عام 1919م ليحضر بنفسه مفاوضات الصلح، كما حرص على ضرورة إدخال نقاطه الأربع عشرة في معاهدة الصلح، وقد تم التوقيع عليها في فرساي في جوان 1919م، وقد تضمنت المعاهدة إنشاء عصبة الأمم.[2]

وفي الفترة ما بين سنتي 1922،1932م انصرفت الولايات المتحدة عن مسائل أوروبا السياسية، وفضلت العزلة والاهتمام بشؤونها الخاصة وعدم التورط في المشاكل السياسية الخارجية، وأخذ الجو السياسي في العالم يتغير، فبدأت تتغير تبعاً له سياسة أمريكا الخارجية ولكن ببطء، وأخذ عصر العزلة والانكماش السياسي الذي طغى على الولايات المتحدة في عهود الرؤساء هاردنج Harding وكوليدج Coolidge وهوفر Hoover.[3]

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939م، وقفت الولايات المتحدة على الحياد بعد أن أقرت قانون الحياد في سبتمبر 1939م، وحظرت بموجبه تصدير الأسلحة على اختلاف أنواعها إلى جميع الدول المتحاربة دون استثناء كأسلوب عملي تجاه تطبيق مبدأ العزلة الأمريكية، ولما انهارت فرنسا في منتصف عام 1940م وأصبحت بريطانيا تحارب بمفردها ضد دول المحور، عندها قررت الولايات المتحدة الانحياز إلى جانب دول الحلفاء.[4]

---

[1] بيير سلنجر، أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"، تر: حامد فرزات، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2001، ص74.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2006، ص 108،109.

[3] محمد محمود السروجي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الاسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005م، ص140،141.

[4] عبد الفتاح حسن ابوعلي، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987م، ص178،179.

وفر الهجوم الياباني على بيرل هاربر العنصر الحاسم الذي جعل الولايات المتحدة تقرر دخول الحرب، ودون اللجوء إلى الادعاء كما فعل بعض المؤرخين بأن اقتراب الأساطيل اليابانية الذي حدث قصداً من أجل أن يصبح اشراك الولايات المتحدة في الحرب أمراً لا يمكن تحاشيه، إلا أننا بالمقابل نستطيع أن نؤكد بأن المجابهة مع اليابانيين كانت مخططة سالفاً، وإلا كيف لنا أن نفسر الإجراءات الاقتصادية بحق اليابان في سبتمبر 1940إلى جويلية 1941م، التي هدفت إلى حرمان هذا البلد من المنتجات الاستراتيجية خاصة البترول؟ كما أن الولايات المتحدة هيأت نفسها للعمل ضد ألمانيا، فأقامت في الأطلسي منطقة محايدة، لتجبر الألمان بحصر عملياتهم في الجزء الشرقي، وفي 11 ديسمبر 1941م عندما أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب ضد الولايات المتحدة كان الأمر قد حدث.[1]

استسلمت ألمانيا بدون قيد ولا شرط في 7 ماي 1945م، واستسلمت اليابان بعد أن ألقت الطائرات الأمريكية قنبلتين ذريتين على هيروشيما في 6 أوت وعلى نكازاكي في 9 أوت نفس العام، ولم يكن النصر الذي أحرزه الأمريكيون في معارك الحرب العالمية الثانية بالذي يسمح بعودة الولايات المتحدة إلى العزلة مرة أخرى، بل إنه رغم انتخاب الرئيس روزفلت Franklin Roosevelt للمرة الرابعة عام 1945م وإن كان القدر لم يمهله ليرى النصر النهائي لسياسته، إذ توفي في 12 أفريل من نفس العام ليخلفه نائبه هاري ترومان Harry Truman، شاركت الولايات المتحدة في تأسيس هيئة الأمم المتحدة في جويلية 1945م، التي اتخذت من مدينة نيويورك مقراً لها وبدأت أعمالها رسمياً في جانفي 1946م.[2]

كما أدت الحرب العالمية الثانية ومشاركة الولايات المتحدة في معاركها إلى كسر العزلة نهائياً، إذ جاء انضمام الولايات المتحدة إلى هيئة الأمم المتحدة دليلاً على تغير السياسة الأمريكية نحو أوروبا، ثم بدأت الولايات المتحدة تمارس دوراً أساسياً وقيادياً في المنظمة الدولية، بل وسارت أشواطاً أبعد في التخلي نهائياً عن العزلة بالارتباط بسلسلة من التحالفات العسكرية في أوروبا وأسيا، واتباع سياسة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي.[3]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة السعي نحو الهيمنة:

لم يكن التعاون بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أثناء معارك الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور بالتعاون الذي يمكن استمراره، وذلك للخلاف الشديد بين الفكر الماركسي السائد في

---

[1] بيير سلنجر، تر: حامد فرزات، مرجع سبق ذكره، ص84،85.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص117،118.

[3] نفس المرجع، ص118.

الاتحاد السوفيتي والفكر الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة، ومن هنا ما لبثت الحرب الباردة أن اشتعلت بين الطرفين بعد عامين اثنين من انتهاء معارك الحرب العالمية الثانية.[1]

وقفت الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتي موقفاً يكاد يكون سلبياً إزاء تسوية مسائل دول شرق أوروبا بما يهوي الشيوعيين، لكن سياستها الإيجابية تبدو واضحة جليةً حينما تعرضت اليونان وتركيا لخطر التدخل السوفيتي، لاسيما عندما تقدمت بريطانيا في 21 فيفري سنة 1947م بمذكرتين إلى الولايات المتحدة تطالب فيها أن تقوم الولايات المتحدة بدلاً منها، الوفاء بالتزاماتها للحفاظ على ميزان القوى في أوروبا بعد أن عجزت عن حفظه، وجد الرئيس الأمريكي ترومان نفسه ملزما بمد يد المساعدة لهاتين الدولتين، وهو الذي سمي بمبدأ ترومان.[2]

أحست الولايات المتحدة الأمريكية أمام تقدم الخطر الشيوعي في الدول الأوروبية بخطر جسيم، فشعرت بحاجتها إلى وضع سياسة بعيدة المدى لمواجهة هذا الخطر، وقد استطاع الرئيس الأمريكي ترومان بمعاونة جورج كينان George Kennan الخبير الأمريكي في الشؤون السوفيتية من رسم سياسة جديدة، أطلق عليها اسم سياسة كبح الجماح أو سياسة الحصر، وتقوم تلك السياسة على دعامتين أساسيتين، احداهما اقتصادية والأخرى عسكرية، الأولى تتمثل في مشروع مارشال لإنقاذ دول أوروبا من الكارثة الاقتصادية، والثانية حلف الشمال الأطلسي لتكتل قوى الدول الأوروبية في مواجهة المعسكر الشيوعي.[3]

وانقسم الإجماع على السياسة الخارجية الأمريكية والذي ساد في الفترة من 1945 إلى 1965م بسبب حرب فيتنام، واتسمت فترة ما بعد حرب فيتنام بالخلاف حول تطبيق مبادئ أساسية وتفاصيل التطبيق، وتميزت بفقدان الإجماع على معتقدات جوهرية تتعلق بالنظام الدولي والدور الأمريكي المناسب فيه والاستراتيجيات الملائمة لتحقيق المصلحة القومية.[4]

مع وصول الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon من الحزب الجمهوري إلى سدة الرئاسة تم إتباع سياسة الوفاق بين القطبين والوصول فيما بعد إلى فكرة مفادها أنه يمكننا العيش بسلام، وعلى هذا بدأت سياسة تخفيض التسليح من قبل الطرفين لإظهار حسن النية التي ما لبثت أن انهارت

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] محمد محمود السروجي، مرجع سبق ذكره، ص204.

[3] نفس المرجع، ص206.

[4] تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004م، ص64.

مع التدخل السوفيتي في أفغانستان، ومع وصول الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter إلى السلطة انتهجت السياسة الأمريكية فكرة الترغيب و الترهيب من خلال الترويج للديمقراطية وحقوق الانسان من ناحية، والتهديد بعدم قبول المساس بأي من المصالح الأمريكية في العالم من ناحية أخرى وهنا ظهر ما عُرف بمبدأ كارتر.[1]

وفي آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان Ronald Reagan، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.[2]

ويتضح مما سبق أن السياسة الخارجية الأمريكية تميزت بعد الحرب العالمية الثانية بمحاولتها تحجيم نفوذ الاتحاد السوفيتي بعد بروزه كقوة منافسة، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية منع هيمنة الاتحاد السوفيتي على أوروبا وعلى منطقة الشرق الأوسط ولاسيما بعد بروز حدة الحرب الباردة، وبالتالي لجئت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سياستها الخارجية إلى تقديم العون الاقتصادي لعدة دول لمنع هيمنة الاتحاد السوفيتي عليها، واتباع سياسة الاحتواء وإقامة الأحلاف العسكرية سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا والشرق الأوسط.[3]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الهيمنة.

عرفت الخريطة الجيوسياسية تغييراً عقب تحطم جدار برلين عام 1989م، وزوال الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من مرحلة الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، وتزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، وقد تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة قيادية عالمية بعد نهاية الحرب الباردة، دفعها إلى تكييف سياستها الخارجية تماشياً مع مكانتها ومعطيات المرحلة الراهنة وتطبيقاً لسياسة عالمية تستقطب المناطق الهامة في العالم، لتكريس هيمنتها العالمية من جهة، وضمان مصالحها الاستراتيجية من جهة أخرى، حفاظاً على أمنها القومي بجوانبه المتعددة السياسية والاقتصادية والثقافية.[4]

---

[1] مروان محمد حج محمد، السياسة الخارجية الأمريكية، الموسوعة السياسية، 2016، https://cutt.us/NBleq، (2023/03/16).

[2] مروان محمد حج محمد، مرجع سابق.

[3] احمد عبد السلام فاضل، السياسة الخارجية الأمريكية 1956،1945م، العراق، جامعة السمراء، 2018، ص133.

[4] شقرون الجيلالي، السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ومصالحها الجيواقتصادية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م3، ع1، 2011، ص1.

الفصل الأول

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001م نقطة تحول للسياسة الخارجية الأمريكية ولمجمل النظام الدولي، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ استراتيجيات ومخططات الهيمنة في الوقت الذي تجاهلت فيه للأمم المتحدة وللقانون الدولي، وبذلك تحولت السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى عبء على الولايات المتحدة، وأدت إلى تراجع كبير في صورة الولايات المتحدة في أنحاء العالم كافة، ومع بداية العهدة الثانية من إدارة جورج ووكر بوش George W. Bush أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية أقل حدة، والسبب يعود إلى الانشغال الأمريكي في العراق وأفغانستان.

وعلى هذا قامت السياسة الخارجية الأمريكية زمن بوش الابن على أربعة مبادئ رئيسية هي استثنائية القوة العسكرية الأمريكية والحرب الاستباقية ونشر الأفكار الديمقراطية، إضافة إلى استخدام القوة وذلك لمجابهة أربعة أخطار، تمثلت بالإرهاب العالمي والدول المارقة والدول الفاشلة وأسلحة الدمار الشامل.[1]

ومن ثم تولى الرئيس باراك أوباما Barack Obama قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثماني سنوات من تدهور مكانة الولايات المتحدة نتيجة السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، التي أعطت أولوية للخيار العسكري على نظيره الدبلوماسي في التعامل مع القضايا الخارجية، ما عسكر السياسة الخارجية الأمريكية بصورة أسهمت في تآكل الصورة الأخلاقية للولايات المتحدة، ومن ثم سعى الرئيس أوباما إلى تبني نهجاً مختلفاً في السياسة الخارجية الأمريكية.

فكانت أولى مهامه التي أعلن عنها مع بداية فترة رئاسته الأولى انهاء حربي العراق وأفغانستان والتواصل مع العالم الإسلامي، ولكن مع انتهائها تجلت إخفاقات ادارته على صعيد السياسة الخارجية، حيث اصطدمت خطاباته وطموحاته المفعمة باللغة الخطابية والطموح والآمال بواقعية السياسة الخارجية، لتتبنى مقاربات على الصعيد الخارجي لا تختلف كثيراً عن تلك التي تبناها الرئيس الأسبق جورج بوش الابن.[2]

ورغم أن أوباما تحفظ على إعلان مبدأ سياسي باسمه، إلا أنه كان يستخدم استراتيجيته للأمن القومي كما فعل بوش لصياغة استراتيجية للسياسة الخارجية، ولقد نادت استراتيجية أوباما بإعادة التوازن بين التزامات أمريكا العالمية بعيداً عن الحروب في العراق وأفغانستان، والتي صرفت البلاد عن التحديات الأكثر إلحاحاً للقرن الحادي والعشرين في آسيا والمحيط الهادئ.[3]

---

[1] مروان محمد حج محمد، مرجع سبق ذكره.

[2] عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها، السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص2.

[3] فواز جرجس، أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص3.

وتمثلت سياسة الاستدارة وإعادة التوازن التي انتهجها أوباما مطلع عام 2012م في انتقال الأولوية في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من أوروبا والشرق الأوسط إلى آسيا الباسيفيك، على خلفية تراجع المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية في كلا الدائرتين، أو حتى تراجع الأهمية النسبية لكليهما، ومن أن الصين باتت تمثل التهديد الأكبر لموقع أمريكا ودورها في الساحة الدولية.

ومع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump إلى السلطة ورفعه شعار "أمريكا أولاً"، تعززت شوكة الاتجاه الانعزالي على مستوى دوائر صنع القرار الأمريكي، مما سمح للرئيس الأمريكي بتمرير سياسته الخارجية القائمة على مبدأ العزلة، بيد أن اللافت للانتباه في تعاطيه في البيئة الدولية هو الشق المتعلق بالسياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة وتفاعلاتها مع حلفائها التقليديين، ورغبته الملحة في التخلص من بعض الالتزامات الدولية، فعلى غير العادة وخلافا لأسلافه أبدى ترامب تحفظه بشأن الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وشكك في جدوى حلف الناتو وقرر الانسحاب من العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي كانت بلاده طرفاً فاعلاً في تأسيسها، مساهماً بذلك في تعزيز مؤشرات تراجع المكانة الدولية للولايات المتحدة.[1]

ورغم الانتقادات التي وجهت لسياسة ترامب إلا أنه على صعيد السياسة الخارجية استطاع تحقيق نتائج مهمة، وتقدم في ملفات عديدة ظلت جامدة ودون حلول لسنوات، تاركاً للرئيس الجديد جو بايدن فرصة استغلال هاته النجاحات واستثمارها في مرحلة ولايته.

وإذا كان الرئيس الأسبق باراك أوباما احتاج إلى أزيد من سنة بعد انتخابه رئيساً، لكي يضع استراتيجيته الأولى للأمن القومي من أجل التعامل مع التحديات والأزمات التي خلفتها فترة بوش الابن، فإن الرئيس جو بايدن Joe Biden حدد معالم سياسته الخارجية حتى قبل انتخابه، وهي معالم تنطلق من التحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادي والتي تم التأسيس لها في استراتيجية أوباما الثانية للأمن القومي.[2]

وعموماً يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية شهدت مراحل متقطعة واكبت تطورها التاريخي منذ نشأتها، لتتناسب مع ظروفها الداخلية سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية، إضافة إلى الظروف البيئية المحيطة بها، جعلتها تتبنى مجموعة من المبادئ والمواقف والتوجهات تجاه القضايا

[1] بلخيرة محمد، تأثير التوجه الإنعزالي لإدارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2021، ص754.

[2] علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها، مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص2.

والملفات التي تولها أهمية عبر مراحل مختلفة، جعلتها تتبوأ مكانة دولية خاصة في زمن الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة، مرورا بمرحلة الانفراد و الهيمنة، كرست من خلالها مبادئها وقيمها.

المبحث الثاني: مؤسسات وآليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

يكتسب موضوع السياسة الخارجية الأمريكية أهمية استثنائية وذلك راجع إلى تعاظم الدور الأمريكي في الساحة الدولية، وقد تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة قيادية عالمية بعد نهاية الحرب الباردة، دفعها إلى تكييف سياستها الخارجية تماشيا مع مكانتها ومعطيات المرحلة الراهنة وتطبيقاً لسياسة عالمية تستقطب المناطق الهامة في العالم، لتكريس هيمنتها العالمية من جهة، وضمان مصالحها الاستراتيجية من جهة أخرى، حفاظاً على أمنها القومي بجوانبه المتعددة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومما لا شك فيه فإن عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتميز بالتعقيد والتشابك، وذلك راجع لطبيعة النظام السياسي الأمريكي، إذ تتضمن عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة والمؤسسات الفاعلة سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، والذي يتيح هامش من الحرية لهذه الفواعل.

ويعود تأسيس النظام الرئاسي الأمريكي إلى ثورة الاستقلال سنة 1776م، والمصادقة على الدستور الفيدرالي سنة 1787م، حيث يطلق البعض على النظام السياسي الأمريكي بأنه نظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد نص الدستور على قيام نظام رئاسي يتشكل من ثلاثة مؤسسات دستورية، الكونغرس (يتألف من مجلسي الشيوخ والنواب) ورئيس الدولة (الذي يتولى السلطة التنفيذية) والمحكمة العليا ومحاكم الولايات (باعتبارها السلطة القضائية).

فعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية عملية لا تنفرد المؤسسة التنفيذية بالقيام بها كما هو شائع في معظم دول العالم، بل تشترك معها المؤسسة التشريعية الكونغرس، وقد حدد الدستور الأمريكي سلطات معينة لكل من المؤسستين في مجال صنع السياسة الخارجية، بعضها يتم بشكل مستقل والآخر يتم بشكل متداخل، كما يتيح لهيئات ومؤسسات غير رسمية دوراً في تحديد ورسم معالم السياسة الخارجية الأمريكي.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الأول

مبدئياً المؤسسات الرسمية الحكومية هي التي تتكفل بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية باختلاف طبيعة وشكل الدولة، لكن في الولايات المتحدة الأمريكية وبنظامها الاتحادي الفيدرالي فإن الدستور هو من يحدد صلاحيات واختصاصات كل السلطات، ويعطي دوراً لكل المؤسسات والهيئات الرسمية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

1-السلطة التنفيذية:

يعتبر الرئيس الأمريكي رأس السلطة التنفيذية وفقاً للدستور، وبناءً عليه يمتلك العديد من الصلاحيات والمهام التي يمارسها، ولا سيما في مجال صنع السياسة الخارجية، اذ ينص الدستور الأمريكي على كون الرئيس هو القائد العام للقوات المسلحة والجهة المسؤولة عن تعيين السفراء للدول الأجنبية، ويقوم بعملية التفاوض مع الدول كما يتولى تصريف شؤون البلاد وإدارة العلاقات الخارجية ومنها ترتيب المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وطبقاً للرئاسة الحديثة فإن ازدياد انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية خلال القرن العشرين، قد وسع بدرجة كبيرة من مجال العمل والتصرف المستقل لرئيس السلطة التنفيذية، فقد اضطر الرؤساء إلى ممارسة صلاحيات واسعة من أجل التعاطي مع مقتضيات الضرورة السياسية في الشؤون الخارجية، إذ يتمتع الرئيس بموجب حقوقه الدستورية بصلاحيات واسعة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ومنها بالتأكيد اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة، ولكي يتمكن الرئيس من القيام بهذه الأمور والمهام، يوجد تحت إمرته عدد من الأجهزة والوكالات في مقدمتها وزارة الخارجية والمكتب التنفيذي الذي يشمل عدداً من الدوائر.[1]

أ-وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية من أهم مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية داخل الجهاز التنفيذي، وقد أنشأت عام 1789م، وتعد من أقدم الوزارات التي أنشأها الدستور، وتقوم بدور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية، فيقع على عاتقها دراسة كيفية التعامل مع الحكومات الأجنبية،

[1] نديم خليل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، المقدادية، ع63، 2021، ص101.

وتنفيذ العديد من القرارات التي تتخذ في هذا المجال، عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في الهيئات التابعة لها، وتعتمد وزارة

الخارجية على مشورة الخبراء العاملين بها لتقديم وجهات النظر المختلفة.[1]ويعتبر وزير الخارجية كبير الدبلوماسيين ومستشار الرئيس لشؤون السياسة الخارجية.

ويتبع وزارة الخارجية الأمريكية العديد من الأجهزة المتخصصة وأهمها وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID والتي تشرف بالكامل على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالة الاستعلامات الأمريكية حيث تعتبر جهاز دعاية مركزي ورئيسي للسياسة الأمريكية، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح وهي الجهاز المسؤول بشكل رسمي عن مفاوضات الحد من انتشار الأسلحة النووية.

كما تؤدي باقي الوظائف الدبلوماسية كالتفاوض والتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات، وحماية ومساعدة المواطنين الأمريكيين بالخارج، ومساعدة رجال الأعمال الأمريكيين في السوق الدولية، وتنسيق ودعم وتأييد الأنشطة الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة، واعلام الجماهير بشأن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لكل إدارة، إضافة إلى القيام بتحليل ووضع تقارير عن التوجهات السياسية والاقتصادية بالخارج.[2]

ب-وزارة الدفاع:

تحتل المؤسسة العسكرية الأمريكية مكانة خاصة داخل أجهزة صناعة القرار الأمريكي سواءً باعتبارها ضمن الأجهزة التنفيذية أو في علاقاتها بالكونغرس، أو في إطار ارتباطها بالمؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والاتصال والنخب التكنوقراطية والعلمية.[3]

إذ تعتبر وزارة الدفاع أكبر المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشارك بشكل فعال في صناعة السياسة الخارجية على جميع مستوياتها، ووجهة النظر التي يبديها وزير الدفاع على مجلس الوزراء تكون موضع اهتمام خاصة من جانب الرئيس، وتعد وزارة الدفاع من الحلقات المهمة في صناعة استراتيجيات الولايات المتحدة، فهذه المؤسسة تحاول دائماً أن تكون الأداة الأبرز في تنفيذ

[1] أدهم أكرم عبد الواحد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجا) 2001-2018، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019، ص28.

[2] عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، ط1، 2014، ص51.

[3] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الأداب، ع7، ص312.

السياسة الخارجية الأمريكية، ساعدها في ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي، الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

ج-مجلس الأمن القومي:

أنشأ مجلس الأمن القومي سنة 1947م، وهو من الأجهزة القريبة من الرئيس والتي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى، ويتكون من رئيس الدولة ونائبه ووزيرا الخارجية والدفاع، إضافة إلى مشاركة مدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة الأركان المشتركة، دوره استشاري يتمثل في تقديم المشورة الدائمة للرئاسة، بالإضافة إلى تحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والأدوار الاقتصادية الأمريكية في العالم وصياغة الخطوط العامة للقرارات الاستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية.[2]

ومنه فإن مجلس الأمن القومي الأمريكي يقوم بدور المخطط والمنسق للسياسة الخارجية الأمريكية، لأنه يحدد الإطار العام للقرار الخارجي، وغالباً ما يكون على وفاق مع الرئيس الأمريكي، كما أن مستشار الأمن القومي يلعب دوراً مشابه في بعض الأحيان لدور وزير الخارجية أو أكثر من حيث الأهمية، وقد تجلى ذلك بوضوح في دور بريجينسكي في عهد جيمي كارتر، حيث كان مهندس اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.[3]

وقد أصبح لزاماً على مؤسسة مجلس الأمن القومي أن تصوغ استراتيجية أمنية تتناسب مع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية لمجابهة مختلف التحديات والتهديدات في الساحة الدولية، وقد تم إصدار العديد من الوثائق الرسمية التي مثلت أولوية لمختلف الإدارات المتعاقبة ومنها وثيقة المجلس الأمن القومي تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي في عهد أوباما، ووثيقة أخرى بعنوان الاستراتيجية الأمريكية تجاه الهندوباسيفيك في عهد ترامب.

د-وكالة المخابرات المركزية CIA:

أنشأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سنة 1947م بموجب قانون الأمن الوطني الذي وقعه الرئيس الأمريكي هاري ترومان، لتحل محل مكتب الخدمات الاستراتيجية.

وقد تم تحديد نشاطها بحيث لا تشمل الشؤون السياسية الداخلية ولا أعمال الاعتقال ولا الضبط القضائي، وتتلخص وظائفها في تقديم المعلومات والمعطيات والتحليلات في الميادين

[1] أدهم أكرم عبد الواحد، مرجع سابق، ص31.

[2] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس أكرم محمد صبحي، مرجع سابق، ص310.

[3] حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 2012، ص123.

الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية لمجلس الأمن القومي، وكذلك القيام بأعمال أو عمليات سرية في الخارج لتنفيذ أهداف استراتيجية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية، وجمع المعلومات عن الحكومات الأجنبية والشركات والأفراد.[1]

وقد أصبحت هذه الوكالة أحد اللاعبين المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد ظهور عامل الأمن كأولوية في الاستراتيجية الأمريكية وفي حربها ضد الإرهاب، وقد لعبت دوراً خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001م في احتلال العراق وأفغانستان.

2-السلطة التشريعية(الكونغرس):

يتمتع الكونغرس الأمريكي بصلاحيات واسعة، منها حقه في ممارسة الإشراف والرقابة التشريعية وفحص أداء السلطة التنفيذية، وهذه كلها تمثل قيوداً واضحة على السلطة التنفيذية.

ولقد تصاعد دور الكونغرس في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب الفيتنام وفضيحة ووترغيت، وأيضا في الوقوف بوجه مؤسسة الرئاسة، وقانون سلطات الحرب الذي سنَّه في عام 1973م ما هو إلا خطوة في هذا المجال في محاولة منه لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع للكونغرس في القرارات الاستراتيجية، كما يقوم الكونغرس بإصدار القوانين المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، والمساعدات الأمريكية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والمتعلقة أيضا بالمجال العسكري.[2]

ومن أهم لجان الكونغرس المختصَّة بالشأن الخارجي، لجنة العلاقات الدولية في مجلس الشيوخ والتي تتمتع بصلاحيات دستورية تمكنها من مراقبة ومتابعة أنشطة السياسة الخارجية، بالإضافة إلى امتلاكها صلاحية الموافقة على الاتفاقيات التي يعقدها الرئيس مع الدول الأجنبية، وكذلك صلاحية المصادقة على تعيينات الرئيس في السلك الديبلوماسي، من ثم تأتي لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ويتمثل دورها في إعداد لوائح المساعدات الخارجية، وقد جاء تفعيل دور هذه اللجنة في فترة السبعينيات بالتزامن مع تصاعد الاهتمام في شؤون السياسة الخارجية آنذاك، كما حدث في حرب الفيتنام.[3]

---

[1] أدهم أكرم عبد الواحد، مرجع سابق، ص27.

[2] نديم خليل محمد، مرجع سابق، ص103.

[3] أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991م وعام 2003م نموذجا)، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص40.

وهناك أيضاً لجنة القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ، وتتوليان دوراً إشرافياً من إقرار لائحة النفقات الدفاعية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات لوزارة الدفاع، والمساهمة في صياغة السياسات الدفاعية للولايات المتحدة، ويكون لهاتين اللجنتين دور في اختيار القادة العسكريين، وكذلك دورها في رفض أو إقرار صفقات بيع الأسلحة للدول الأخرى، وتتولى اللجنتان سلطة رقابية في متابعة تنفيذ وزارة الدفاع للسياسات التي تم إقرارها.[1]

وعلى الرغم من أن الكونغرس لعب دوراً منذ السبعينيات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه عجز عن منافسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية، وذلك راجع إلى احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة، إضافة إلى امتلاكها لمؤسسات وهيئات تعنى برسم وتحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية، وأنها تتخذ القرارات في بعض الأحيان بدون التشاور مع الكونغرس وخصوصاً في مجال الأمن القومي.[2]

المطلب الثاني: دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

لم تعد عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية حكراً على المؤسسات الرسمية، فقد ظهرت فواعل غير رسمية أصبحت تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد معالمها الأساسية.

1-الرأي العام:

يعتبر الرأي العام في الولايات المتحدة عاملاً أساسياً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، سواءً فيما يتعلق بالحملات الانتخابية الرئاسية التي تخص قضايا ومسائل السياسة الخارجية، أو فيما يتعلق بالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، أين لعب فيها الرأي العام دوراً مناهضاً ومعارضاً لبقاء القوات الأمريكية في حرب الفيتنام والعراق وأفغانستان خاصة بعد الخسائر البشرية التي تكبدها الجيش الأمريكي.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن دور الرأي العام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية يتعاظم ويتضاءل حسب طبيعة المشكلة التي تُعرض عليه، ومدى تأثيرها على الداخل الأمريكي.

ورغم ذلك إلا أن اهتمامه ينصب على الداخل الأمريكي أكثر من قضايا السياسة الخارجية، وأن اهتمامه بقضايا السياسة الخارجية ينصب فقط تجاه المسائل والقضايا التي قد تؤثر على الداخل

---

[1] أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، مرجع سابق، ص40

[2] ياسين محمد حمد العيثاوي، أنس محمد صبحي، مرجع سابق، ص305.

[3] محمد أحمد أبو غنيم، مرجع سابق، ص43.

الأمريكي مثل مسألة الحروب في الخارج، وقطاع التجارة وعلى رأسها الأسواق الطاقوية، ويتميز الرأي العام بالتقلب الشديد وعدم الثبات فيما يتعلق باهتماماته بالسياسة الخارجية، فيكون في فترات الأزمات الدولية أكثر حيوية ونشاط، فتزداد فعاليته في التأثير على قرارات السياسة الخارجية، ولكنه يقل هذا النشاط في الفترات العادية.

وقد شكلت العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام واحدة من القضايا الجدلية في النظام السياسي للولايات المتحدة، كون أن صانعي القرار في الولايات المتحدة يعتقدون أن الإستثنائية الأمريكية تسمح بدور خارجي لواشنطن لايمكن الاستغناء عنه لاستقرار النظام العالمي، وهذا الدور بما انطوى عليه من أبعاد قيمية وأخلاقية يستدعي كافة أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، بما فيها التدخل العسكري، بيد أن الرأي العام الأمريكي يعارض هذا الدور الخارجي المتعاظم لإعتبارات متعلقة بأولويات قضايا الداخل والاشكاليات المترتبة على التدخل الخارجي الأمريكي خلال العقود الماضية.[1]

2-وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القنوات التي يستخدمها صانعي القرار لشرح سياساتهم وإقناع الرأي العام بها، لذلك فهي تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع السياسة الخارجية، وتستخدم وسائل الإعلام كذلك من طرف الأحزاب وجماعات الضغط للتأثير في الرأي العام، لكي يؤثر بدوره على صانعي السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الإعلام العالمي من خلال مؤسسات إعلامية ضخمة، وهذا ما يخدم مصالح السياسة الخارجية الأمريكية عندما تحاول تمرير أي قرار دولي ضمن منظومة الأمم المتحدة، فهذه المؤسسات تقوم بدعمه عن طريق استمالة الرأي العام الدولي، ففي الولايات المتحدة يلعب الإعلام دور السيد في الانتخابات الرئاسية وإبان الأزمات الداخلية والخارجية.[3]

---

[1] محمد بسيوني، لماذا يفضل الرأي العام الأمريكي سياسة خارجية "متحفظة"؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019، https://cutt.us/PfE0p، (2023/03/21).

[2] رزايقية حنان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008-2016م، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2018، ص144.

[3] شيماء الهواري، وسائل الإعلام وصنع السياسة الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الدار البيضاء، 2017، https://cutt.us/BSTbR، (2023/03/21).

هذا وترتبط وسائل الإعلام ارتباطا وثيقاً بالنظام السياسي الأمريكي، فهي تتدخل في عملية صنع السياسة الخارجية، وتعتمد عليها الإدارات الأمريكية في تفسير طبيعة علاقاتها مع باقي الدول، وتحديد أولوياتها وأهدافها على المستوى الدولي، وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في معظم الأزمات التي مرت بها إلى وسائل الإعلام من أجل إيصال رسائلها إلى الحكومات الأخرى، ومحاولة كسب تأييد الرأي العام الأمريكي والدولي حول سياستها الخارجية.

كما أن وسائل الإعلام تمارس تأثيراً مباشراً على صانعي القرار من خلال توفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم الخارجي، فضلاً عن دور وسائل الإعلام في تقديم صورة أمريكا الخارجية كدولة لا تنشد سوى السلوك السلمي التعاوني، وإظهار التقاليد الداخلية الأمريكية بأنها النموذج الأمثل في التقدم والديمقراطية، فضلا عن محاولة خلق وإصباغ هيبة دولية على الولايات المتحدة، وعلى الرئيس بشكل خاص بأنه يمثل أكبر دولة في العالم وقائدة للنظام الدولي.[1]

3-جماعات الضغط والمصالح:

تعد جماعات الضغط والمصالح من أهم المؤسسات غير الرسمية التي تمارس دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي الخارجي للدولة، ويبرز الدور المؤثر لجماعات الضغط والمصالح في الولايات المتحدة عن طريق التأثير في السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ تسعى هذه الجماعات إلى التأثير على عملية صنع القرار الخارجي للدفع باتجاه تبني سياسات معينة تتفق مع مصالحهم، فضلاً عن التخلي عن بعض السياسات أو المواقف الخارجية التي قد تؤثر بصورة سلبية على مصالح هذه الجماعات.[2]

وبعدما تنامت المصالح الاقتصادية الأمريكية في الخارج خاصة التجارية والنفطية، عادةً ما ارتبطت تلك المصالح الاقتصادية بشركات وقطاعات صناعية ومؤسسات مالية وتجارية معينة، دفعت أصحابها بتشكيل منظمات متخصصة بهدف الضغط على صانع القرار السياسي وحثه على تبني سياسات خارجية تتجاوب مع مصالحهم وتخدم أهدافهم الذاتية، وتقوم اللوبيات بمحاولة الضغط على السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك من خلال اللجوء لسياسة الجزرة والعصا، حيث تتم عملية الترغيب عادةً من خلال قيام اللوبي المعني بدعم الحملات الانتخابية للرئيس وأعضاء الكونغرس

[1] سليم كاطع علي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017، ص2.

[2] سليم كاطع علي، أثر جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية الأمريكية، حوليات آداب عين الشمس، بغداد، م48، 2020، ص107.

وتقديم رشوات مالية للمسؤوليين، فيما تتم عملية الترهيب بالوقوف ضد المرشحين والمسؤولين الذين يعارضون مصالحهم، وتأنيب الرأي العام ضدهم، والتشهير بهم.[1]

أ-لوبي الشركات الكبرى:

يعتبر التمويل المؤشر الحاسم في الدور الذي تلعبه الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية مع الجهات السياسية الفاعلة، فتمويل الشركات الكبرى للحملات الانتخابية مثلاً، يجعلها من اللاعبين السياسيين في عملية صنع القرار، وقد تمكنت الشركات الكبرى خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى غاية الفترة الراهنة، من التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وتحقيق نجاحات هامة سواءً في الجانب السياسي والذي أصبحت للشركات الكبرى دور مهم في عملية صنع القرار وتدعيم الحملات الانتخابية منذ فترة الرئيس بوش الابن.[2]

هذا ويتجذر نفوذ الشركات النفطية الخاصة بعمق داخل عملية صنع القرار السياسي، ويُعد لوبي النفط أحد أقوى اللوبيات في الولايات المتحدة، ويتولى الدفاع عن مصالح تلك الشركات الكبرى التي تمتلك أصولا وعمليات حول العالم وتشير بعض التقارير إلى توسع دور هذا اللوبي سياسياً واقتصادياً.

ومع زيادة إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على استعمال البترول كوقود ومصدر للطاقة، تعاظم حرص واشنطن للسيطرة على منابع النفط، وبخاصة في الشرق الأوسط وعلى صناعته وتسويقه في العالم، حيث أصبح سلعة استراتيجية حيوية في الحروب ضرورية أثناء السلام ولازمة للنفوذ العالمي، وقد ترتب على ذلك كله، أن أصبحت شركات النفط الأمريكية عمالقة النفط، وازداد تداخل السياسة والبترول في كل عناصر القرار الأمريكي، إذ تعاظم دور شركات البترول الأمريكية في عملية اتخاذ القرار السياسي.[3]

إذ يقوم أعضاء اللوبي النفطي الأمريكي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح المرشحين من الحزبين في مختلف المستويات، وهو ما بدا واضحاً إبان الانتخابات الرئاسية عام2000م، أين قامت شركة إنرون للطاقة بتمويل حملة انتخابية للرئيس جورج بوش في ولاية تكساس، وترتبط أيضاً شركة اكسون موبيل بعلاقات وثيقة مع دوائر صنع القرار الأمريكي، وتسهم في تمويل العديد من

---

[1] محمد عبد العزيز ربيع، صنع سياسة أمريكا الخارجية، دار الياشورية العلمية للنشر والتوزيع، 2021، ص20.

[2] شوادرة رضا، بن عرعور عبد الجبار، تأثير الشركات المتعددة الجنسيات وشركة غافا على عملية صنع القرار الأمريكي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م6، ع1، 2021، ص71.

[3] مؤيد جبار حسن صالح، دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، ع19، 2016، ص433.

مراكز الفكر والمؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير في قرارات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بملف الطاقة، ولقد اتضح تأثير اللوبي النفطي على السياسة الخارجية الأمريكية بشكل واضح في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، أين لا تزال الشركات الأمريكية تستحوذ على كميات كبيرة من الإنتاج في الحقول النفطية بالعراق، محققة بذلك أرباحاً طائلة.[1]

ب-المركب الصناعي العسكري:

التدخل باستخدام القوة المسلحة عنصر بارز في السياسة الخارجية الأمريكية، ففضلاً عن تبريراته العسكرية، فهو ينطوي على حقيقة أخرى وهو تكون الفائض الرأسمالي إلى جانب الإنتاج العسكري والعمليات العسكرية ما يمثل مصلحة للقطاع الصناعي العسكري، وقد برز منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي مدى قوة القطاع الصناعي العسكري وتغلغله في البنتاغون والحكومة الأمريكية عموماً، وعلى الرغم من ازدياد المعارضة من قبل القطاعات الرأسمالية الأخرى، إلا أن نفوذ هذا القطاع ما زال كبيراً، ويتم غالباً على حساب القطاعات الأخرى.[2]

ولقد كانت أحداث سبتمبر 2001م فرصة مناسبة للمجمع الصناعي العسكري لتوسيع دوره السياسي من خلال الترويج لنظرية العدو الخارجي، كما شكل دوراً حاسماً في المردود الاقتصادي في تجارة السلاح الأمريكي، ولبرامج المساعدات الواسعة التي تقدمها المؤسسة العسكرية الأمريكية التي تلعب دوراً مميزاً في دعم الدبلوماسية الأمريكية، ومن ثم دعم خيارات المؤسسة العسكرية ذاتها في تدخلاتها الخارجية.[3]

وبعض القراءات ذهبت إلى أن الشركات العسكرية الخاصة هي التي صنعت شبكات المنتفعين داخل الكونغرس والبنتاغون وساهمت في تصعيدها داخل المؤسسة العسكرية والتشريعية الأمريكية، سواءً عبر تمويل حملات المرشحين لمجلسي النواب والشيوخ، أو تزكية الترقيات داخل الجيش الأمريكي عبر شبكة معقدة من الموالين لهذه الشركات، والغرض الأساسي هو جعل الولايات المتحدة في حالة حرب دائمة، سواءً بشكل مباشر أو بالوكالة، لأن هذه الحرب هي السبب الرئيس في قيام الإدارات

---

[1] سلمان علي حسين، جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، كلية الفنون الجميلة، بغداد، 2009، ص ص92،96.

[2] مؤيد جبار حسن صالح، مرجع سابق، ص431.

[3] نفس المرجع، ص432.

الأمريكية بزيادة الإنفاق العسكري، وشراء السلاح من الشركات العسكرية الخاصة سواءً للجيش الأمريكي أو للجيوش الحليفة.[1]

ج-اللوبي الصهيوني:

يعد اللوبي الصهيوني من أهم القوى السياسية غير الرسمية التي تلعب دوراً محورياً في دفع وتوجيه السياسة الأمريكية نحو مسارات تصب في صالح المصالح القومية الإسرائيلية، إذ استطاعت هذه الجماعات في اقناع الرأي العام الأمريكي بأن المصالح الأمريكية والإسرائيلية تشكل مصلحة واحدة، وإن كليهما متماثلان في الجوهر، ولهذا أصبح دعم إسرائيل وحماية أمنها من الثوابت الرئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية، ليس فقط بسبب ما تمثله إسرائيل من أهمية لهذه السياسة وإنما لقوة وفاعلية جماعات الضغط والمصالح الصهيونية في الدوائر المؤثرة في صنع القرار الأمريكي، إذ تهدف الجماعات إلى نشر قناعة مفادها أن إسرائيل هي الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة.[2]

إن محاولة تفسير حجم الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ينتهي إلى تأثير اللوبي الصهيوني، الذي يتكون من أشخاص ومنظمات تعمل على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لدعم المصالح الإسرائيلية، فهذا اللوبي يعمل على تبني مواقف داعمة للإسرائيل داخل الكونغرس، ويعمل كذلك على صنع رأي عام داخل الولايات المتحدة الأمريكية متعاطف مع إسرائيل وقضاياها.[3]

ولكن توجهات غالبية أعضاء الكونغرس ناحية إسرائيل ونجاح تأثير اللوبي الصهيوني لم تنال رضا الرأي العام الأمريكي، الذي بلغت نسبة معارضته للإستيطان الإسرائيلي وموافقة الكونغرس له 72% ومطالبة الرئيس بتقليل الدعم لإسرائيل في هذه القضية، وبهذا فإن تأييد الكونغرس الأمريكي لأي من القرارات المتعلقة بقضية المستوطنات أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصورة عامة، كانت دائما تصب في صالح الجانب الإسرائيلي، وهذا بسبب الضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي.[4]

4-مراكز الفكر والبحث:

---

[1] إيهاب عمر، المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في زمن الحرب الأوكرانية، المرصد المصري، 2022، https://cutt.us/7k7xu، (2023/03/25).

[2] سليم كاطع علي، مرجع سابق، ص115.

[3] أحمد عبد الأمير الأنباري، دور مراكز الأبحاث واللوبي اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع2، 2018، ص49.

[4] إنجي المهدي، تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة لجنة الإيباك وقضية الاستيطان الإسرائيلي(2009-2017)، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، م 55، ع1، 2018، ص21.

بحكم انفتاح النظام السياسي الأمريكي على الضغوط الداخلية يسمح هذا النظام لمختلف التيارات والقوى المجتمعية الإدلاء برأيها والتأثير في السياسة الخارجية، دون أن يعني ذلك بالضرورة إحداث انقلابات حادة في التوجهات العامة للإدارات الأمريكية، ومن بين جميع هذه القوى تستأثر مراكز الأبحاث باهتمام خاص لأنها منبع الأفكار والنظريات التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وقد برهنت أحداث سبتمبر 2001م على تزايد أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية في هذا المجال.[1]

هذا وتلعب مؤسسات الفكر والأبحاث دوراً بارزاً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في كل الشؤون الدولية، حيث ساعدت في صياغة التوجه الأمريكي الخارجي لفترة تقارب القرن، من خلال إمدادها بمجموعة من النصائح والارشادات والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها من قبل صناع القرار في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة معينة.

وقد ظلت مراكز الفكر والأبحاث تلعب دوراً بارزاً بالإسهام في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية رغم تغير الإدارات الأمريكية، حيث أن الكثير من عمليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية بدأت محفزاتها الأولى في مراكز الدراسات والفكر من خلال البحوث والتحليلات والتقارير والندوات التي يقدم فيها الخبراء أراءهم وأفكارهم سرعان ما يتم التقاطها بواسطة الأجهزة الرسمية، كما أن الكثير من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تم كشف أغلاطها وعوامل ضعفها بواسطة مراكز الدراسات الأمريكية مما أدى إلى التعرف على أسباب الفشل ومن ثم القيام بصنع قرارات تتصدى للفشل والإخفاق.[2]

وتبقى مراكز الفكر والأبحاث من أهم مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة عبر الأبحاث والدراسات التي تقوم بنشرها في الولايات المتحدة، وقد ساعدها في القيام بهذه الوظائف الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والاعلام المتنوعة، وحرية التعبير عن الرأي، وهو ما أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات، فوسائل الإعلام أصبحت أدوات لإيصال الأفكار والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الاخرين، وفي نفس الوقت مراكز الفكر والأبحاث تزود وسائل

[1] مروان قبلان، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، سوريا، مج5، ع16، 2016، ص11.

[2] هادي محمد حسين برهم، دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، م4، ع25، 2020، ص38.

الإعلام بالأفكار والآراء الجديدة والمبتكرة والتحليلات والإحصائيات، ومنه أصبح هناك تفاعل كبير بين مؤسسات الفكر ووسائل الإعلام.[1]

المطلب الثالث: آليات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

تستخدم الولايات المتحدة مجموعة كبيرة من الأدوات في سياستها الخارجية لإحداث تغيير أو الحصول على نفوذ في الأنظمة الأجنبية، ومن ذلك تمركز القوات العسكرية الأمريكية في مختلف أنحاء العالم، واستخدام المساعدات بمختلف أشكالها، هذه الأدوات التي تساعد في تحقيق أهدافها، كما أنها تعتمد على سياسة العصا والجزر، فتارة تستخدم سياسة الردع والإجبار من خلال الاعتماد على أدوات تساعد على تحقيق أهدافها التي تريد الوصول إليها مثل القيام بفرض عقوبات اقتصادية على بعض الدول المعارضة، أو التهديد باستعمال القوة العسكرية أو حتى استعمالها حقيقةً، في مقابل ذلك تعتمد الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على وسائل تعتبر تحفيزية مثل تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية من أجل خدمة مصالحها.[2]

أ-الأدوات المعلنة:

وتشمل الأداة الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، وهي أدوات لها تأثير مباشر تساعد الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها بطريقة مباشرة.

1-الأداة الدبلوماسية:

تعتبر الدبلوماسية الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية باعتبارها نشاط حكومي، فهي تشير إلى أداة سياسية تتصل بعملية صنع السياسة وتنفيذها من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وعملية التمثيل والتفاوض وتقديم الخدمات القنصلية.

وتعتبر الدبلوماسية الأمريكية الأكثر نشاطاً وفاعلية، وذلك راجع إلى وزن الولايات المتحدة الأمريكية وحجم تأثيرها على الساحة الدولية، إضافة إلى سعيها للحفاظ على هيمنتها ونفوذها ومصالحها، وتكثيف الحوارات مع الدول بما يتماشى مع أهدافها.

فالسلوك الدبلوماسي للسياسة الخارجية الأمريكية قد أصبح يتماشى وفق التغيرات الراهنة التي ميزت السياسة الدولية والنظام الدولي من جهة، ووفق الواقع الأمريكي من جهة أخرى، لاسيما بعد أحداث سبتمبر 2001 والتي سرعت سير الاتجاهات التي بدأت في علاقات الولايات المتحدة مع باقي الدول، والتي شكلت تحدياً رئيسياً للأمن داخل الولايات المتحدة أدى إلى تعزيز التعاون مع مختلف الدول، والذي ترجم من خلال سياستها الخارجية في التركيز على المصلحة الوطنية بما يتماشى

[1] رزايقية حنان، مرجع سابق، ص132.

[2] نفس المرجع، ص169،168.

ومرتكزات وأهداف السياسة الخارجية، ووضع استراتيجية دبلوماسية طويلة المدى قائمة على التطلعات الديمقراطية لجميع الدول، بحيث تندمج مع التحدي الذي يواجه النظام الدولي.[1]

والدبلوماسية الفعالة اليوم هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات الأدوات العسكرية والاقتصادية، فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة، وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم في البعد الدولي.[2]

2-الأداة الاقتصادية:

تعد المساعدات الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، والتي بدأت باستخدامها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، وذلك في إطار سعيها لبناء علاقات متعددة مع دول العالم، معتبرة تلك المساعدات عاملاً مهماً من عوامل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، وتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وضمان هيمنتها وسيطرتها على العالم، ولأجل ذلك طورت الولايات المتحدة العديد من الأجهزة للنهوض بدبلوماسية المساعدات مثل وكالة التنمية الدولية(USAID)، ووكالة المعلومات (USIA)، التي تتولى مهام المساعدات الخارجية تحت إدارة وزارة الخارجية.[3]

لعبت المساعدات الخارجية دوراً محورياً كأداة أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تصاعد الاهتمام بتوظيفها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتستخدم الولايات المتحدة سلاح المساعدات الاقتصادية المقدمة للدول الفقيرة ودول العالم الثالث والدول الحليفة لها خاصة في المناطق الحساسة في العالم، مفتاحاً ووسيلةً لحل العديد من الأزمات وتحقيق المكاسب وحماية المصالح الأمريكية إلى درجة أن بعض الدول أصبحت متعلقة إلى حد كبير بتلك المساعدات وبات اقتصادها مرتهناً بتلك المساعدات السنوية الأمريكية التي تحميها من الانهيار وإعلان الإفلاس، وأصبحت هناك عادة وتقليداً مستمراً.[4]

---

[1] بودردابن منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص113.

[2] أدهم أكرم عبد الواحد، مرجع سابق، ص50.

[3] علي عبد الكريم موسى، المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وأهدافها الاستراتيجية"النموذج المصري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، م 38، ع1، 2022، ص346.

[4] طيايبة ساعد، الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر: الدبلوماسية العامة نموذجاً، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر3، 2012، ص237.

كما تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تندرج في إطار سياسة الردع الهادفة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية أو سياسية أو عسكرية محددة، من خلال ممارسة الضغط على الدول المستهدفة بالعقوبات، بهدف تغيير مواقفها في الاتجاه الذي تريده واشنطن بما يخدم مصالحها، حيث فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على العديد من الدول مثل روسيا وإيران وتركيا وليبيا وكوبا سابقاً.

3 -الأداة العسكرية:

تعد الولايات المتحدة أعظم قوة عسكرية على المستوى العالمي في الوقت الراهن، وتعتمد على قوتها العسكرية كمصدر من مصادر القوة الأساسية المؤثرة في السياسة الخارجية، فإنفاقها العسكري تجاوز الميزانيات الدفاعية للدول الكبرى مجتمعة، وقدراتها التكنولوجية والنووية والتقليدية تفوق قدرات الدول مجتمعة.[1]

وتشكل الاستراتيجية الأمريكية الخارجية القائمة على تعزيز التحالفات، وكذلك الوجود العسكري المتقدم مرتكزاً مهما في تحقيق فوائد سياسية وعسكرية واقتصادية للولايات المتحدة، إذ تمثل المصالح الأمنية أولوية قصوى في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، لذا يولي بعض صانعي السياسة للمشاركة العسكرية الخارجية أهمية كبرى تحقيقاً لاستراتيجية الردع للخصوم أكثر من الفوائد الاقتصادية.[2]

فبعد نهاية الحرب الباردة وعلى إثر أحداث سبتمبر 2001م، تأكد أن القوة تعتبر محددا مهماً للرؤية الأمريكية للعالم، فالمصالح الأمريكية لا تتحقق إلا بالقوة وحتى القيم الأمريكية لا يمكن نشرها إلا بالقوة، وقد كان لفجوة القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد نهاية الحرب الباردة في إطار نظام أحادي القطبية، دوراً في جعل الولايات المتحدة تتبنى سياسة عالمية شاملة بأهداف تتوافق مع قوتها وقدراتها خاصة العسكرية منها في تحقيق مصالحها الحيوية، مستخدمة في ذلك إذا اقتضى الأمر القوة والتدخل السكري.[3]

---

[1] زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديقراطي العربي، ط1، 2021، ص94.

[2] عبد المنعم علي، جدوى التحالفات: هل يستفيد الاقتصاد الأمريكي من الانتشار العسكري الخارجي؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022، https://cutt.us/Qgq1T، (2023/03/27).

[3] مداني ليلة، البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة بومرداس، ع4، 2014، ص182.

فالفكرة المحورية التي يتفق عليها كل رؤساء الولايات المتحدة هي أن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لابد أن تمتد إلى العالم كله، وإن اختلفت الوسائل وأساليب تنفيذها، يمكن إبراز ذلك من خلال مختلف المحطات الرئيسية التي مرت عليها السياسة الخارجية الأمريكية بدأً من ثيودور روزفلت الذي تبنى سياسة العصا الغليظة، والتي بموجبها يحق للولايات المتحدة أن تتدخل بقوتها العسكرية لحماية المصالح الأمريكية، وتم تنفيذ هذه السياسة تجاه عدة دول مثل نيكاراغوا وبنما وهايتي وغيرها من الدول.[1]

وتبقى الأداة العسكرية العامل الأساسي في تنفيذ أهداف وطموحات السياسة الخارجية الأمريكية منذ توسعاتها حتى هيمنتها على النظام العالمي، وكان للأداة العسكرية دوراً حاسماً في تحقيق أهداف الولايات المتحدة خاصة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية، إضافة إلى حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق.

ب-الأدوات غير المعلنة:

وتشمل الأداة الإعلامية والثقافية والتي يتم استخدامها بطريقة غير رسمية، تهدف إلى تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة، تستخدمها الولايات المتحدة للترويج لثقافتها وقيمها، والترويج لسياساتها وتسويق الأخبار وفق الروايات الأمريكية.

1-الأداة الإعلامية:

تحتل الوسائل الإعلامية والدعائية مكانة مهمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، فعلى الصعيد الإعلامي فإن المؤسسات الإعلامية الأمريكية تمارس دوراً مهماً في تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، كونها الأداة المسؤولة عن نشر المفاهيم والقيم الأمريكية، فضلا عن كونها الأداة التي تستعمل لترويج المعلومات وتغطية الأحداث، وأصبحت وسائل الإعلام الأمريكية تعتبر بصورة متزايدة في الخارج نموذجاً تحاول باقي الدول محاكاته.[2]

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الصانعة الأولى للإعلام في العالم، فهي تتوفر على أضخم المؤسسات والشركات الإعلامية على المستوى الدولي، وتتحكم في أغلبية الأخبار عبر العالم من خلال أقمارها الصناعية وشبكاتها الإخبارية، ويتم الاستعانة بوسائل الإعلام لتوصيل أجنداتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواءً كانت هذه الأجندة تخدم المصالح السياسية الخارجية أو الداخلية،

[1] نفس المرجع، ص183،182.

[2] اياد خلف عمر الكعود، استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016، ص63.

ويندرج دور الأداة الإعلامية في تسويق السياسات والاستراتيجيات الأمريكية المختلفة وخاصة الخارجية منها.[1]

2-الأداة الثقافية:

إن الثقافة الأمريكية هي أداة انتشار للقيم الأمريكية ونموذجاً عبر العالم، فهي تسعى دائماً إلى نشر قيمها ومبادئ الديمقراطية والحرية الفردية باعتبارها النموذج الأمثل لها، حيث شكلت أمريكا ثقافة عالمية وصدرت للعالم نموذج من نمط الحياة الاستهلاكية في مختلف الميادين، خاصة في مجال السينما أين تظهر الولايات المتحدة المصدر الأول للأفلام السينمائية والتلفزيونية للعالم، خاصة وأنها تستعمل في هذه الصناعة تكنولوجيا عالية لاستعراض القوة والتفوق العلمي والتكنولوجي لها، حيث تعد هذه الصناعة من أكبر مصادر الدخل الأمريكية.[2]

أما فيما يتعلق باللغة الإنجليزية التي أصبحت أساس لنشر القيم والثقافة الأمريكية، إذ أنها اللغة الأكثر استعمالاً في المؤسسات والتعاملات الدولية، كما أنها من أكثر لغات العالم انتشاراً، هذا بالإضافة إلى الأنترنت التي تمثل عنصر مهم في مجال نشر القيم والثقافة الأمريكية، حيث تتفوق الولايات المتحدة على غيرها من الدول في هذا المجال بفارق كبير، فهيمنتها على هذه التكنولوجيا استطاعت أن تعولم العالم وأصبحت العولمة تقريباً هي الأمركة، فالأداة الثقافية والتي تدخل ضمن ما يعرف بالقوة الناعمة الامريكية، أصبحت من أهم وسائل السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ظل الانتشار الواسع لهذه الثقافة التي جعلت من شعوب العالم تنجذب نحوها، وهو ما يتيح لها فرصة لتمرير سياستها الخارجية دون معارضة هذه الشعوب.[3]

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضاً دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقاً لمحددات داخلية وأخرى خارجية.[4]

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

1-المحدد الجغرافي:

---

[1] شيماء الهواري، مرجع سابق.

[2] حنان رزايقية، مرجع سابق، ص178.

[3] نفس المرجع، ص178.

[4] عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات، والمحددات، المركز الديمقراطي العربي، 2016، https://cutt.us/HKP5e، (2023/03/28).

الفصل الأول

تقع الولايات المتحدة الأمريكية شمال القارة الأمريكية، يحدها من الشمال كندا ومن الجنوب المكسيك ومن الشرق المحيط الأطلسي ومن الغرب المحيط الهادي، كما تضم ولاية ألاسكا التي تفصلها كندا عن الولايات المتحدة في شمالها الغربي، ويفصلها عن روسيا غرباً مضيق بيرينغ وكندا شرقا والمحيط المتجمد الشمالي شمالاً والمحيط الهادي جنوباً، كما تضم الولايات المتحدة جزر في البحر الكاريبي على غرار بورتوريكو والجزر العذراء، وجزر في المحيط الهادي على غرار هاواي وغوام وماريانا الشمالية وساموا الأمريكية.

وتبلغ مساحة الولايات المتحدة 9.833.520 كلم مربع محتلة بذلك المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا، ويبلغ عدد سكانها حولي 333 مليون نسمة (إحصائيات 2021) محتلة بذلك أيضا المرتبة الثالثة عالمياً بعد الصين والهند، وتبلغ كثافتها السكانية 33 نسمة/ كلم مربع، وتعتبر واشنطن العاصمة السياسية في حين تعتبر نيويورك وشيكاغو ولوس أنجلس أكبر المدن من حيث عدد السكان وحجم الاقتصاد.

وربما تكون السمة الرئيسية للولايات المتحدة هي تنوعها الكبير، إذ تتراوح بيئتها المادية من القطب الشمالي إلى شبه الإستوائي، ومن الغابات المطيرة إلى الصحراء القاحلة، من قمم الجبال الوعرة إلى البراري المنبسطة، على الرغم من أن إجمالي عدد سكان الولايات المتحدة كبير وفقاً للمعايير الدولية، إلا أن الكثافة السكانية الإجمالية منخفضة نسبياً، إذ تحتضن الولايات المتحدة بعضاً من أكبر التجمعات الحضرية في العالم بالإضافة إلى بعض المناطق الأكثر اتساعاً والتي تكاد تكون خالية من السكن.[1]

وقد منح هذا الموقع الجغرافي للولايات المتحدة ميزة استراتيجية في مواجهة الدول الأخرى، فهي الدولة الكبرى التي تتمتع بحدود واسعة على المحيطين الأطلسي والهادي، مما منحها القدرة على بناء قوة بحرية هائلة مكنتها من فرض سيطرتها على بحار العالم، كما أن المساحة الواسعة لها تمنحها القدرة على توزيع أنشطتها الاقتصادية ومراكزها السكانية والعسكرية على أرجاء واسعة من أراضيها.[2]

فالعامل الجغرافي يؤثر في السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي، كما أن توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من نفط وغاز، ومعادن كالحديد والنحاس

[1] Adam Gopnik and others, united states, Encyclopaedia Britannica, 2023, https://cutt.us/0GFhK, (29/03/2023)

[2] سليمان غيث السعيديين، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2012) ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية، رسالة ماجيستير، جامعة مؤتة، 2013، ص37.

والذهب، وثروات زراعية كالقمح والذرة، من شأنه أن يساهم في الاستقلالية الاقتصادية للدولة، ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع سياستها الخارجية.[1]

شكل رقم1: خريطة تبين الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية.

The source : Adam Gopnik and others, united states, Encyclopaedia Britannica, 2023

2-المحدد الاقتصادي:

أدى العامل الاقتصادي في تاريخ العلاقات بين الأمم دوراً هاماً وحاسماً في تحديد اتجاهات سياستها الخارجية المتبادلة، وفي السياق نفسه كان العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية

[1] عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

الأمريكية أمراً حاسماً في تحقيق جزء كبير من أهداف السياسة الخارجية على مختلف اتجاهاتها الاستراتيجية.[1]

هذا ويمثل العامل الاقتصادي أحد الركائز المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية والوسيلة الفعالة لتحقيق أهدافها، تتضمن تحفيزات (مشاريع وبرامج) أو عقوبات، لجئت إليه السياسة الخارجية الأمريكية في حقب زمنية مختلفة من مشروع مارشال ومبدأ ترومان زمن الحرب الباردة إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تجاه العديد من الدول النامية، أما العقوبات الاقتصادية فلجئت إليها ضد عدة دول على غرار كوبا وروسيا والصين وإيران من اجل تحقيق مكاسب واهداف سياسية واقتصادية.

وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أهمية الأبعاد الاقتصادية، فإنها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي إلى إعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بإنشاء العديد من المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية.[2]

ففي الظروف التي تلت الحرب العالمية الثانية، فإن الولايات المتحدة ولتميزها بأراضيها الشاسعة وقاعدتها الصناعية، كان اقتصادها ينتج أكثر من 50% من الناتج الإجمالي العالمي، وكانت تمتلك حوالي 80% من الذهب العالمي، وفق اتفاقية بريتن وودز 1944م أصبح الدولار الأمريكي هو العملة الدولية الأولى القابلة للتحويل ذات المحتوى الذهبي آنذاك.[3]

هذا ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بعناصر قوة تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر بأزمة الاقتصاد الأمريكي، حيث بلغ الناتج الإجمالي في الولايات المتحدة 21،38 تريليون دولار سنة 2019 أي ما يمثل 22،5% من الاقتصاد العالمي، كما بلغ الدخل الفردي 65 ألف دولار في نفس السنة، وبلغت الصادرات الأمريكية 1،643 تريليون دولار في حين بلغت الواردات 2،567 تريليون دولار أمريكي.[4]

ولا يزال الدولار الأمريكي يحتل المركز الأول في النظام النقدي العالمي بسبب هيمنته على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا ما يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً خاصاً يجعلها

---

[1] جاسم محمد مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، ع64-65، 2016، ص233.

[2] سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ع42، 2009، ص157

[3] نفس المرجع، ص241.

[4] مصدر الاحصائيات: https://cutt.us/K1eLL، (2023/03/29).

قادرة على تسديد قيمة مستورداتها بعملتها الوطنية، كما تمثل حركة رأس المال الأمريكي 40% من رأس المال العالمي، و50% من التجارة العالمية تتم بالدولار الأمريكي، وأكثر من 50% من السندات العالمية مقيمة بالدولار.[1]

3-المحدد السياسي:

تتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتميز بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، ويلعب الاستقرار السياسي دوراً فاعلاً في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، ما يزيد من حركية السياسة الخارجية.[2]

فالنظام السياسي الأمريكي يتميز بالتعددية ونسبة المشاركة خاصة فيما يتعلق بعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية التي تتضمن عدد كبير من الأطراف الفاعلة والمشاركة، سواءً كانت رسمية أو غير رسمية، مما يمنحها هامش من الحرية، وهو ما يجعل النظام السياسي الأمريكي نظام فريد من نوعه.

وتساهم مؤسسات النظام السياسي الأمريكي في ترتيب وصناعة السياسة الخارجية وفقاً لمحددات وأهداف ترسم من خلالها علاقاتها على الساحة الإقليمية والدولية، بما يحقق أهدافها الاستراتيجية، وتتعدد المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية من مؤسسات رسمية تتمثل في السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومؤسسات غير رسمية يتزايد ويتضاءل دورها من زمن لأخر، وتتمثل في الرأي العام، ووسائل الاعلام، وجماعات الضغط والمصالح، ومراكز البحث والدراسات.

4-المحدد الشخصي:

إن تفسير تأثير العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية يتم من خلال فهم ومعرفة طبيعة الخصائص الشخصية للأفراد، فحينما نرى للقادة أهمية كبيرة في توجيه أو قيادة

[1] حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية، مجلة المنتدى، م28، ع258، 2013، ص4.

[2] عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

السلوك الخارجي للدولة، فإنه تحت هذه النظرة يمكن القول أن حرية العمل أو النشاط التي يتمتع بها القادة، تحددها خصائصهم أو ميزاتهم الشخصية وبيئاتهم النفسية وأهدافهم وطموحاتهم.[1]

أما العوامل الشخصية التي تؤثر في شخصية الرئيس فتتمثل في درجة اهتمامه بالسياسة الخارجية، والتي من شأنها أن تعظم دوره فيها وتجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال، وبالمقابل تتقلص أهمية وأدوار الفاعلين الآخرين في عملية صنع السياسة الخارجية، كما تلعب الخبرة للقائد السياسي دوراً مهما في زيادة ميله وتأثيره في قرارات السياسة الخارجية، إضافة إلى المرونة والتي تشير إلى حساسيته للمعلومات الواردة ومدى استعداده لتغيير سياسته بما يتلاءم مع طبيعة هذه المعلومات، بينما الجمود يعني تصلبه في تكييف بيئته النفسية وفق ما يتلقاه من البيئة العملية، إضافة إلى الدوافع الشخصية كالدافع نحو القوة، والحاجة إلى الانتماء، واحترام الذات والنزعة نحو السيطرة والخضوع وغيرها.[2]

ومن أهم جوانب الإدراك لدى صانع القرار في السياسة الخارجية، خصوصاً في دولة عظمى كالولايات المتحدة هو كيفية بناء تصورات دقيقة عن طبيعة النظام الدولي وهيكليته البنيوية التي تحددها متغيرات القوة وتوزيعها، وهناك جانب لا يقل أهمية عن عقائد ومدركات صانع السياسة الخارجية الأمريكية، وهو تلك القدرة على ضبط معادلة التوازن بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والتي أصبحت تسمى حديثاً بالقوة الذكية.[3]

5-المحدد العسكري:

لقد كان لفجوة القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد نهاية الحرب الباردة في إطار نظام أحادي القطب بزعامتها وباقي دول العالم، دوراً في جعل الولايات المتحدة تتبنى سياسة عالمية شاملة بأهداف تتوافق مع قوتها وقدراتها خاصة العسكرية منها في تحقيق مصالحها الحيوية، مستخدمة في ذلك إذا اقتضى الأمر حسب رؤية منفردة القوة والتدخل العسكري، مؤكدة على وجود ضرورة تقتضي ذلك، في إطار مجموعة من المبررات التي كثيراً ما استخدمتها في تدخلاتها العسكرية،

[1] عديلة محمد طاهر، تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة باتنة، ع5، 2014، ص163.

[2] نفس المرجع، ص163-164.

[3] خليل إبراهيم أحمد، أثر عقائد ومدركات صانع القرار على اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية 1989-2009، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين، م19، ع3، 2018، ص ص132-135.

ومن بينها حقوق الانسان ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، متجاهلة بذلك كل المعايير القانونية والأخلاقية.[1]

وقامت الإدارات الأمريكية بإعادة النظر في سياستها الخارجية بحيث أنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولم تكن إعادة النظر مهمة سهلة في ظل عدم وجود تهديد حقيقي وواضح للأمن القومي يحشد تأييد الداخل الأمريكي، فإنطلق التخطيط الاستراتيجي العسكري الأمريكي من فرضية وجود مصادر جديدة للتهديد، كالدول الخارجة على القانون أو دول محور الشر أو الدول المارقة على غرار العراق وسوريا وأفغانستان وليبيا وروسيا وكوريا الشمالية.[2]

وتبقى القوة العسكرية الوسيلة الأبرز في تنفيذ مخططات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، كونها تمتلك ترسانة عسكرية هائلة من الأسلحة الحديثة المتنوعة والمزودة بتكنولوجيا فائقة التطور، وتمتاز القوات المسلحة الأمريكية بقدرات لوجيستية عالية جداً من حيث قدرتها على التحرك والانتقال ونقل الذخيرة والعتاد والجنود إلى أي منطقة في العالم، بسبب اتساع مصالحها وارتفاع عدد قواتها العسكرية وتواجدها في العديد من الدول، وقد ارتفعت ميزانية الدفاع من 400 مليار دولار سنة 2003م إلى 716 مليار دولار سنة 2019م، والتي تعد أكثر من ستة أضعاف ميزانية الدفاع الصينية، وهي الدولة التي تليها في قائمة أكبر الدول من حيث ميزانيات الدفاع.[3]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

1-بنية النظام الدولي:

تتأثر السياسة الخارجية بالحالة التي يكون عليها النظام الدولي الذي تتفاعل الدولة داخله مع غيرها من الدول، انطلاقا من كونها تعبر عن السلوك الخارجي لهذه الأخيرة، فالنظام الدولي يمثل محصلة التفاعل بين مختلف السياسات الخارجية للدول، ويتحدد النظام الدولي انطلاقا من عنصرين أساسيين هما بنية النظام التي تتحدد بعدد الأعضاء المكونة له وعدد قواه القطبية، أما العنصر الثاني فيتمثل في نمط التفاعلات التي تحدث في إطار هذا النظام، والتي تتمثل في القواعد السلوكية التي تحكم العلاقات بين الوحدات السياسية.[4]

---

[1] ليلة مداني، مرجع سابق، ص177.

[2] أسماء مصطفى يوسف وآخرون، استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية2001-2020، المركز الديمقراطي العربي، 2021، https://cutt.us/UA1Hl، (2023/03/29).

[3] زياد عيد غطاس حجازين، مرجع سابق، ص77-78.

[4] حنان رزايقية، مرجع سابق، ص102.

صاحب انتهاء الحرب الباردة تحولات على صعيد النظام الدولي، حيث أزاحت أمريكا منافسها الاتحاد السوفيتي، وأكملت الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وبسطت قواعده على أسس ليبيرالية تحت قيادتها، وسمحت هذه المستجدات بتعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على النظام الدولي، بعدما أصبحت تتمتع بتفوق استراتيجي شامل لشتى مصادر القوة، وارتقت بقوتها إلى مستوى يجمع بين امتلاك القدرات والقدرة على التأثير، وهو ما أهلها لتنصب نفسها راعية لشؤون الأمن والسلم الدوليين، ومسؤولة عن استقرار النظام الدولي بتفعيل هيمنتها.[1]

وقد نشأ نمط جديد من الهيمنة الأمريكية أدى بالنهاية إلى تحول بنية النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، فالقيادة الأمريكية اعتمدت في النظام الدولي دائماً على عدد لا يحصى من التدخلات العلنية والسرية في جميع أنحاء العالم، للتأكد من بقاء الولايات المتحدة في القمة، مع وجود توقعات تشير إلى أن هيكل النظام العالمي الذي تقوده قد يتفكك، وأن صعود الصين وغيرها من القوى الناشئة والعائدة إلى الظهور، من الممكن أن تؤدي إلى زوال الهيمنة الأمريكية.[2]

وقد سارعت بعض القوى وعلى رأسها روسيا إلى تبوء مركز سياسي مهم باعتبارها الند الرئيسي للسياسة الأمريكية، وفرضت سيطرة كاملة على بعض أوجه الحرب في سوريا، كما تحالفت مع الصين في سبيل اضعاف السيطرة الأمريكية على القرار السياسي، وعلى هذا الأساس أعلنت الولايات المتحدة عزمها على خوض سباق التنافس الدولي للحفاظ على مكانتها في السياسة الدولية من خلال نقل المنافسة من المجال السياسي إلى الميدان الاقتصادي لضمان ديمومة سيطرتها على المركز الأول في صناعة القرار الدولي.[3]

2-المنظمات الدولية(مؤسسات):

تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير، وتأخذ المؤسسات الدولية شكلاً تنظيمياً للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول، لأنها تخلق قيوداً على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط، وإنما تعمل على حل النزاعات

[1] عبد الوهاب عميري، مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، بومرداس، م15، ع1، 2022، ص1906.

[2] علي صباح صابر، مكانة الولايات المتحدة الامريكية في السياسة الدولية بعد حرب الخليج الثانية، مجلة اتجاهات سياسية، بغداد، ع19، 2022، ص87.

[3] نفس المرجع، ص95.

بين الدول وفقاً للقانون الدولي، إلا أنها تتسم بازدواجية المعايير بحيث تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها حتى وإن عارض ذلك مبادئ المؤسسات الدولية في حد ذاتها.[1]

وبالتالي يتجلى تأثير العامل الخارجي على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال ظهور التكتلات والمنظمات الدولية التي كان لها الأثر الواضح في اتخاذ قراراتها، فالمنازعات بين الدول الأعضاء داخل المنظمات تفرض على صانع القرار في السياسة الخارجية اتجاهات سلوكية معينة لها أثرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، كما أن ظهور هذه المنظمات بعد الحرب العالمية الثانية كان له الأثر الكبير على السياسة الخارجية الأمريكية، كون الولايات المتحدة تملك نفوذاً كبيراً داخل هذه المنظمات، بدأً من هيئة الأمم المتحدة التي تحظى الولايات المتحدة من خلالها بحق النقض(الفيتو)، وهو من أهم وسائل الولايات المتحدة في التعامل مع القضايا الدولية المهمة.[2]

كما أنها بفضل نفوذها الكبير في مختلف المنظمات المالية والاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تستطيع الولايات المتحدة التأثير على مختلف الدول خاصة الدول النامية من خلال تقديم المساعدات المشروطة مثلاً، وبالتالي فالسياسة الخارجية الأمريكية تتأثر وتؤثر بهذه المنظمات والتكتلات الدولية سواءً كان ذلك في الجانب الاقتصادي أو العسكري أو السياسي، مثل الحصول على الدعم من حلف الشمال الأطلسي في حربها على أفغانستان عام 2001م والعراق 2003م والتدخل العسكري في ليبيا عام 2011م.[3]

[1] عربي لادمي محمد، مرجع سابق.

[2] حنان رزايقية، مرجع سابق، ص104.

[3] نفس المرجع، ص104.

خلاصة الفصل:

عند دراسة السياسة الخارجية الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي رافقتها منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، والتي تكشف وجود فترات متقطعة وصفت بالبراغماتية، وواكبت مراحل تطورها، كان لها تأثير على توجيه سلوكها الخارجي.

كما تأثرت بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي لعبت دوراً رئيسياً في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، والتي يسميها البعض بالمحددات، منها محددات داخلية تتعلق بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل وكل ما تحوز عليه من مصادر القوة كموارد طبيعية أو موقع جيواستراتيجي، وأخرى خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية ودورها في المنظمات الإقليمية والدولية.

كما أن الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة على الساحة الدولية، فرض على كل دول العالم الاهتمام بعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، رغم كونها معقدة وأكثر صعوبة، ولأن النظام السياسي الأمريكي يعطي دورا للعديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وهامش من المناورة، فإن أدوار هاته المؤسسات يزداد ويقل من إدارة إلى أخرى حسب درجة تأثيرها.

الفصل الثاني

منطقة آسيا الباسيفيك في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني

تمهيد:

أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك تمثل مركز ثقل سياسي واقتصادي عالمي متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت مسرحا لديناميات التفاعل الإقليمي والدولي، ترتب عنه انعكاسات أمنية وجيوسياسية وجيواقتصادية تمس بالبنية الإقليمية لآسيا الباسيفيك.

وقد مثلت المتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية المتعاظمة لمنطقة آسيا الباسيفيك خلال العقدين الآخرين، اهتماما بالغاً من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، جعلها تغير سلم أولوياتها في حساباتها الاستراتيجية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا الباسيفيك.

فالدور الريادي الذي تتولاه الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي يجعلها في مواجهة التغيرات بمختلف أبعادها التي ترتبط ببنيته وتطور وحداته، فهي اليوم أمام النجاح الباهر الذي حققته اقتصاديات دول شرق وجنوب شرق آسيا (الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، فيتنام، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة...).

المبحث الأول: أهمية منطقة آسيا الباسيفيك.

أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك تمثل المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وللسياسة العالمية، والذي يرجع في الأساس إلى ما شهدته دول المنطقة وعلى رأسهم الصين، من معدل نمو متسارع، وما رافقه من تحديث عسكري تقني لجيوش بعض الدول على غرار الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وما تفرزه من تحولات جيوسياسية وجيواقتصادية ألقت بظلالها على المنطقة، ما جعلها محل اهتمام بعض الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي تولي أهمية بالغة في الحفاظ على نفوذها في المنطقة.

المطلب الأول: البنية الإقليمية لمنطقة آسيا الباسيفيك (الحدود الجغرافية).

اختلفت تسمية المنطقة حسب تصنيف العديد من الدول لها، فمصطلح آسيا الباسيفيك يعود إلى الفترة ما بين 1960م و1970م، وقد ساهمت عدة دول في الترويج لهذا المصطلح كالولايات المتحدة واليابان وأستراليا، ولا تنفي هذه الدول شرق آسيا كمصطلح محدد جغرافياً وتاريخياً.[1]

إن الاتفاق بشأن الأهمية المتزايدة لإقليم آسيا المحيط الهادي لم يغن في الواقع عن الاختلاف بشأن تحديد المجال الجغرافي لهذه المنطقة، وهو ما يرجع في أغلب الأحيان لاعتبارات جيوسياسية، استراتيجية، أو أكاديمية، إلا أن هناك من يعرف إقليم أسيا الباسيفيك على أنه تلك المنطقة التي تضم كل الدول المشاطئة للمحيط الهادي مع اقصاء الجانب الآخر منه شرقاً، ونقصد هنا القارة الأمريكية باستثناء الولايات المتحدة، وذلك نظراً للاختلاف الشاسع من ناحية الجوانب التاريخية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يتكون إقليم آسيا الباسيفيك من ثلاثة أقاليم هي: شرق آسيا، جنوب شرق أسيا، وجنوب الباسيفيك(أوقيانوسيا).[2]

ومن حيث المنظور السياسي مصطلح آسيا المحيط الهادئ يضفي الشرعية على مشاركة الولايات المتحدة في شؤون شرق آسيا، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تصف نفسها كقوة آسيوية، لكن مشاركتها الواسعة في المحيط الهادئ تبرر وصفها بأنها جزء من منطقة آسيا المحيط الهادئ، لذا مصطلح آسيا الباسيفيك يمنحها القدرة على أن تكون فاعلاً رئيسياً في جُل التفاعلات التي تعرفها المنطقة.[3]

---

[1] مزوزي عبلة وآخرون، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2018، ص237.

[2] نسيمة طاجين، واقع الأمن في إقليم آسيا المحيط الهادي (1990-2007)، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2011، ص40.

[3] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص237.

هذا وتضم الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الجزر في شرق آسيا الباسيفيك وتتمثل في جزيرة غوام وماريانا الشمالية وساموا الأمريكية، دون أن ننسى الحضور الأمريكي في العديد من الجزر التي انتزعتها الولايات المتحدة من السيطرة اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية، والدور الذي لعبته في الحرب الكورية وحرب الفيتنام، إضافة إلى تواجدها العسكري الميداني في اليابان وكوريا الجنوبية وشمال أستراليا، والذي يضفي شرعية مشاركتها في شؤون المنطقة.

وما يقارب نصف مساحة آسيا الباسيفيك هي عبارة عن مياه، فهي تتألف من مجموعة من الجزر والأرخبيل والمضائق البحرية كمضيق تايوان، ملقا، لومبوك، سوندا، وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، حيث تشكل هذه المياه الروابط البحرية والاقتصادية والعسكرية بين دول المنطقة، تجعل من المنطقة محل تنافس دولي.

شكل رقم 2: خريطة تبين دول منطقة أسيا الباسيفيك التي تنتمي إليها من الناحية الجغرافية.

Boundary representation is not necessarily authoritative

The source: US Department of state, https://2009-2017.state.gov/s/d/rm/rls/perfrpt/2011performancesummary/html/191464.htm

1-دول شرق آسيا: وتشمل الصين، تايوان، هونغ كونغ ومكاو (تابعتان للصين)، واليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا في أقصى الشمال الشرقي.

2-دول جنوب شرق آسيا: وتضم فيتنام، لاووس، كمبوديا، تايلاند، ميانمار، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، إندونيسيا، بروناي، وغوام الأمريكية.

3-جنوب الباسيفيك: وتشمل أستراليا ونيوزيلاندة، وبابوا غينيا الجديدة وجزر فيجي وسولمون، وغيرها من الجزر، إضافة إلى جزر أمريكية (ساموا الأمريكية، ماريانا الشمالية)، وجزر فرنسية وأخرى بريطانية.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الباسيفيك.

يمر إقليم آسيا الباسيفيك بتغيرات هائلة، نتيجة لتسارع مستويات النمو الاقتصادي والمنافسة بين القوى الإقليمية والدولية، جنباً إلى جنب مع مستويات عميقة من التكامل الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التغيرات الديموغرافية في بعض دول الإقليم وتصاعد القومية، وتؤشر تلك التطورات في مجملها إلى تزايد كثافة أنماط التفاعلات بين الدول في كافة الأصعدة.[1]

وتشهد منطقة آسيا الباسيفيك ثلاثة تغيرات وتطورات أساسية، الأولى تتمثل في الوزن الاقتصادي والسياسي المتزايد للمنطقة، حيث تنتج المنطقة 30% من الصادرات العالمية وتمثل ثلثي احتياطات النقد الأجنبي، أما العامل الثاني هو صعود الصين والذي يخلق معضلات في المنطقة، فالقوة المتزايدة للصين أزعجت جيرانها، ورأت أن ذلك يخلق حالة من انعدام الأمن والثقة، والعامل الثالث هو حيازة بعض دول المنطقة على الأسلحة النووية كالصين وكوريا الشمالية اللتان تواصلان تحديث قدراتهما النووية والباليستية.[2]

فلم يعد الهدوء السمة التي كانت تميز منطقة آسيا الباسيفيك، فقد أصبحت مسرحاً لاستعراض القوة بين قوى دولية وإقليمية فاعلة في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بين الصين واليابان في بحر الصين الشرقي وكذلك بين الصين ودول أخرى في بحر الصين الجنوبي، ما قد يؤدي إلى تبعات وتداعيات على منطقتي شرق وجنوب شرق آسيا إلى ما هو أبعد بكثير.[3]

---

[1] راشد باسم، تقييم استراتيجي، الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015، https://cutt.us/pyiyf، (2023/04/02).

[2] حذفاني رشيد، التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة) أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2022، ص112.

[3] عزت شحرور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص1.

وظلت السيطرة على المحيط الهادئ خاصة على بحري الصين الشرقي والجنوبي تشكل طموحاً استراتيجياً للقوى الكبرى على مر العصور، فهو يمثل الواجهة البحرية المهيمنة جيوسياسياً على مجمل الدول الأسيوية المشاطئة للمحيط الهادئ (شرق وجنوب شرق آسيا)، ويضم بعض الممرات الاستراتيجية المهمة التي تتحكم بالنسبة الأكبر لحركة الملاحة البحرية الدولية كممر سوندا الذي يصل جنوب شرق آسيا بأستراليا وممر لومبوك الذي يربط اندونيسيا بالمحيط الهندي، لكن يبقى الممر الأهم هو ممر ملقا الذي يربط المحيط الهادئ بالهندي، حيث يمر نحو 70% من ناقلات النفط في طريقها من الشرق الأوسط إلى شرق وجنوب شرق آسيا وكذلك أكثر من نصف سفن شحن التجارة الدولية.[1]

فاحتواء منطقة آسيا الباسيفيك على طرق بحرية، كلها تعد ضرورية بالنظر إلى ديناميكية التطور الاقتصادي الباهر الذي تشهده المنطقة، فدول الإقليم التي تعتمد وبثقل على التجارة في اقتصاداتها داخل المنطقة وخارجها، وتتخذ من هذه الطرق الوسيلة الأساسية للنقل، وهذا يعني أن أية محاولة لقطع أو سد المنافذ والطرق البحرية من قبل الدول المشاطئة لها، سوف يهدد اقتصاداتها وبالتالي أمنها القومي، فهذه الطبيعة البحرية للمنطقة ألقت بظلالها على السياسة الدولية، الأمر الذي يحدد معالم الوضع الجيواستراتيجي والجيواقتصادي العام في المنطقة.[2]

1-بحر الصين الشرقي:

يُعد بحر الصين الشرقي جزءاً مما يسمى في أدبيات الجيوبوليتيك بمنطقة آسيا المحيط الهادئ، وهو مرتبط بالصين تاريخياً، ومن حيث التسمية من جهة أخرى، ومن حيث المصالح الاستراتيجية الاقتصادية من جهة أخرى، حيث يغطي هذا البحر جزءاً من المحيط الهادئ بمساحة قدرها 1،249،000 كلم مربع، وقد دخلت الصين في نزاع مع اليابان (مع وجود مطالب لكوريا الجنوبية وتايوان ولكنها أقل شأناً وحدةً)، اذ يتمحور حول سلسلة جزر سينكاكو أو دياويو، حيث تمتاز المنطقة بغناها كمنطقة لصيد الأسماك، ويتوقع أن تكون موطناً غنياً بالمخزونات النفطية والغازية، إضافة إلى موقع الجزر الاستراتيجي على مشارف طرق النقل في بحر الصين الجنوبي.[3]

فمصدر التوتر يكمن في ادعاءات كل من الصين واليابان بالسيادة على الجزر في بحر الصين الشرقي، والمعروفة باسم سينكاكو في اليابان ودياويو عند الصين، إذ لا يوجد لدى أي من الدولتين اهتمام كبير بهذه الجزر غير المأهولة كأرض مادية في حد ذاتها، ولكن بالأحرى لما يوجد تحتها من موارد

[1] عزت شحرور، مرجع سابق، ص1.

[2] نسيمة طاجين، مرجع سابق، ص41.

[3] عبد القادر دندن، مكانة بحر الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادئ، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص4-5.

هيدروكربونية بوفرة كبيرة، وتريد كل من الصين واليابان حصة كبيرة من تلك الموارد، ومع ذلك فإن مصالح كل دولة ومنظورها بشأن السيطرة الإقليمية على هذه الموارد تتعارض مع مصالح الآخرين، ونتيجة لذلك تجد الصين واليابان نفسيهما على خلاف، حتى مع تزايد اعتماد اقتصاداتهما على بعضهما البعض.[1]

شكل رقم 3: خريطة تبين الخلافات الحدودية البحرية في بحر الصين الشرقي.

The source: Roberto bendini, the struggle for control of the East China Sea, Directorate general for external politics, policy department, 2015, p5.

2-بحر الصين الجنوبي:

بحر الصين الجنوبي هو أكبر بحر في العالم بعد المحيطات الخمسة، حيث تبلغ مساحته نحو 3.5 مليون كلم مربع، وهو يقع على الطرف الغربي من المحيط الهادي، ممتد من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي إلى هونغ كونغ ومضيق تايوان في الشمال الشرقي، وتتشكل المنطقة من مئات الجزر والصخور والأرصفة البحرية، ويقع أغلبها في جزر سبراتلي وباراسيل، وبالموازاة مع الاعتراف

[1] Joel Stewart, a Geographical perspective on the territorial conflict in the East china Sea: The Implications for international Political Relations between China and Japan, Geography Masters papers, Portland state university, 2007, P1

بدورها البارز كتقاطع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي.[1]

ما جعله يحظى بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة ويرجع ذلك إلى وقوعه في نطاق جغرافي مهم عند طرق المواصلات البحرية الأكثر كثافة ونشاطاً في العالم، في ظل الإمكانات السكانية والاقتصادية للدول المشاطئة له (الصين، كمبوديا، اندونيسيا، فيتنام، تايلاند، الفلبين، ماليزيا، بروناي، سنغافورة)، ويعد من أهم الممرات التجارية العالمية، حيث يمر به أكثر من نصف أسطول ناقلات الطاقة العالمية، وأكثر من نصف الأسطول التجاري العالمي، إذ تمر به تجارة قيمتها 5 تريليون دولار سنوياً.[2]

وتتشارك الصين في نزاع طويل مع عدد من الدول المجاورة على الجزر، والمطالب ذات الصلة من المناطق البحرية المجاورة في بحر الصين الجنوبي، حيث تدعي الصين وكل من تايوان والفلبين وفيتنام أحقيتهما في السيادة على بعض أو على كل جزر سبراتلي، كما تتنازع الصين مع فيتنام على جزر باراسيل، ويوجد نزاع آخر على سلسلة من الجزر في بحر الصين الجنوبي بين كل من الصين وماليزيا وبروناي.[3]

شكل رقم 4: خريطة تبين الخلافات الحدودية البحرية في بحر الصين الجنوبي.

[1] عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي، المركز الديمقراطي العربي، 2022، https://cutt.us/HbteN، (2023/04/04).

[2] شريفة كلاع، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م5، ع2، جامعة الجزائر3، 2021، ص3.

[3] عبد الملك حطاب، إبراهيم مشعالي، المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م10، ع3، 2019، ص750.

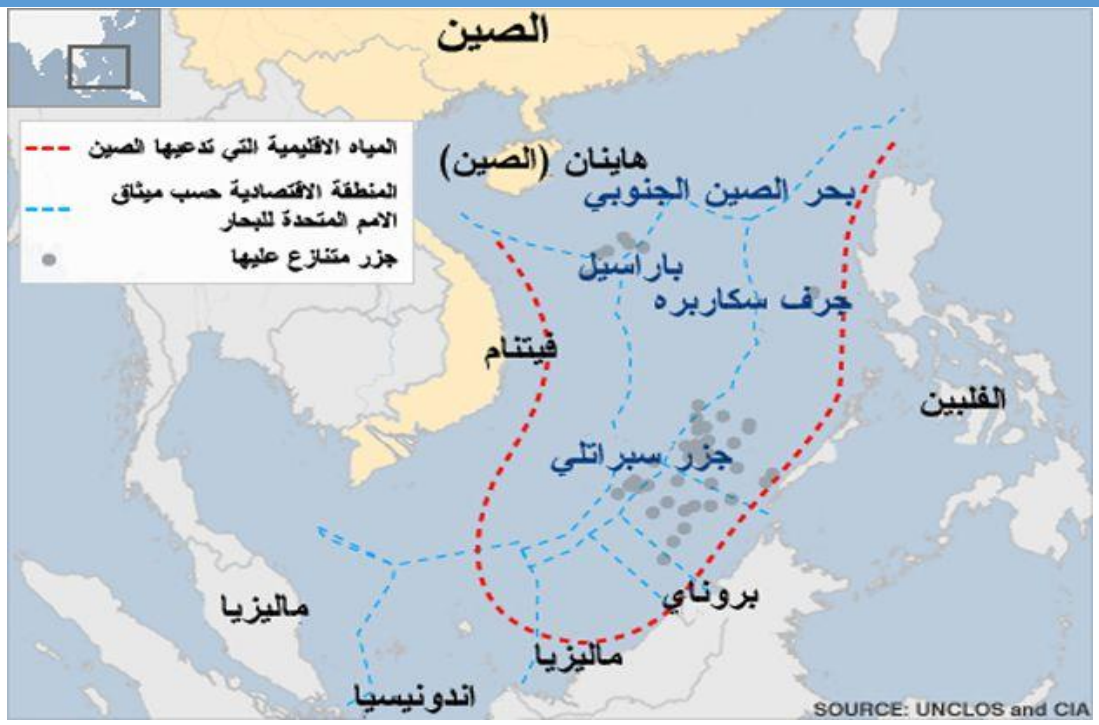

المصدر: قناة BBc https://cutt.us/NwDcl (2023/04/10).

3-مضيق ملقا:

يعتبر مضيق ملقا من أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية، يبلغ طوله 800كلم، سيطرت العديد من القوى تاريخياً على المضيق من بينهم العرب، ولطالما شكل جزءاً مهماً من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الأوسط بجنوب شرق آسيا تجارياً منذ قرون، ويقع المضيق بين كل من ماليزيا واندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي، الأمر الذي يجعله مركز تقاطع تجارياً، ويشكل مضيق ملقا حالياً حوالي 40% من تجارة العالم، ويمر عبره سنوياً أكثر من 50 ألف سفينة تجارية محملة بمختلف المواد والبضائع من جميع أنحاء العالم، كما يشهد مرور ما بين 80 و90% من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.[1]

هذا ويحظى مضيق ملقا بأهمية كبرى للولايات المتحدة لكونه يمثل الشريان الحيوي لواردات حلفائها في المنطقة لاسيما اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وكذلك بالنسبة إلى المنافس الراهن للنفوذ الأمريكي في المنطقة والمتمثل في الصين، وفي حال سيطرتها عليه يمكن أن تنقطع طرق

[1] علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص4.

الإمداد الاستراتيجية من وإلى بعض دول شرق آسيا وبالتالي خلق تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما جعل المضيق يحتل أهمية عسكرية وأمنية كبيرة بالنسبة إلى واشنطن.[1]

4-مضيق تايوان:

يعرف أيضاً بمضيق فورموزة بمسافة تساوي 180 كلم بين الصين وتايوان، والذي يصل بحر الصين الشرقي ببحر الصين الجنوبي، ويمثل نقطة تنافس جيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، وكثيرا ما كان يتم استخدامه لاستفزاز الطرف الآخر من خلال المناورات العسكرية خاصة أثناء فترات التصعيد بين الصين والولايات المتحدة بشأن تايوان.

5-مضيق لومبوك:

يقع هذا المضيق بين جزر لومبوك وبالي، ويعد أوسع من مضيق ملقا وأعمق منه، لذا يعد مضيق لومبوك الممر الأكثر أماناً للناقلات العملاقة، أي أن أكبر السفن المتجهة نحو شرق آسيا أحيانا تمر من خلاله، فتعبر مضيق لومبوك سنويا 3900 سفينة، ويبلغ الحجم الإجمالي للحمولة التي تمر خلاله 140 مليون طن، بقيمة 40 مليار دولار.[2]

6-مضيق سوندا:

من المضائق المهمة في منطقة جنوب شرق آسيا، يقع بين جزيرتي جاوة وسومطرة، ويبلغ طوله 50 ميلاً، ويُعد بديلاً آخر لمضيق ملقا، ويبلغ عرض المدخل الشمالي الشرقي للمضيق 15 ميلاً، وبسبب تياراته القوية وعمقه المحدود نسبياً لا تعبره السفن التي تتطلب مياهاً أعمق، وتمر عبره أكثر من 3500 سفينة سنويا.[3]

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك.

تحظى منطقة آسيا المحيط الهادي بمكانة بالغة الأهمية كونها تُعد من أكثر المناطق ديناميكية في الاقتصاد العالمي، وبالأخص إقليم شرق آسيا الذي يشهد نمواً اقتصادياً باهراً يصل ما إلى نسبته 6% سنوياً، وتدفع الأهمية الجيواقتصادية المتعاظمة للمنطقة في ميزان القوى الدولي نحو المنافسة الجيواستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة من أجل الهيمنة الإقليمية في المنطقة، كون أن مخرجات الهيمنة على المنطقة ستحدد شكل النظام الدولي ومعالمه.

---

[1] حورية قصعة، البعد الجيوبوليتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية-مبادرة الحزام والطريق نموذجاً-حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م15، ع2، 2021، ص246.

[2] حميد عمار كريم، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ط1، 2021، ص97.

[3] نفس المرجع، ص98.

إن التنامي الاقتصادي المتزايد لإقليم شرق آسيا له تداعيات على مجمل الاقتصاد العالمي خاصة من حيث توزيع خريطة الإنتاج العالمي، وتغير نمط المبادلات التجارية الدولية وتوجهات حركة رؤوس الأموال، فقد كثرت الكتابات بشأن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لأسيا المحيط الهادي، لاسيما في ظل التقدم التكنولوجي لليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ودخول الصين الدائرة التنافسية الدولية.[1]

أما في جنوب شرق آسيا فقد نجحت دول المنطقة باستغلال تنوعها وموقعها الجغرافي الهام بإقامة أكبر وأهم التكتلات الإقليمية وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا أو الآسيان ASEAN والتي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية.

ومن خلال الجدول التالي تظهر الأهمية الاقتصادية لدول المنطقة، والذي أعطاها وزناً وجعلها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فضلاً عن تواجد اقتصاديات كبرى وأخرى صاعدة وعلى رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وفيتنام وغيرها من الدول.

شكل رقم 5: جدول إحصائي يمثل أهم اقتصاديات منطقة أسيا الباسيفيك لعام 2019.

البلد	الناتج الإجمالي 2019	الصادرات 2019	الواردات 2019
الصين	14،340 تريليون دولار	2،499 تريليون دولار	2،078 تريليون دولار
اليابان	5،120 تريليون دولار	705،564 مليار دولار	720،956 مليار دولار
كوريا الجنوبية	1،651 تريليون دولار	542،232 مليار دولار	503،342 مليار دولار
أستراليا	1،386 تريليون دولار	271،005 مليار دولار	221،563 مليار دولار
اندونيسيا	1،119 تريليون دولار	167،683 مليار دولار	171،275 مليار دولار
تايوان	611،396 مليار دولار	330،621 مليار دولار	287،163 مليار دولار
تايلاند	544،027 مليار دولار	246،268 مليار دولار	236،259 مليار دولار
ماليزيا	365،263 مليار دولار	238،195 مليار دولار	204،998 مليار دولار
سنغافورة	375،484 مليار دولار	390،763 مليار دولار	359،265 مليار دولار
فيتنام	327،873 مليار دولار	264،267 مليار دولار	253،393 مليار دولار
فلبين	376،823 مليار دولار	70،334 مليار دولار	112،908 مليار دولار

[1] نسيمة طاجين، مرجع سابق، ص43.

هونغ كونغ	363،052 مليار دولار	534،887 مليار دولار	577،834 مليار دولار
نيوزيلاند	211،105 مليار دولار	39،516 مليار دولار	42،363 مليار دولار
ميانمار	68،802 مليار دولار	17،996 مليار دولار	18،587 مليار دولار
كمبوديا	27،087 مليار دولار	14،824 مليار دولار	20،278 مليار دولار
بابوا غينيا الجديدة	24،751 مليار دولار	11،399 مليار دولار	3،933 مليار دولار
لاووس	18،791مليار دولار	5،805 مليار دولار	6،271 مليار دولار
بروناي	13،469 مليار دولار	7،039 مليار دولار	5،102 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على إحصائيات الموقع:

Countryeconomy.com https://cutt.us/ULE0k

تم الاطلاع عليه في (2023/04/12).

وقد أظهرت منطقة آسيا الباسيفيك تحسن اقتصادي تميز بالمرونة والديناميكية، وتؤكد هذه الأرقام على سرعة النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، حيث أصبحت تُعرف بمركز النمو للاقتصاد العالمي، إضافة إلى ما تتميز به من خصائص جغرافية وموارد طبيعية ضخمة وممرات ومضائق بحرية بالغة الأهمية، زادت من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، إضافة إلى الإقلاع الاقتصادي لليابان سنة 1955م، وظهور ما يسمى بالنمور الآسيوية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية التي مست تايلاندة، اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، المكونة لأهم التكتلات الاقتصادية (الآسيان)، في حين أن الظاهرة الاقتصادية الأكثر بروزاً في القرن الحالي هي الصعود الصيني الذي يجعل من المنطقة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.[1]

1-اقتصاد كوريا الجنوبية

يُعد اقتصاد كوريا الجنوبية من بين أسرع الاقتصاديات في العالم نمواً، فهو يحتل المرتبة الثانية عشر بين أكبر اقتصاديات العالم، وثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين، وتحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأولى في صناعة السفن في العالم، والمرتبة الثالثة في إنتاج الحديد والمرتبة السادسة في صناعة السيارات.[2]

[1] عطا الله خيرة رهام، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2020، ص ص43-44.

[2] سعيد رشيد عبد الغني، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، بغداد، ع38، ص ص42،43.

2ـ الاقتصاد الياباني:

بعد خروج اقتصادها مُدمراً من الحرب العالمية الثانية، استندت اليابان في انطلاقتها الصناعية على قوة عمل رخيصة وماهرة، وعلى استيراد مجموعة مصانع متكاملة ذات تكنولوجيا متطورة وانتاجية مرتفعة، وركزت على صناعة المنسوجات، ومن بعدها الفولاذ والصناعات البحرية ويعد اقتصاد اليابان ثالث اقتصاد في العالم وثاني اقتصاد في آسيا بعد الصين.

3ـ اقتصاد الصين:

لم يكن ما يُعرف بالمعجزة الاقتصادية الصينية مجرد تجربة تنموية محلية، وإنما كانت نتاج نهضتها الصناعية وانفتاحها على العالم على مدار العقود الماضية، الذي جعلها بمثابة مصنع العالم، وقد تفوق الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الياباني سنة 2010 ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وأصبحت الصين أكبر مصدر في العالم مطلع سنة 2013، وأصبحت الشريك التجاري الأول لمعظم دول العالم.

4ـ اقتصاديات دول الآسيان:

تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية، يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية، وقدر بلغ الناتج الإجمالي لدول الرابطة قرابة 3 تريليون دولار سنة 2019، وبذلك تمثل سابع أكبر قوة اقتصادية في العالم، كما أن دول الرابطة تنتج 90% من زيت النخيل الخام في العالم، و70% من المطاط الطبيعي، وربع الإنتاج العالمي من الأرز، كما أنها تنتج 6،4% من الغاز الطبيعي في العالم، و7،4% من الفحم، يضاف إلى ذلك أن المنطقة تعتبر بمثابة مركز تصنيع هائل، حيث أنها تمتلك ثالث أكبر قوة عمل في العالم، وتمثل 4،3% من الناتج الصناعي العالمي.[1]

المبحث الثاني: التوجه الأمريكي نحو منطقة أسيا الباسيفيك.

إن التجاهل الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة آسيا الباسيفيك، كان مرده تركيز الولايات المتحدة في أولوياتها على منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، ومع التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي شهدتها المنطقة، أصبحت هاته الأخيرة على سلم الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وقد جاء التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك إلى جانب الإدراك الأمريكي للخطر الصيني في المنطقة بشكل أوضح، خلال السنوات الأولى من إدارة الرئيس باراك أوباما.

[1] ناصر التميمي، رابطة دول جنوب شرق آسيا : آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص4.

المطلب الأول: أهمية منطقة آسيا الباسيفيك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تاريخياً.

يُعد ضم كاليفورنيا وأوريغون في عام 1848 وتوسيع الحدود الجغرافية للولايات المتحدة في أعقاب الحرب مع المكسيك إلى المحيط الهادئ، نقطة تحول استراتيجي بحيث مَثل ميناء سان فرانسيسكو الهام للتجارة مع الشرق، منصة الانطلاق الحقيقية نحو آسيا المحيط الهادئ، وقد توسع الحضور الأمريكي بالمحيط الهادئ بشكل كبير في عام 1867 مع شراء آلاسكا وجزر ألوشيان وضم جزر ميداوي.[1]

وكانت الحرب الاسبانية-الأميركية عام 1898 والتي أكدت بمقتضاها الولايات المتحدة نفوذها المتفرد في الأميركتين بداية لتغلغل الولايات المتحدة في القارة الآسيوية، فبنهاية الحرب أرغمت الولايات المتحدة التاج الاسباني ليس فقط على تسليم كوبا وبورتوريكو بل أيضا جزر الفلبين التي احتلتها الولايات المتحدة حتى سنة 1946م، وزاد الاهتمام الأميركي بالقارة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها خاضت الولايات المتحدة حربين ممتدتين في كوريا وفيتنام، وفرض الثمن الباهظ الذي دفعته الولايات المتحدة والنتائج المخيبة للآمال إعادة توزيع أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعيدا عن شرق القارة الآسيوية.[2]

فمنذ الهجوم الياباني على بيرل هاربر في ديسمبر 1941م، أعلنت الولايات المتحدة بوضوح أن الأمن الأمريكي لا يبدأ قبالة سواحل كاليفورنيا، بل عند الحافة الغربية للمحيط الهادئ وما بعده، ويمكن أن نفهم في هذا الإطار دخول الجيش الأمريكي في حربين في كوريا وفيتنام، وإبرام واشنطن معاهدة أنزوس الأمنية مع كل من أستراليا ونيوزيلاندا، كما يفسر هذا الاعتقاد الأهمية الحيوية للمعاهدات الأمنية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية في نشر قوات أمريكية متقدمة في مسرح العمليات العسكرية في آسيا.[3]

حيث مثل الصراع في كوريا بين القوات الشمالية والجنوبية أول صراع مستعص في شرق آسيا، استلزم تدخل الولايات المتحدة بمساندة 18 دولة، حيث قامت واشنطن بتدعيم القواعد الكورية بمظلة نووية في جزيرة أوكيناوا لمواجهة أي تهديد تشكله الصين أو الاتحاد السوفيتي الداعم لها، ومع استمرار الحرب تدخلت المنظمة الأممية بشكل رسمي لإنهاء الخلاف بين الكوريتين، وتوصلت

[1] عبد القادر سوفي، استراتيجية المحور الإقليمي الأمريكي في آسيا الهادئ 2008-2018، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019، ص ص117-120.

[2] محمود حمد، أمريكا والتوجه شرقاً...الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر،2013، ص2.

[3] براهما تشيلاني، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا.. الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص2.

الأطراف المتنازعة إلى توقيع هدنة في 28جويلية 1953م، وقد تكبدت الولايات المتحدة خسائر بشرية وصلت إلى 142،000 جندي أمريكي.[1]

وتعتبر حرب فيتنام أحد أبرز القضايا المعقدة التي واجهتها السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الستينيات من القرن الماضي، والتي أحدثت اضطرابات في عموم الولايات المتحدة، إذ لم تستطع الإدارة الأمريكية حجب الأخبار السيئة عن الشعب الأمريكي وسرعان ما أدى ذلك إلى ارتفاع حدة الاحتجاجات، وأظهر معظم أعضاء الكونغرس استيائهم من استمرار الحرب، وازدادت عمليات رفض الخدمة العسكرية والفرار من التجنيد.[2]وقد انقسمت السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة حرب فيتنام إلى تيارين أطلق عليهم الصقور والحمائم، حيث يدعو تيار الصقور إلى مواصلة التدخل الأمريكي في الشأن الدولي واحتواء المد الشيوعي، في حين يدعو تيار الحمائم إلى السلام وإيجاد صيغ من التوافق بين العملاقين.[3]

وبعد وصول ماو تسي تونغ Mao Zedong إلى السلطة في الصين وإعلان جمهورية الصين الشعبية مع انسحاب تشانغ كاي تشك Chiang Kai-shek إلى جزيرة تايوان، قامت الولايات المتحدة بدعم الحكومات الليبيرالية المناهضة للشيوعية في تايوان كجزء من الحرب الباردة، ما أدى إلى تعقيد العلاقات الأمريكية الصينية لحوالي 30 سنة.[4]

وقد اختارت الولايات المتحدة خلال النصف الأول من الحرب الباردة أن تبقي على توازن القوى في آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تشكيل تحالفات أمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك من خلال الاحتفاظ بقواعدها الأمامية في تلك المنطقة، ومع دخول الحرب الباردة مرحلتها الثانية بدأ تنفيذ دبلوماسية البينغ بونغ الأمريكية وما أعقبها من المصافحة التاريخية بين الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون والزعيم الصيني ماو تسي تونغ عام 1972م إلى تعزيز توازن القوى باستخدام قوة الصين النووية الناشئة آنذاك كمعادل لقوة الاتحاد السوفيتي.[5]

وبعد نهاية الحرب الباردة قامت إدارة بيل كلينتون بتبني استراتيجية التوسع والمشاركة التي حددت الخطوط العريضة للاستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة بما في ذلك منطقة آسيا

---

[1] بن سماعيل زكرياء، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجيستير، الجزائر، 2013، ص48.

[2] سليمان محمد حميدان سليمان، سياسة دين راسك الخارجية تجاه فيتنام (1960-1969)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع41، 2022، ص139.

[3] مروان محمد حج محمد، مرجع سابق.

[4] بن سماعيل زكرياء، مرجع سابق، ص49.

[5] براهما تشيلاني، مرجع سابق.

الباسيفيك، وقد قام بيل كلينتون بعدة زيارات لحلفاء واشنطن الخمس (كوريا الجنوبية، اليابان، الفلبين، تايلند، أستراليا)، كتأكيد على أهمية هذه العلاقات الأمنية، التي هي في شكل شبكة تغطي كل إقليم آسيا الباسيفيك من اليابان شمالا إلى أستراليا جنوباً [1]

المطلب الثاني: أسباب ودوافع التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك.

تعد منطقة آسيا الباسيفيك أكثر أهمية للولايات المتحدة باعتبارها محركاً للاقتصاد العالمي، وأصبحت الدول الآسيوية الرئيسية جهات فاعلة اقتصادية وسياسية عالمية، وخلال العقدين الأخرين شهدت المنطقة أربعة تطورات أساسية، الأول هو التطور الاقتصادي والسياسي المتزايد للمنطقة، حيث تنتج المنطقة 30% من الصادرات العالمية وتتجاوز تجارتها الثنائية مع الولايات المتحدة 1 تريليون دولار سنويا، وتمتلك ثلثي احتياطات النقد الأجنبي.[2]

والعامل الثاني هو صعود الصين وهو المسار الذي أدخل لاعباً قوياً وثرياً، فالقوة المتزايدة للجيش الصيني تقلق جيرانها الذين يعتمدون على الصين في نموهم الاقتصادي، والعامل الثالث هو تزايد حيازة بعض الدول على الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، حيث أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية ماجعل اليابان وكوريا الجنوبية تزيدان من إنفاقهما وعتادهما العسكري، كما تواصل الصين تحديث قدراتها النووية والباليستية، أما العامل الرابع يتمثل في الاهتمام المتزايد بالتعاون متعدد الأطراف، فالمنطقة التي كانت في يوم من الأيام متخلفة، تستضيف الآن وعاء معكرونة حقيقي من الآليات السياسية والاقتصادية والأمنية متعددة الأطراف.[3]

ومع النهضة الاقتصادية المتسارعة التي حدثت في شرق وجنوب آسيا في الربع الأخير من القرن العشرين، بدأ يتحول الثقل الاقتصادي العالمي من أوروبا لينتقل رويداً رويداً إلى أقصى الشرق الأسيوي، وفي أواخر التسعينيات بدأت واشنطن ترى في الصين منافساً استراتيجياً يمكن أن يهيمن على منطقة الهادئ الأسيوية، وتم تعزيز التحالف العسكري بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، وهو التحالف الذي شكل المعادل الوظيفي لحلف الناتو في منطقة شرق أسيا.[4]

وقد برزت الصين كقوة منافسة ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً لمصالحها، أين بدأت تنتزع الريادة الأمريكية على مستوى التجارة العالمية، وقد كشفت العديد من الوثائق السرية من مراكز الأمن القومي الأمريكي أن مراكز القرار في واشنطن تعتبر الصين خصمها ومنافسها الأول في القرن

---

[1] نسيمة طاجين، مرجع سابق، ص ص95-96.

[2] Ralph A Cossa and others, The United states and the pacific region: security strategy for The Obama Administration, Pacific forum CSIS, 2009, p3.

[3] op.cit, p3.

[4] محمد طاهر، استراتيجية أوباما نحو آسيا الباسيفيك: التحديات والإنجازات، عربي 21، 2016، https://cutt.us/7Q0OG، (2023/04/15).

الحادي والعشرون ويجب تطويقها لحماية المصالح الأمريكية في منطقة آسيا المحيط الهادئ، حيث بدأت الصين في التوسع خارجها.[1]

ويرى الدكتور محمد غازي الجمل الباحث في الشؤون السياسية، أن الصين تمكنت من تحقيق ما يُسميه الكثيرون معجزة اقتصادية خلال العقدين الماضيين، فيما عانى الاقتصاد الأمريكي من أزمة حادة في العام 2008م، وما يزال يعاني من آثارها حتى الآن، إلا أن الإدارات الأمريكية بذلت جهوداً مضنية للإبقاء على هيمنتها على الاقتصاد العالمي، فمنذ العام 1990 وحتى العام 2019 تضاعف الناتج القومي الصيني بمقدار 14 ضعفاً تقريباً (من 828 مليار دولار إلى 11،537 مليار دولار) في حين تضاعف الاقتصاد الأمريكي مرة واحدة خلال الفترة ذاتها (من 9 تريليون دولار إلى 18،3 تريليون دولار بالأسعار الثابتة لدولار 2010).[2]

كما أصبح الصعود الصيني بمثابة اختبار للبراعة العسكرية الأمريكية والتزاماتها الأمنية اتجاه حلفائها الآسيويين، إلى جانب تهديده للمكانة الأمريكية في آسيا، فالصين أكبر شريك تجاري لاتحاد الآسيان، متجاوزة بذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويتجلى ذلك في الصفقات الاستثمارية المربحة التي تربط الصين بكل من الفلبين وماليزيا على وجه التحديد، ومن الناحية العسكرية وتماشياً مع المكانة الإقليمية والدولية التي تطمح الصين لبلوغها، استغلت هذه الأخيرة النمو المتسارع لاقتصادها لدعم ميزانية قواتها العسكرية خلال العقدين الماضيين، وتزويدها بأحدث التجهيزات العسكرية بما يضمن فاعلية أدائها على كافة الأصعدة.[3]

حيث تُعد الصين حالياً البلد الثاني في حجم الإنفاق العسكري الذي بلغ 261 مليار دولار عام 2019، ولديها الجيش الأكبر في العالم وقوامه 2،3 مليون جندي، علماً بأن الولايات المتحدة تتهم الصين بأن انفاقها العسكري الحقيقي يفوق الرقم المعلن بكثير، ووظفت الصين هذه القدرات العسكرية لتعزيز هيمنتها العسكرية الإقليمية وخصوصاً في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وأبدت جرأة متزايدة في تحدي الوجود العسكري الأمريكي في محيطها، ووظفت قضية كوريا الشمالية في هذا السياق، إذ أن أحد العوامل التي تدفعها لإسناد النظام الكوري الشمالي هو حرصها على إبقاء القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية بعيدة عن حدود الصين.[4]

كما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لكوريا الشمالية كنموذجاً للدول المارقة أو دولة مثيرة للجدل، ففي أوائل عام 2001م بدأت كوريا الشمالية بإطلاق الصواريخ الباليستية، وهو الأمر الذي

---

[1] عبد القادر سوفي، مرجع سابق، ص167.

[2] محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص1.

[3] أمينة حلال، الوضع الأمريكي المهيمن بمنطقة جنوب شرق آسيا وتنامي تهديد الصعود الصيني، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2022، ص9.

[4] محمد غازي الجمل، مرجع سابق، ص1.

رأت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أنه ينبغي التعامل معه بحذر شديد، وهو ما يجعل العلاقات الأمنية الثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تظل علاقة أساسية لحماية المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.[1]

إضافة إلى الخلافات الحدودية في بحر الصين الجنوبي على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث أصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تنذر باحتمال تحولها إلى منطقة نزاع، فهذا المسطح المائي يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية، نظراً لكونه بوابة عبور لما يربو على نصف السفن التجارية في العالم، وتقدر قيمة البضائع التي تقلها تلك السفن أكثر من 5 تريليون دولار سنوياً.

وتشهد هذه المنطقة عدداً من النزاعات الإقليمية المتقاطعة في ظل السيادة المتنازع عليها بين العديد من الدول، فبالإضافة إلى المزاعم التوسعية للصين، ثمة دول أخرى لها نفس المزاعم الإقليمية في السيادة على هذه المنطقة مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وتايوان، ولا تقتصر النزاعات القائمة في بحر الصين الجنوبي على حق استغلال الموارد فحسب، بل إن هناك قلقاً حقيقياً من جانب الولايات المتحدة والدول المتنازعة من محاولات الصين تقييد حرية الملاحة في المنطقة، وهو ما يستدعي تدخلاً أمريكياً لحماية مصالحها ومصالح حلفائها.

المطلب الثالث: ملامح التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك.

بتقلدها منصب وزيرة الخارجية وكأول خرجة رسمية لها سنة 2009، قامت هيلاري كلينتون بزيارة اليابان، اندونيسيا، كوريا الجنوبية والصين خلافاً لوزراء الخارجية السابقين، وذلك لبعث رسالة لآسيا وللعالم مفادها عودة الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية، ولهذا تعتبر هيلاري كلينتون مهندسة سياسة المحور وإعادة التوازن رفقة مدير مكتبها لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ كورت كامبل Kurt Campbell، فالفضل يرجع إليها في إعادة توجيه دفة القارب الأمريكي باتجاه منطقة آسيا الباسيفيك، فقد أشارت مراراً وتكراراً على أن منطقة آسيا الباسيفيك تشكل أولوية لإدارة أوباما منذ يومها الأول.[2]

---

[1] ساندى ادوارد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من 1993-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2016، https://cutt.us/R5UXM، (2023/04/20).

[2] أمينة فلاح، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا: من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص80.

فبمجرد توليه للحكم سنة 2008م أعلن الرئيس أوباما عن تشكيل الفريق الذي سيشرف على إعداد تقرير الأمن القومي، والذي أوضح بأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية والأمنية هو كيفية الحفاظ على قوة التأثير الدبلوماسي والعسكري الأمريكي وإعادة بناء صورة أمريكا والحفاظ على القيادة العالمية، وخلال سنة 2009م قررت إطلاق مبادرة أصبحت تعرف بآسيا المحور أو الانعطاف نحو آسيا، وفي مقالها المنشور بمجلة فورين بوليسي المعنون بالقرن الأمريكي الباسيفيكي، أوضحت هيلاري كلينتون بأن المصطلح يوحي بتجديد تركيز الإدارة على آسيا الباسيفيك ومنحها اهتماماً خاصاً.[1]

وكانت هيلاري كلينتون أول وزيرة خارجية للولايات المتحدة تقوم بزيارة كل دول أسيان خلال فترة توليها المنصب، وقد قامت الولايات المتحدة بترميم علاقاتها مع ميانمار، وقام الرئيس أوباما بزيارتها بعد أسبوعين فقط من إعادة انتخابه ليكون أول رئيس أمريكي يقوم بزيارتها، وقام بزيارة كل تايلند وكمبوديا خلال جولته الآسيوية.[2]

وفي عام 2011 خاطب الرئيس باراك أوباما البرلمان الأسترالي أكد فيه على أن الولايات المتحدة مصممة على لعب دور أكبر وطويل الأمد لإعادة تشكيل منطقة آسيا الباسيفيك، وأن تقوم الولايات المتحدة بالتنسيق ومساعدة الدول الإقليمية على صياغة القواعد والمعايير في المنطقة.[3]وفي بداية عام 2012م أعلنت إدارة أوباما تعزيز دور الولايات المتحدة في منطقة آسيا الباسيفيك، وأنها تمنح الأولوية للتخطيط العسكري ولسياستها الخارجية والاقتصادية في المنطقة.

فالاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمنطقة آسيا المحيط الهادئ هي جزء من الخطة الاستراتيجية التي وضعها الرئيس باراك أوباما لوزارة الدفاع للعام2012 وتهدف إلى إعادة التوازن لمنطقة آسيا الباسيفيك، إذ بالرغم من ما تشهده المنطقة من نشاط وتقدم اقتصادي فإنه يخيم عليها شبح اختلال موازين القوى، وقد بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية بالفعل، وتجلى ذلك في تنامي العلاقات بين أمريكا ودول المنطقة، وتغيير سياسة واشنطن تجاه بعض الدول، ونشر 2500 من قوات المشاة البحرية الأمريكية في قاعدة عمليات متقدمة في داروين بأستراليا، إضافة إلى تعبئة قوات إضافية بجزيرة غوام الأمريكية.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص80.

[2] حمد محمود، مرجع سابق.

[3] نجيم حذفاني، التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2022، ص195.

[4] براهما تشيلاني، مرجع سابق.

وبعد شهر واحد من إرساء أسسها زارت هيلاري كلينتون كوريا الجنوبية وميانمار، وحضرت مؤتمر الأعمال والاستثمار لتجمع دول جنوب شرق آسيا معلنة عن مبادرات دبلوماسية للرئيس أوباما، شملت تعيين أول سفير أمريكي مقيم لدى رابطة الآسيان، وتأكيد مشاركة واشنطن في القمة السنوية للتجمع، وعلى المنوال نفسه واصل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري جهود الولايات المتحدة في هذا الشأن والتقى مع رئيس ميانمار في بروناي 2013.[1]

وقد أشارت سوزان رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس أوباما على أهمية مصادقة الكونغرس الأمريكي لمبادرة الشراكة عبر المحيط الهادئ والتي وقعت في 2 فيفري 2016 في نيوزيلندا، والتي تعد بمثابة الإنجاز الأكبر لأوباما في سبيل تحقيق استراتيجيته الآسيوية، فهي إتفاقية تجارية حرة تهدف إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين 12 دولة في المحيط الهادي وهي الولايات المتحدة وأستراليا وبروناي، المكسيك، كندا، نيوزيلاندا، بيرو، سنغافورة، ماليزيا، تشيلي، فيتنام واليابان، وتعتبرها اتفاقية التجارة للقرن الحادي والعشرين مع دول تشكل 40% من الناتج الإجمالي العالمي.[2]

وبعد وصول دونالد ترامب إلى السلطة في جانفي 2017 إلى البيت الأبيض، فإن ملامح السياسة الخارجية الأمريكية أخذت تتجه إلى الإعتماد على استراتيجية جديدة في التعامل مع توازنات القوى الإقليمية في مناطق العالم ولاسيما في شرق آسيا والتي تعرف بإستراتيجية التوازن خارج المجال، وهذه الاستراتيجية الجديدة لا تختلف كثيراً من حيث الجوهر عن استراتيجية إعادة التوازن في آسيا الباسيفيك التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، إذ تقوم فكرتها الأساسية على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة مهيمنة في القسم الغربي من العالم وهي في مأمن استراتيجي.[3]

ولكن انسحاب ترامب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ في عام 2017 بسبب ما أسماه الممارسات التجارية غير العادلة، جعل الدول ال11 الأخرى تقوم بإتمام التفاوض على الاتفاقية، وتم التوقيع على الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ، ورغم ذلك فالانسحاب الأمريكي قد خلف فراغاً سياسياً كبيراً في منطقة آسيا المحيط الهادئ، حيث رأت باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية أن الولايات المتحدة لم تعد حليفاً يُعتمد عليه، وما عزز ذلك الشعور هو السياسات

[1] أحمد عاطف، استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014. https://cutt.us/VpB0b، (2023/04/20).

[2] محمد طاهر، مرجع سابق.

[3] إسماعيل ذياب خليل، دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان نموذجاً)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م9، ع1، 2020، ص305.

الخارجية التي اتبعها ترامب تجاه الصين والتي اتسمت بأنها ذات طابع أحادي الجانب دون استشارة لحلفائها في المنطقة.[1]

ويرى عدد كبير من المراقبين للشأن الآسيوي أن انسحاب ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ وتهديداته المستمرة لليابان وكوريا الجنوبية بسحب القوات الأمريكية من أراضيهما، مثلت السبب الرئيسي لقيام الدول الأسيوية بالمضي قدماً بشكل مكثف في المفاوضات مع الصين للتوصل إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.[2]

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

بدأت منطقة آسيا الباسيفيك تشكل مركز الانتقال الاستراتيجي للقوى الدولية نحوها، مسارات ضخمة ومتشابكة بين ما هو سياسي واقتصادي وآخر أمني، وتنافس في حركة السلع والخدمات ومركز هام للنشاط التجاري البحري، مما زاد من المكانة السياسية والاقتصادية للمنطقة بشكل عام، وما تبعه من نزاعات إقليمية وخلافات حدودية، وشكل صعود الصين وما خلفه من أزمات وتحديات سواءً في تايوان أو في بحر الصين الجنوبي، كأبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

المطلب الأول: صعود الصين وأزمة تايوان.

على الرغم من أن نهج إدارة جورج بوش تجاه آسيا لم ينحرف بشكل كبير عن المبادئ التاريخية للاستراتيجية الأمريكية، إلا أن المنطقة تغيرت بشكل كبير وواصلت الصين صعودها المذهل، وحافظت على معدلات نمو اقتصادي بنسبة 7% أو أكثر سنوياً منذ عام 1991، فتأثير صعود الصين على الديناميكيات الإقليمية له نفس الأهمية، ولم يقتصر الأمر على توفير ثروتها المتزايدة للصين فُرصاً دبلوماسية وسياسية جديدة، ولكن العلاقات بين الصين وجيرانها الآسيويين قد تغيرت بشكل أساسي.[3]

وعند تولي باراك أوباما للسلطة في الولايات المتحدة شابت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بعض التوتر، ويرجع ذلك لقيام الولايات المتحدة ببيع أسلحة ومعدات عسكرية إلى تايوان بقيمة 6 مليار دولار، وكانت الزيارة الأولى لأوباما إلى الصين في نوفمبر 2009م، ومنذ تلك الزيارة اتسمت العلاقة بين البلدين بنوع من التعاون والتنافس، وقد طالبت الصين الحد من التواجد الأمريكي للسفن

---

[1] إيمان فخري، التداعيات الجيوسياسية لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020. https://cutt.us/luquY، (2023/04/20).

[2] نفس المرجع.

[3] Ralph A Coosa and others, op.cit, p14.

والطائرات العسكرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي وخصوصاً منذ عام 2012م، فيما إعتبرته واشنطن تهديداً لمصالحها ولتواجدها في المنطقة.[1]

كما أعلن الرئيس باراك أوباما في 18 جانفي 2012 عن استراتيجيته تجاه الصين، حيث قال: أن الصين أصبحت قوة إقليمية ودولية ستؤثر على أمن واقتصاد الولايات المتحدة، وأن تزايد القدرة العسكرية للصين يجب أن يكون واضح النوايا، حيث أن الولايات المتحدة ستعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا والمحيط الهادئ ضد أي هيمنة صينية محتملة من خلال بناء تحالفات في المنطقة مع جيران الصين، وتتهم إدارة أوباما الصين بسرقة الملكية الفكرية الأمريكية وعدم احترام اتفاقيات التجارة العالمية.[2]

ومن الوسائل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة للتضييق على الصعود الاقتصادي الصيني اقتراحها توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ مع العديد من الدول المحيطة بالصين، بما يوثق العلاقة الاقتصادية بين هذه الدول والولايات المتحدة على حساب علاقتها مع الصين.

حيث تسعى الولايات المتحدة لتطويق الصين سواءً من خلال الدخول في تحالفات مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، أو إثارة الاضطرابات داخل الصين من خلال دعم الحركات الاحتجاجية في هونغ كونغ، كما قامت الولايات المتحدة بتعزيز تحالفاتها القديمة مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وأستراليا بهدف احتواء الصين، وبموازاة ذلك عملت الولايات المتحدة وهي تضع الصين في ذهنها لتحسين علاقاتها مع دول أخرى تشعر بقلق إزاء الصين مثل فيتنام.[3]

فصعود الصين في واقع الحال جاء بمثابة هدية للدبلوماسية الأمريكية، إذ عززت ووسعت من ترتيباتها الأمنية في آسيا، كما وثقت كوريا الجنوبية تحالفها العسكري مع الولايات المتحدة، وتراجعت اليابان عن مطالبتها بنقل قاعدة مشاة البحرية الأمريكية خارج جزيرة أوكيناوا، أما فيتنام وإندونيسيا والفلبين فقد أخذت تدور بشكل أكبر في الفلك الأمريكي، فالعامل الصيني يبقى مساعداً طالما رأى شركاء أمريكا في واشنطن ضامناً ذا مصداقية للأمن والاستقرار، وهي المهمة التي لا تستوجب قوة

---

[1] وسيم سالم عبد الله المزوغي، العلاقات الأمريكية الصينية: دراسة مقارنة للعلاقات الأمريكية الصينية خلال فترة إدارة كلا من باراك أوباما ودونالد ترامب، مجلة العلوم السياسية والقانون، م4، ع23، 2020، ص119.

[2] نفس المرجع، ص120.

[3] شريف شعبان مبروك، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الامريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016، https://cutt.us/9SRmc، (2023/04/27).

عسكرية بل إرادة سياسية في واشنطن، فالدور المركزي للولايات المتحدة في منطقة آسيا الباسيفيك يبقى رهناً بكلمة واحدة وهي مصداقية التطمينات الأمريكية الأمنية لحلفائها وشركائها .[1]

غير أن الولايات المتحدة في علاقتها مع الصين في ظل رئاسة دونالد ترامب واجهت عدة مشكلات من قبيل تزايد العجز التجاري الأمريكي مع الصين، والبرنامج النووي لكوريا الشمالية والنزاعات الإقليمية بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، فقبل صعوده إلى البيت الأبيض خصص ترامب جزءً كبيراً من حملته الانتخابية لمهاجمة العجز التجاري الذي تواجهه الولايات المتحدة والذي وصل إلى 502 مليار دولار، وبما أن الصين تشكل المصدر الأساسي في العجز التجاري الأمريكي، فقد استهدفها خلال حملته الانتخابية بشكل متكرر، وتعهد بفرض تعريفات جمركية على الواردات الصينية بنسبة 45%، كما تعهد بتضييق الخناق على الصين فيما يتعلق بسرقتها للملكية الفكرية الأمريكية.[2]

وبعد الإعلان عن تفشي فيروس كورونا في الصين في ديسمبر 2019، تم تسجيل أول إصابة في الولايات المتحدة، وبدءاً من 26 مارس 2020 أصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة تشهد حالات الإصابة المؤكدة، وقد احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا والتي تخطت مليون حالة، وتكبد الاقتصاد الأمريكي خسائر اقتصادية، وشهدت العلاقات الأمريكية الصينية مرحلة شديدة الاضطراب، ويرجع ذلك إلى إلقاء كلا البلدين باللوم على الآخر حول انتشار الفيروس، وقد تجلى ذلك في عدة تصريحات من قبل إدارة ترامب في التصعيد مع الجانب الصيني.[3]

كما تطغى مسألة تايوان على العلاقات الأمريكية الصينية، حيث تُعد أزمة تايوان إحدى أقدم الأزمات في العالم الحديث، فمنذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، مثل مضيق تايوان بؤرة للأزمات والصراعات المسلحة بين جمهورية الصين الشعبية (البر الرئيسي للصين) وجمهورية الصين (تايوان)، ويُشكل المضيق جُزءً من بحر الصين الجنوبي، ويتصل مع بحر الصين الشرقي، ويبلغ طول مضيق تايوان نحو 180 كلم، وعرض ضيق يصل إلى 131 كلم، وقد شهد المضيق العديد من الصراعات بين

---

[1] براهما تشيلاني، مرجع سابق.

[2] كرار أنور البديري، التعايش المعقد: العلاقات الأمريكية الصينية في عهد دونالد ترامب، مجلة أبحاث استراتيجية، بغداد، ع17، 2017، ص ص83-84.

[3] شيماء فاروق سلامة، أثر جائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية، المركز الديمقراطي العربي، 2021، https://cutt.us/AJnen، (2023/04/28).

الصين وتايوان منذ نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، بالتوازن مع انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام 1949.[1]

وتُعد مصدر للصراع المحتمل بين بكين وواشنطن، فما زال يوجد العديد من الاختلافات في وُجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان، حيث ترفض الصين استقلال تايوان، لأن تايوان تشكل القضية القومية الأولى التي لن تتنازل عنها الصين، بالإضافة إلى ما تتمتع به تايوان من أهمية استراتيجية وجغرافية للجزيرة، وتشكل حجر زاوية في السياسات الصينية في آسيا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى أن تايوان ورقة رابحة وورقة ضغط في ذات الوقت ضد الصين، وتستخدمها كلما تطلبت المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية، وكذلك تحاول الولايات المتحدة إظهار صدقها ودعمها تجاه حلفائها في المنطقة ومن بينهم تايوان، فأي تراجع أمريكي في القضية سوف يؤخذ على أنه ضعف من الولايات المتحدة تجاه الصين.

وقد كانت الولايات المتحدة تدعم تايوان ضد الحزب الشيوعي الصيني وذلك من خلال إمدادها بمختلف الأسلحة، ثم تغيرت السياسة الأمريكية من التدخل لدعم تايوان إلى قطع العلاقات معها وسحب الجيش الأمريكي من تايوان، وذلك بعد انتهاء معاهدة الدفاع المشترك بين واشنطن وتايبيه في عام 1997م، ولكن في الوقت ذاته أعلنت الولايات المتحدة قانون علاقات تايوان، والذي كان بمثابة الأساس القانوني لسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان بما في ذلك مبيعات الأسلحة، وبالتالي تخلت واشنطن عن تايبيه ولكن بشكل جزئي، وهو القانون الذي مازال يحكم العلاقات الأمريكية التايوانية حتى الآن.[2]

وقد توترت العلاقات الأمريكية الصينية في السنوات القليلة الماضية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، حيث جاءت زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي لتايوان لتشعل الخلافات مجدداً بين الطرفين وردت بكين على الخطوة بإجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق حول تايوان.

المطلب الثاني: الملف النووي لكوريا الشمالية.

[1] أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا (العلاقات الصينية الأمريكية 2016-2022 دراسة حالة)، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، السويس، 2022، ص15.

[2] خلود سعيد علي، القضايا الأمنية في العلاقات الصينية الأمريكية، دراسة حالة تايوان (2013-2019)، القاهرة، 2020، ص56.

ترجع بدايات البرنامج النووي لكوريا الشمالية إلى عام 1955م، واتسم البرنامج بسرية كبيرة حتى أعلن مسؤولون أمريكيون للمرة الأولى أن واشنطن لديها معلومات استخباراتية تثبت بناء كوريا الشمالية لمفاعلات نووية سرية، وبسبب الضغوطات الدولية والتحولات الجذرية في العلاقات الدولية وسقوط الاتحاد السوفيتي، وقعت كوريا الشمالية عام 1992 على اتفاق إجراءات الحماية والأمان مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي بدأت القيام بالتفتيش، وفي عام 1993 أعلنت كوريا الشمالية عزمها الانسحاب من معاهدة الحد من الانتشار النووي ولكنها تراجعت عن ذلك بعد مفاوضات مع الولايات المتحدة.[1]

وتمثلت هذه المفاوضات في اتفاقية جنيف عام 1994 وهي اتفاقية ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والتي جاءت كحل للأزمة النووية الكورية الأولى في ظل إدارة بيل كلينتون، وركزت هذه الاتفاقية على تعليق البرنامج النووي لكوريا الشمالية مقابل حصولها على مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، وحاولت واشنطن تطبيع العلاقات السياسية مع بيونغ يونغ، إلا أن الأخيرة فاجئت العالم في أوت عام 1998 بإطلاق صاروخ باليستي اخترق المجال الجوي الياباني، وأصبحت الصواريخ الباليستية قضية شائكة بين واشنطن وبيونغ يونغ كونها عابرة للقارات قادرة على حمل الأسلحة النووية.[2]

وبعد تفاقم حدة القضية النووية لكوريا الشمالية، تم وضع سلسلة من المفاوضات وذلك في إطار المحادثات السداسية التي ضمت كل من كوريا الشمالية والولايات المتحدة، كوريا الجنوبية واليابان، الصين وروسيا، بهدف التفاوض لجعل كوريا الشمالية تتخلى عن أسلحتها النووية، وكان ذلك عبر ستة جولات للمفاوضات امتدت من سنة 2003م إلى سنة 2007م، وبالرغم من تلك المفاوضات التي عقدت بين الأطراف، إلا أنها فشلت لأن كوريا الشمالية فضلت الاستمرار في تطوير ترسانتها النووية وإجراء المزيد من التجارب النووية لتحقيق أهدافها، وبقيت القضية النووية عبارة عن مباراة ثنائية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة.[3]

وفي عهد الرئيس باراك أوباما تمثلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوريا الشمالية في رفض تقديم الحوافز لكوريا الشمالية للعودة إلى طاولة المفاوضات، وكان الهدف من ذلك تجنب ما حدث مع إدارتي بيل كلينتون وجورج دبليو بوش، والتي من شأنها أن تصعد باستمرار الضغط على كوريا الشمالية، فقط لتقديم تنازلات مقابل المساعدات، وقد رفضت إدارة أوباما بالفعل عرضاً من

---

[1] ساندى ادوارد، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

[3] سماح سهايلية، الاستراتيجية الأمريكية تجاه قضية انتشار الأسلحة النووية: دراسة حالة كوريا الشمالية(2001-2018)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019، ص ص230-238.

كوريا الشمالية لاستئناف المفاوضات في عام 2015، لأنها لم تعالج قضية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وكان النهج الرئيسي من إدارة أوباما هو دفع المزيد من العقوبات الدولية، وتوفير أنظمة الدفاع لجيران كوريا الشمالية، ودعوة الصين إلى بذل المزيد من الجهود للضغط على الزعيم الكوري الشمالي.[1]

فبين التهديد بالتدخل العسكري والدعوة لإجراء مفاوضات حول البرنامج النووي، لم يتغير شيء في القضية ولم تشهد أي تحرك على أرض الواقع، فمن جهة لا تريد الولايات المتحدة وجود دولة نووية في المنطقة يحكمها دكتاتور وموالية للصين، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة على يقين أن النظام في كوريا الشمالية لا يهدف إلى ضرب المصالح الأمريكية في المنطقة ولا التقرب للصين، ولكن الهدف الوحيد لنظام كيم جونغ أون هو ضمان بقائه.[2]

وقد تصرف معها ترامب بشكل مختلف عن الإدارات السابقة، حيث شملت تحركاته دعماً مباشراً لكوريا الجنوبية وبيعها أسلحة ثقيلة توازي الأسلحة الغير نووية في كوريا الشمالية مثل منظومة الدفاع ثاد التي أقلقت بكين وبيونغ يونغ، إضافة إلى المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، ولعل حجم التهديدات والوعيد الصادرة من الرئيس الكوري الشمالي اختلفت حدتها تماماً.

وفي 12 جوان 2018 التقى الرئيس دونالد ترامب وكيم جونغ أون في سنغافورة في أول اجتماع لهما على الإطلاق، وكانت الصورة الأيقونية لمصافحة ترامب وكيم بمثابة إعلان إمكانية مستقبل أفضل بين البلدين، وفي ختام القمة نبذ ترامب وكيم 70 عاماً من العداء المتبادل بين واشنطن وبيونغ يونغ، وتعاهدا معاً بمستقبل جديد للعلاقات السلمية وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل.[3]وأعلن ترامب حينها عن تعليق التدريبات العسكرية السنوية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية خريف 2018، وفي وقت لاحق أعادت كوريا الشمالية 55 مجموعة من رفات الجنود الأمريكيين.

وفي 27 و28 فيفري 2019م، التقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في قمة ثنائية في هانوي (فيتنام)، واختُتمت القمة فجأة في منتصف اليوم الثاني، ولم

[1] ، سماح سهايلية، مرجع سابق، ص240.

[2] سمر الخمليشي، إدارة ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019، ص17.

[3] Kelly A. Grieco, Assessing the Singapore Summit- two years later, strategic studies quarterly- policy forum, 2020, p12.

يوقع الرئيسان على بيان مشترك كما كان متوقعاً، وفشل الجانبان في إحراز أي تقدم بسبب الخلافات حول تعريف نزع السلاح النووي وتسلسل الخطوات التي سيتم اتخاذها لاحقاً.[1]

وبعد بضعة أشهر التقى الرئيسان مرة أخرى، هذه المرة في منطقة منزوعة السلاح وشديدة التحصين التي تفصل الكوريتين، ومنذ ذلك الحين أثبت الاجتماع أنه ليس من مجرد صورة فوتوغرافية، وفي الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت في أكتوبر 2019م في ستوكهولم (السويد)، انتهت بعد ثماني ساعات فقط من المناقشة، ووصل الجانبان إلى طريق مسدود، وتراجع كلا البلدين عن إجراء المحادثات وفرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة، بينما استأنفت كوريا الشمالية تجارب الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، واستمرت في تخصيب اليورانيوم.[2]

وقد حاول ترامب زرع معادلة شخصية مع الرئيس كيم جونغ أون لغرس الثقة المتبادلة في الحوار، ومع ذلك فإن نهج الرئيس ترامب لم يعيد النظر في الموقف التفاوضي للولايات المتحدة، متمسكاً بالسياسة القديمة التي لم تسمح لكوريا الشمالية بإجراء عملية تدريجية لنزع السلاح النووي، وبالتالي لم تكن الدبلوماسية الشخصية للرئيس ترامب مقنعة بما يكفي لكي توافق كوريا الشمالية على مطلب نزع السلاح النووي دفعة واحدة.[3]

ويرى جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة دونالد ترامب أن الأخير خاطر بإضفاء الشرعية على كيم جونغ أون، ليس فقط من خلال لقاءه مع رئيس أمريكي، ولكن أيضاً من خلال عقد قمة سلام غامضة تقوض العقوبات الاقتصادية من خلال الإشارة إلى أن التهديد من كوريا الشمالية لم يعد خطيراً وليس فقط على المستوى النووي.[4]

المطلب الثالث: النزاعات الحدودية في بحر الصين الجنوبي.

يعتبر بحر الصين الجنوبي من أحد أهم المناطق الاستراتيجية الهامة في آسيا والعالم، حيث يعتبر منطقة جيوسياسية ذات تأثير كبير في العلاقات الإقليمية والدولية، وبحكم تسمية المنطقة على الصين ووقوعها في المجال الإقليمي الصيني، فإن الصين تولي أهمية كبيرة لهذا البحر باعتباره مجال حيوي في منظورها الجيوسياسي لاعتبارات كثيرة من بينها الطاقة والموانئ والمضائق البحرية، الأمر

[1] Lisa Collins and Sue Mi Terry, Assessment of the Trump-Kim Hanoi Summit, CSIS, 2019, https://cutt.us/Z9OnF, (06/05/2023).

[2] Kelly A. Gerieco, op.cit, p12.

[3] Angana Guha Roy, Trump's personalised North Korea Policy: 2018-2020 and the way forward, E-INTERNATIONAL RELATIONS, 2020, p1.

[4] John Bolton, The Room Where It Happened, a white house memoir, Former national security advisor of the United states, New York, 2020, p83.

الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تولي أهمية كبيرة لهذا البحر ساعية للتواجد به ولإقامة علاقات تحالفية مع بقية الدول المتواجدة فيه حتى لا تنفرد الصين به.[1]

وتتشارك الصين في نزاع طويل مع عدد من الدول المجاورة على الجزر والصخور والشعاب المرجانية، والمطالب ذات الصلة من المناطق البحرية المجاورة في بحر الصين الجنوبي، حيث تدعي الصين وكل من تايوان والفلبين والفيتنام أحقيتهما في السيادة على بعض أو على كل جزر سباراتلي، كما تتنازع الصين مع فيتنام على جزر باراسيل ويوجد نزاع آخر على سلسلة من الجزر في بحر الصين الجنوبي بين كل من الصين وماليزيا وبروناي، ويرى جون ميرشايمر أن الصين هي معقل السياسة الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة نظراً لطبيعة البيئة المحيطة بها والمليئة بالتهديدات، فهي تشترك في الحدود مع 13 دولة ولا يزال هناك العديد من النزاعات حولها، حيث دخلت في حروب كثيرة سابقاً على غرار نزاعها مع الهند 1962 وروسيا 1969 ومع فيتنام 1979، ويحتل الصراع حالياً في البحر الصين الجنوبي حول مجموعة من الجزر تهديداً كبيراً نظراً لتعدد الدول المطالبة بهذه الجزر.[2]

فبحر الصين الجنوبي يتميز بمقومات تجعله يحظى بأهمية كبيرة واهتمام الدول الإقليمية والدولية نظراً لموقعه بين المحيط الهندي في الغرب والمحيط الهادي في الشرق، ويغطي مساحة تقارب 3،5 مليون كلم مربع، ولوقوعه عند الطرق البحرية فهو الأكثر كثافة في المواصلات البحرية في العالم بما يقدر بنصف التجارة الدولية، مما يعطيه أهمية جيوبوليتيكية، فضلا عن كثرة الجزر وما تحتويه من مخزونات هائلة من النفط والغاز، كل هذه المميزات جعلت بحر الصين الجنوبي ساحة للتنافس بين الدول الكبرى لتحقيق مصالحها فيه، وعلى رأس هذه الدول كل من الولايات المتحدة والصين، حيث اتبعت الصين استراتيجية التوسع في بحر الصين الجنوبي(التوسع الجغرافي والعسكري)، في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الحد من التوسع الصيني وإعادة التوازن في المنطقة بناءً على عدة مرتكزات.[3]

وقد أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم منذ عام 2003 والمستورد الثاني في عام 2005، كما أن استهلاك الطاقة من المرجح أن يرتفع بشكل كبير في المستقبل القريب حيث أن 80% من واردات النفط الصينية تصل إلى الصين عبر مضيق ملقا في بحر الصين الجنوبي ، وفي هذا

---

[1] عايدة مجدي عريان إسحاق، دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2022، https://cutt.us/Ngmqr، (2023/05/06).

[2] عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، مرجع سابق، ص 746.

[3] محمد علي عباس، زياد طارق عبد الرزاق، الاستراتيجية الأمريكية-الصينية في بحر الصين الجنوبي، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ع9، 2021، ص5.

الإطار يصف الرئيس الصيني هو جين تاو الحاجة إلى ضمان حماية هذا الممر الحيوي (بحر الصين الجنوبي) باسم معضلة الصين، كما أن ما يقلق نظرة الخبراء الاستراتيجيين في الصين هو وجود سلسلة من الجزر المحاصرة للصين ممتدة من اليابان وحتى أستراليا على طول المحيط الهادي، والتي تشكل ما يشبه أبراج الحراسة من خلال تواجد القوى البحرية للولايات المتحدة وحلفائها.[1]

وقد زاد معدل النمو السنوي في الصين بنسبة 8-10% في السنوات الأخيرة من حدة الضغط على موارد الطاقة لتغذية الديناميكية الاقتصادية التي تعرفها، وبالتالي الميل الطبيعي لمطالبها في بحر الصين الجنوبي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، مما قد يثير أيضا التوتر مع الدول الإقليمية المجاورة التي لديها مطالب متداخلة: ماليزيا، الفلبين، فيتنام، ويوجد حالياً خلاف رئيسي بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، يتمثل في اعتراض الصين على أنشطة المراقبة الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة، في حين ترى واشنطن أن اتفاقية قانون البحار تسمح للدول بحرية التحرك، كما أن النزاع لم يتم حسمه بعد، ومن ثم فحرية الملاحة الدولية مكفولة في هذا البحر.[2]

وتنطلق الاستراتيجية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي من عدد من الاعتبارات، يأتي في مقدمتها احتواء التوسع الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا وسيطرتها على طرق الملاحة من وإلى تلك المنطقة، ما خلق قلق متنامي لدى واشنطن بالسيطرة الصينية على البحار وطرق الملاحة العالمية، وازداد الاهتمام الأمريكي في منطقة بحر الصين مع تولي باراك أوباما الرئاسة الأمريكية والذي وضع استراتيجية في هذه المنطقة التي تؤمن المصالح الامريكية، متبعة استراتيجية الاحتواء و إعادة التوازن والتي شملت زيادة الانتشار العسكري الكثيف في المنطقة، ونشر 60% من الأسطول البحري الأمريكي في غوام قرب الفلبين، وزيادة ميزانية القوات البحرية، وذلك في إطار تعزيز قدراتها العسكرية بالمنطقة، في حين أن سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي كان الهدف منها تحقيق التفوق العسكري وتحقيق الوجود المادي في المناطق الاستراتيجية من المحيط الهادي، وأن ذلك سيساعد الصين في الدفاع عن أراضيها في حالة تعرض مصالحها للخطر خاصة وأنها محيطة بدول تستضيف قوات أمريكية على أراضيها.

[1] عبد المالك حطاب، إبراهيم مشعالي، مرجع سابق، ص752.

[2] نفس المرجع، ص ص753-754.

خلاصة الفصل:

نظراً لتصاعد مستويات التفاعل السياسي والاقتصادي والأمني بين دول منطقة آسيا الباسيفيك وعلاقتها مع العالم الخارجي وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن كافة المؤشرات تدل على أن هاته المنطقة ستشكل مستقبل الصراع العالمي، وهذا يعود بالأساس إلى طبيعة الفواعل المكونة لها وكذلك إلى طبيعة التفاعل فيما بينهم، ونخص بالذكر الصين واليابان وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وتايوان.

ولم يعد من الصدفة أن تتصدر منطقة آسيا الباسيفيك المشهد الدولي، وستصبح مركز التنافس العالمي المستقبلي، والسمة المركزية ناجمة من ناحية مركزية الثقل الديمغرافي والاقتصادي والمالي، ومن خلال تتبع الدور الأمريكي والاستراتيجية التي وضعتها واشنطن، تسعى من خلالها إلى ديمومة مصالحها والحفاظ عليها، واستدامة القيادة العالمية، وكبح جماح الصعود الصيني، وما قد يخلفه من تحديات وأزمات تلقي بظلالها على المنطقة، ويكون لها تداعيات أيضا على مكانة الولايات المتحدة كقوة عالمية.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة بين سياسة أوباما وسياسة ترامب تجاه منطقة آسيا الباسيفيك

الفصل الثالث

تمهيد:

الأهمية المتزايدة لمنطقة أسيا الباسيفيك وأهميتها في سياسة القوة العظمى، أمر دفع بالإدارة الأمريكية إلى مراجعة حساباتها في المنطقة، فخلال الحملة الرئاسية لعام 2008م كان الشعار المحوري لحملة الرئيس باراك أوباما الرئاسية هو التغيير في السياسة الخارجية، وحينما وصل إلى البيت الأبيض أعلنت إدارته في عام 2009م رغبتها في تنفيذ ما يسمى محور استراتيجي نحو منطقة أسيا الباسيفيك، وبالنظر إلى مجمل التغيرات الهيكلية التي تؤثر على كينونة النظام الدولي وبقاء الهيمنة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بإعادة توجيه العناصر الهامة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، ووضعها في سلم حساباتها الاستراتيجية.[1]

وقد تم تنفيذ سياسة المحور وإعادة التوازن منذ سنة 2010م وتجلى ذلك في تنامي العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، وتغيير سياستها تجاه بعض الدول (فيتنام، ميانمار، كمبوديا، لاووس)، وتعميق الشراكات الاقتصادية مع دول المنطقة خاصة مع رابطة الآسيان، وحتى مع الصين التي أصبحت الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة منذ سنوات، إضافة إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية والأمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وزيادة تواجدها العسكري في المنطقة.

لكن مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة في جانفي 2017م، انتهج نهجاً مغايراً لسلفه باراك أوباما تجاه المنطقة، حيث أثار انتخابه عاصفة من الانتقادات والتساؤلات التي تركزت حول شخصية الرجل وخبرته السياسية، فهو من أتباع مبدأ العزلة والانكفاء الداخلي، بهدف إعطاء الأولوية للاقتصاد الأمريكي على القضايا الدولية الأخرى، فهو لا يريد أن تؤدي أمريكا دور شرطي العالم عبر التدخل في الأزمات والصراعات، إلا التي كانت مرتبطة بتحقيق مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، وعندما يكون التدخل مسوغاً من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة.

[1] عبد القادر سوفي، مرجع سابق، ص182.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما بمنطقة آسيا الباسيفيك.

منذ الإعلان عن سياسة المحور وإعادة التوازن، قامت إدارة أوباما بتبني مبادرات من شأنها تعزيز الشراكة والتحالف بين واشنطن وشركائها في المنطقة، بكافة أبعادها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، والتي تهدف إلى تقوية النفوذ الأمريكي في المنطقة واستدامة قيادتها العالمية، فقد مثلت سياسة المحور وإعادة التوازن حجر الزاوية لإعادة صياغة سياسة خارجية جديدة للولايات المتحدة، تقوم أساساً على بناء تكتلات وشراكات استراتيجية، من شأنها تقوية الروابط الدبلوماسية والاقتصادية.

المطلب الأول: سياسة المحور وإعادة التوازن نحو آسيا الباسيفيك.

يمر إقليم آسيا والمحيط الهادي بتغيرات هائلة نتيجة لتسارع مستويات النمو الاقتصادي والمنافسة المحتدمة، جنباً إلى جنب مع مستويات عميقة من التكامل الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية في بعض دول الإقليم، وقد أحدثت تلك العوامل وغيرها نوعاً من التغيير في توزيع القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد أصبحت البيئة الأمنية أكثر تعقيداً مما سبق، إذ اتسمت ببروز العديد من مراكز القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين، إضافة إلى تصاعد دول أخرى على غرار اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا واندونيسيا وفيتنام، وتؤشر هذه التطورات في مجملها إلى تزايد كثافة أنماط التفاعلات التعاونية والتنافسية بين الدول في العديد من الملفات، كالسيادة الإقليمية والمنافسة على الموارد وأمن الطاقة وأوضاع السوق الاقتصادية.[1]

وقد بدأت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال السنوات الأخيرة تدرك وتعترف بالأهمية الاقتصادية المتزايدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وبالتحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها الولايات المتحدة مستقبلاً في هذه المنطقة، وهو ما يعكس توجهاً أمريكياً عُرف في البداية بمسمى محور الارتكاز الأسيوي، ثم أصبح يسمى لاحقاً إعادة التوازن، وتقوم نقطة ارتكازه على دعم الروابط الدبلوماسية والعلاقات التجارية وكذلك الأمنية للولايات المتحدة مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[2]

---

[1] باسم راشد، تقييم استراتيجي: الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2015، https://cutt.us/n1a1J، (2023/05/07).

[2] أحمد عاطف، عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014، https://cutt.us/4mE76، (2023/05/07).

ويقصد بالتوجه الأسيوي Asia Pivot تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بدول المنطقة، ففي نوفمبر 2011م خاطب الرئيس باراك أوباما البرلمان الأسترالي وأكد بأن الولايات المتحدة ستلعب دوراً أكبر وذا أمد طويل في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها، وقد صرح مستشار الأمن القومي توماس دنيلون بأن سياسة أوباما الأسيوية لا تعني التركيز على شؤون القارة الأسيوية فحسب، بل أيضاً إعادة توزيع أولويات السياسة الأمريكية داخل القارة، وبمعنى آخر إعادة توزيع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في مناحيها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية على دول شرق وجنوب شرق آسيا.[1]

وقد كان المقال الذي نشرته هيلاري كلينتون بعنوان القرن الأمريكي الباسيفيكي في مجلة فورين بوليسي بمنزلة أول إعلان رسمي من إدارة أوباما عن تحول استراتيجي في سلم أولوياتها من منطقة الشرق الأوسط إلى آسيا الباسيفيك، التي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، مشيرة إلى ستة محاور أساسية ستمضي من خلالها واشنطن قُدماً في التعامل مع هذه المنطقة، وهي تعزيز التحالفات الأمنية الثنائية، وتعميق العلاقات مع القوى الناشئة بما في ذلك الصين، والتعامل مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف، وزيادة التجارة والاستثمار، وتوسيع الوجود العسكري على نطاق واسع، ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد مثلت هذه المبادئ إطاراً واسعاً لما سُمي لاحقاً باستراتيجية إعادة التوازن في آسيا.[2]

وترى هيلاري كلينتون أن تسخير النمو والديناميكية في آسيا يُعد أمراً أساسياً للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة وأولوية للرئيس باراك أوباما، فمن الناحية الاقتصادية توفر الأسواق المفتوحة في آسيا الباسيفيك للولايات المتحدة فُرصاً غير مسبوقة للإستثمار والتجارة، وقدرة الشركات الامريكية على الاستفادة من قاعدة المستهلكين الواسعة والمتنامية في المنطقة، أما من الناحية الاستراتيجية فيُعد الحفاظ على الأمن والسلم عبر منطقة آسيا الباسيفيك أمرٌ بالغ الأهمية، سواءً من خلال الدفاع عن حرية الملاحة والتجارة في بحر الصين الجنوبي، أو مواصلة الجهود لمنع انتشار السلاح النووي في كوريا الشمالية، أو ضمان الشفافية في الأنشطة العسكرية للاعبين الرئيسيين في المنطقة.[3]

---

[1] محمود حمد، مرجع سابق.

[2] أحمد عاطف، مرجع سبق ذكره.

[3] Hillary Clinton, America's Pacific Century, Foreign policy, 2011, https://cutt.us/OhXLo, (08/05/2023).

كما تؤكد على مدى ارتباط مستقبل الولايات المتحدة بمنطقة آسيا الباسيفيك، حيث يتناسب التحول الاستراتيجي إلى المنطقة مع جهود الولايات المتحدة العالمية لتأمين واستدامة القيادة العالمية، والذي يتطلب اجماع من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، إضافة إلى بناء شراكة وتحالفات استراتيجية في المنطقة، وأن معاهدات التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين وتايلند هي نقطة ارتكاز التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة نحو منطقة آسيا الباسيفيك، الذي من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يساهم في تعزيز الوجود الأمريكي إقليمياً وقيادتها في المنطقة، وأن نجاح هذه التحالفات تتطلب الاجماع السياسي حول الأهداف الأساسية للتحالف، والتأكد من القدرة على مواجهة التحديات الجديدة بنجاح واغتنام الفرص الجديدة، وضمان القدرة الدفاعية والبنية التحتية للتحالف، مع توسيع أنشطة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع المشتركة.[1]

وتهدف هذه المبادرات الأمريكية إلى توصيل رسالة لشركائها وحلفائها حول حجم وعمق الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، التي أصبحت تمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، وللتحولات الجيوسياسية في المنطقة دور في الاستدارة الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط إلى أسيا الباسيفيك، فبسبب انغماس واشنطن في حربي العراق وأفغانستان، فإن الصين قد تمكنت من تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، وأصبحت الشريك التجاري الأول لدول المنطقة، ما جعل التنافس مع الصين جلياً في خلفية هذا التوجه، حيث أثارت سياسات الصين في بحر الصين الجنوبي والشرقي قلق حلفاء واشنطن التقليديين خاصة اليابان وكوريا الجنوبية.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الولايات المتحدة قلقة من تنامي التعاون بين الدول الآسيوية واحتمال أن يؤدي ذلك إلى قيام كيان اقتصادي آسيوي عملاق تستبعد منه واشنطن، فالإدارة الأمريكية تشعر بقلق مثلاً إزاء ما يُعرف بآسيان+3 والتي تشمل دول آسيان إضافة إلى ثلاث دول لها وزن سياسي واقتصادي في المنطقة على غرار الصين واليابان وكوريا الجنوبية، كما يلعب العامل الشخصي دورا في تعزيز التوجه الأمريكي نحو أسيا المحيط الهادئ، فالرئيس باراك أوباما ولد في هاواي وهي أقرب الولايات الأمريكية لمنطقة أسيا المحيط الهادئ، كما أنه قضى سنين من نشأته الأولى في اندونيسيا، وكان لهذه التجارب الذاتية تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

وفي نوفمبر 2012م بعد عام من خطاب الرئيس أوباما أمام البرلمان الأسترالي، تحدث مستشار الأمن القومي توم دنيلون عن إعادة التوازن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS في

[1] Hillary Clinton,op.cit.

[2] محمود حمد، مرجع سابق.

واشنطن، أكد فيه أن سياسة إعادة التوازن لم تقتصر على وضع أمني جديد، بل كانت أيضا محاولة لاكتساب الفرص ومواجهة التحديات التي من المرجح مواجهتها في هذا القرن، ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي والسعي إلى تحالفات أمنية متينة مع حلفائها، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية المتزايدة التي تدعمها علاقات ثنائية أمنية فعالة يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في تحقيق هدفها النهائي، والمتمثل في احتواء الصين وتعزيز نفوذها في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: محددات سياسة باراك أوباما في المنطقة (أبعاد سياسة المحور).

مثلت سياسة المحور الاستراتيجية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارة أوباما، وقد مرت بمرحلتين أساسيتين، ففي المرحلة الأولى تم التركيز بشكل أساسي على المبادرات العسكرية بالمنطقة كنشر القوات البحرية في داروين بشمال أستراليا والسفن البحرية بسنغافورة، أما في المرحلة الثانية فقد تعرضت للانتقاد بسبب تركيزها المفرط على الجانب العسكري، فقامت الإدارة أواخر 2012م بتعديل تركيزها لصالح المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية، وتبقى هذه المبادرات والتحركات الأمريكية في مجملها تشير إلى تخوف أمريكي من تنامي قوة الصين بالمنطقة، وما يمكن أن ينجم عنه اختلالاً في موازين القوى في النظام الدولي.[2]

وقد قامت سياسة المحور وإعادة التوازن على ثلاثة أبعاد: عسكرية، اقتصادية، دبلوماسية، تتناسب مع التحول الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، وجهودها في استدامة القيادة العالمية.

1-البعد العسكري:

يعتبر البعد العسكري الأكثر أهمية في سياسة الاستدارة وإعادة التوازن نحو منطقة آسيا الباسيفيك، فهو يؤكد على سعي الإدارة الأمريكية للإبقاء على مستويات القوة والقدرات العسكرية في المنطقة لصالحها، فقد عملت الولايات المتحدة على زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وتسعى إلى إعادة نشر 60% من أسطولها البحري في المحيط الهادي بجزيرة غوام قرب الفلبين من غواصات ومدمرات وحاملات الطائرات، إضافة إلى زيادة عدد المناورات المشتركة مع دول المنطقة على غرار الفلبين واندونيسيا، كما قامت بتدعيم تواجدها العسكري في قواعدها في اليابان وكوريا الجنوبية ونشر مشاة البحرية الأمريكية في غرب أستراليا، إضافة إلى زيادة التعاون في مجالات التصنيع العسكري وتبادل التكنولوجيا مع حلفائها.

---

[1] Seth Cropsey, The Rebalance to Asia : What Are Its Security Aims and What Is Required of US Policy?, Hudson Institute, 2014, p6.

[2] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص81.

فمع بداية 2012م تم نشر ما بين 200-250 أسطول بحري أمريكي بأستراليا بشكل دوري، إضافة إلى نشر سفن حربية في سنغافورة لحماية الملاحة البحرية بمضيق ملقا الاستراتيجي، والذي تضمن أيضا نشر طائرات استطلاع ومراقبة دورية، وسعياً منها لتحجيم دور الصين مقابل تقوية نفوذها في المنطقة، عمدت واشنطن إلى الحد من القدرة العسكرية للصين من خلال إبرام اتفاقيات دفاعية مع اليابان، وتوقيع اتفاقية مع الفلبين لبقاء القوات الأمريكية فيها لمدة 10 سنوات، بالإضافة إلى اعتراضها على بناء الصين للجزر الصناعية، متهمة إياها بعدم الاهتمام بأمن دول الجوار.[1]

إضافة إلى تقديم المساعدات العسكرية للفلبين واندونيسيا، ومنح اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أسلحة استراتيجية مثل منظومة الدفاع الجوي ثاد ومقاتلات أف35، والقيام بمناورات عسكرية سنوياً قبالة بحر اليابان مع كوريا الجنوبية للاستعداد لمواجهة أي تهديد من كوريا الشمالية.

من جانب آخر أكدت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على أولوية منطقة الباسيفيك وأهميتها في عدة وثائق رسمية كان من أبرزها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010م واستراتيجية الدفاع الأمريكية الجديدة 2012م، واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015.[2]

وفي حقيقة الأمر نجد أنه منذ عام 2012م بدأت المؤشرات الفعلية لهذا التحول تتجسد أكثر ميدانياً، خاصةً بعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما الإعلان عن تنفيذ خطة استراتيجية لوزارة الدفاع الأمريكية في ديسمبر 2012م بعنوان الحفاظ على القيادة العالمية وأولويات الدفاع للقرن الحادي والشرين، يؤكد فيها على الأهمية البالغة لمنطقة آسيا الباسيفيك في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فضلاً عن دعوته الصريحة إلى ضرورة تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع حلفائهم في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا.[3]

2-البعد الاقتصادي:

تشكل المبادرات الاقتصادية مكوناً آخر من عوامل القوة الناعمة لإعادة التوازن مع منطقة آسيا المحيط الهادي، وذلك بسبب الأهمية الاقتصادية لتلك المنطقة التي تمثل نحو ربع الناتج الإجمالي العالمي، فقد زادت الاستثمارات الأمريكية في آسيا إلى نحو 20 مليار دولار خلال الفترة (2009-2011)، كما قُدرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى آسيا الباسيفيك في عام 2011م بما يزيد عن 320

[1] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص82.

[2] نفس المرجع، ص83.

[3] عبد الرزاق مختاري، تداعيات الصعود الصيني على دول منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2019، ص276.

مليار دولار، ولا تعكس هذه الأرقام أهمية المنطقة لكل من الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية فحسب، بل إنها تؤكد أيضاً الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية اقتصادية متماسكة لتحقيق استفادة للولايات المتحدة خلال السنوات القادمة.[1]

وفي إطار اقتراحها بناء نظام تجاري حر وشفاف على أساس تعددي، تعتبر اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي(TPP) التي هي عبارة عن اتفاق للتجارة الحرة يضم 12 دولة: أستراليا، بروناي، شيلي، اليابان، كندا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، البيرو، سنغافورة، فيتنام، والولايات المتحدة، خطوة مهمة لبناء قواعد تعاون إقليمي لا يقتصر على شرق آسيا فقط، لكن يمتد عبر المحيط الهادي، وتكمن أهمية الاتفاق في عمله على انشاء منطقة اقتصادية واحدة بين الدول الأعضاء، لتشكل نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم وتسهيل حركة البضائع والأموال والخدمات والتنقل.[2]

وتمثل اتفاقية شراكة المحيط الهادي (TPP) جوهر السياسة الاقتصادية لإعادة التوازن، ففي حال تنفيذ هذه الشراكة بين 11 دولة في آسيا والمحيط الهادئ، فسوف تقل الحواجز أمام التجارة والاستثمار، وتزيد الصادرات، وتوجد المزيد من فرص العمل، وإلى جانب الاتفاقية ثمة مبادرات اقتصادية أخرى لإعادة التوازن، منها اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي وقعت في مارس 2012م وتهدف هذه المبادرات الأمريكية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ما بين 10 إلى 12 مليار دولار، وإرساء التكامل الاقتصادي الإقليمي اللازم لتحقيق هدف إعادة التوازن من خلال تعزيز التعاون في جميع أنحاء آسيا والباسيفيك.[3]

وفي قمة لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي في نوفمبر 2011م قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالترويج للشراكة عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارية حرة تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وقد تكون مقدمة لاتفاقية أمنية عبر المحيط الهادي، والتي بادت إليها واشنطن واستبعدت الصين عمداً، وخلال اجتماع القادة الاقتصاديين ال22 لمنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك (APEC) في 12 نوفمبر 2014م أعلنت الدول الكبرى عن تخوفها من تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي، وذلك بعد توصل الولايات المتحدة و11 دولة مطلة على المحيط الهادي من بينها

[1] أحمد عاطف، مرجع سابق.

[2] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص ص 83،84.

[3] أحمد عاطف، مرجع سابق.

اليابان إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ، وهو اتفاق تجارة حرة متعددة الأطراف.[1]

وبذلك أصبحت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ تطرح العديد من التساؤلات حول تأثير الشراكة المزمعة على النظام الاقتصادي العالمي، ولاسيما على اتجاهات التجارة الدولية، ويذهب كثير من المراقبين إلى أن سعي الولايات المتحدة إلى إبرام هذه الشراكة لا يقف ورائه فقط بعض المكاسب الاقتصادية، وإنما بواعث سياسية أكبر تتمثل في تعزيز ارتباطها واتصالها بالقارة الآسيوية ومن ثم تطويق الاستراتيجية الصينية التوسعية هناك.[2]

3-البعد السياسي:

كان التحرك الدبلوماسي الأمريكي بالمنطقة وفقاً لمسارين: الزيارات الرسمية وابرام المبادرات الثنائية والمتعددة، ففي إطار الزيارات الرسمية قامت هيلاري كلينتون بالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون مع رابطة آسيان، وذلك خلال حضورها للمنتدى الإقليمي السادس عشر لدول آسيان في تايلندة، كإشارة لبداية تعميق التعاون الأمريكي مع المنظمات الإقليمية بالمنطقة وعودة أمريكا إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وفي نوفمبر 2009م وكأول زيارة له إلى آسيا، شارك الرئيس أوباما في الاجتماع السنوي السابع عشر لقادة منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسيفيك بسنغافورة، أين قام بزيارة الفلبين، اندونيسيا، الصين، اليابان وكوريا الجنوبية، وقد أوضح البيت الأبيض أن الزيارة تهدف إلى تقوية القيادة والتنافسية الاقتصادية بالمنطقة، وفي مارس 2010م قام أوباما بجولات جديدة شملت جزيرة غوام وأستراليا واندونيسيا.[3]

أما في إطار المبادرات الثنائية، فقد تم عقد أول حوار استراتيجي ثنائي بين أمريكا والفلبين، تعلق بالأمن واليقظة البحرية وذلك في جانفي 2011م، وفي نوفمبر 2011م كان أوباما أول رئيس أمريكي يحضر قمة شرق آسيا التي تضم 18 دولة آسيوية والتي عقدت بالعاصمة الكمبودية بنوم بنه.[4]

وقد طرحت إدارة أوباما مبادرات أخرى لإعادة التوازن في علاقاتها مع الحلفاء الإقليميين في آسيا، على أساس مجموعة متنوعة من المصالح الاقتصادية والثقافية والعسكرية المشتركة، على نحو يؤدي إلى زيادة التعاون مع هذه الدول والحفاظ على استقرارها وحل النزاعات فيما بينها بشكل سلمي

---

[1] نجيم حذفاني، مرجع سابق، ص213.

[2] شريف شعبان مبروك، مرجع سابق.

[3] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص84.

[4] نفس المرجع، ص85.

وبالطرق الدبلوماسية، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الدبلوماسية انتهجت إدارة أوباما ما أطلقت عليه هيلاري كلينتون دبلوماسية الانتشار إلى الأمام والتي تعتمد على إيفاد جميع الأدوات الدبلوماسية إلى كل بلد وركن من منطقة آسيا الباسيفيك.[1]

وقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً مضنية في سبيل تنفيذ هذه الدبلوماسية الجديدة، فبعد شهر واحد فقط من إرساء أسسها زارت كلينتون كوريا الجنوبية وميانمار، وحضرت مؤتمر الأعمال والاستثمار لتجمع دول جنوب شرق آسيا، معلنة عن مبادرات دبلوماسية للرئيس أوباما شملت تعيين أول سفير أمريكي مقيم لدى آسيان، وتوقيع معاهدة الآسيان للصداقة والتعاون، وتأكيد مشاركة واشنطن في القمة السنوية للتجمع، وعلى المنوال نفسه واصل وزير الخارجية الأمريكي الحالي جون كيري جهود بلاده في هذا الشأن، والتقى برئيس ميانمار في بروناي في أكتوبر 2013.[2]

المطلب الثالث: تقييم السياسة الخارجية لإدارة أوباما في المنطقة.

وضعت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما استراتيجيتين للأمن القومي الأمريكي، والتي حددت معالم السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها في حساباتها الاستراتيجية، وكانت الاستراتيجية الأولى في عام 2012م والثانية في عام 2015م، حيث شكل تولي الرئيس باراك أوباما للرئاسة الأمريكية محطة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كان لإدارته الدور الفاعل في إعطاء صورة مغايرة لقيادة الولايات المتحدة للعالم، وخاصة بعد تآكل الصورة الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد سلفه جورج بوش الابن، الذي بالغ في استخدام الأداة العسكرية في سياسته الخارجية.

وقد عززت إدارة الرئيس باراك أوباما من اللجوء إلى الأداة الدبلوماسية والاقتصادية في حل النزاعات الدولية بدلاً من استخدام الأداة العسكرية، وبين كل ذلك أولى اهتمامه بقضايا أخرى تهم الولايات المتحدة كبروز الصين كقوة صاعدة بوتيرة متصاعدة، فقد كان للصين النصيب الأبرز في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارة الرئيس باراك أوباما.

فالصين هي المستهدف الأول من جراء سياسة الاستدارة وإعادة التوازن، تسعى جاهدة للتحول إلى قوة بحرية مستفيدة من التطور المستمر لاقتصادها الصاعد، هذا وتحاول واشنطن جاهدة إلى احتواء الصين عبر نسج علاقات مع دول محيطها الإقليمي كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا وغيرها من الدول، على اعتبار أن أحد العوامل الرئيسية التي تساعد واشنطن في مسعاها لاحتواء

[1] أحمد عاطف، مرجع سابق.

[2] أحمد عاطف، مرجع سابق.

الصين، هو ايمان بعض الدول وقلقها من تنامي قوة الصين وتهديداتها خاصة فيما يتعلق بمزاعم الصين تجاه بحر الصين الجنوبي.

فالاهتمام الأمريكي بمنطقة أسيا والمحيط الهادي شهد زخماً أكبر في عهد الرئيس باراك أوباما، وكانت رحلة الرئيس أوباما التي رافقتها تغطية إعلامية كثيفة إلى جنوب شرق آسيا مؤشراً على نية واشنطن في إحاطة الصين وعزلها.

وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن استراتيجياتها المعلنة سنة 2012م و2015م، أن السنوات المقبلة ستركز اهتمامها على النمو في آسيا الباسيفيك من خلال خلق شراكات مع دول جنوب شرق آسيا مثل الفلبين وفيتنام واندونيسيا، في محاولة لمحاصرة الاقتصاد الصيني، وسمحت سنغافورة لواشنطن باستخدام مطاراتها لطائرات التجسس الأمريكية ضد الصين وذلك في أواخر 2015م، كما وقعت اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين.[1]

كما أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكية لعام 2015م على أهمية سياسة المحور وإعادة التوازن في منطقة آسيا الباسيفيك، وأن الولايات المتحدة ستظل قوة باسيفيكية، وأنها ترحب بصعود الصين السلمي، وتسعى إلى علاقات بناءة مع بكين تحقق منافع لكلا البلدين، مع تأكيد الوثيقة أن هناك منافسة بين واشنطن وبكين، وأن الولايات المتحدة ستراقب عن كثب التحديث العسكري الصيني وتوسع وجودها في أسيا، وطوال فترة إدارة الرئيس أوباما شهد مسار العلاقات الأمريكية الصينية تقلباً ما بين التعاون والمنافسة المحتدمة، إلا أن الطرفين وجدا مجالات عمل مشتركة.

فالعلاقات بين الولايات المتحدة والصين في عهد أوباما لم تكن كلها عداء، حيث حققت تعاوناً مع الصين في مجالات الطاقة والمناخ، ودفعت الولايات المتحدة الصين لاتخاذ إجراءات لحماية المناخ، وحثتها إلى المزيد من الإجراءات في مجال الطاقة النظيفة، حيث أبدت الصين استجابة في هذا المجال، وذلك خلال القمة الرئاسية بين البلدين في ديسمبر من عام 2015م، كما ساهمت الصين في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة في عام 2015م، وخلال فترة الرئيس باراك أوباما اجتمع كلا من الرئيس الأمريكي والصيني (تاو) 12 اجتماعاً، كما زارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون الصين خمس مرات.[2]

هذا ولعبت إدارة أوباما دوراً في تعزيز التعاون العسكري مع حلفائها التقليديين (اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، الفلبين)، إذ وضعت إدارة أوباما أهدافاً استراتيجية بعيدة المدى مثل هدف نشر

[1] وسيم سالم عبد الله المزوغي، مرجع سابق، ص121.

[2] نفس المرجع، ص121.

60% من أسطولها البحري في جزيرة غوام بحلول عام 2020م، وتسريع وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة مع دول المنطقة، فطورت التعاون الدفاعي مع الفلبين وفيتنام واندونيسيا وكمبوديا وبدرجة أقل مع ميانمار، ونشر قوات المشاة البحرية بقاعدة داروين شمال أستراليا، إضافة إلى تكثيف أنشطة المراقبة والاستخبارات والاستطلاع ببحر الصين الجنوبي، لمراقبة الأنشطة العسكرية الصينية، ولحماية التجارة والملاحة البحرية ببحر الصين الجنوبي وفي مضيق ملقا ومضيق تايوان.

كما بادرت إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية مع دول المنطقة التي تشهد تسارع في نمو اقتصاداتها، حيث تعتبر كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايوان وماليزيا وسنغافورة وفيتنام من أكبر الاقتصادات في العالم من حيث الناتج الإجمالي ومن حيث مساهمتهم في التجارة الدولية، كما أن بعض هذه الدول تعد أعضاء في مجموعة العشرين (أستراليا، الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، اندونيسيا)، والتي تلعب دوراً في الاستقرار المالي العالمي وفي التجارة الدولية.

ولم تعد قوة القارة الأسيوية اقتصادية فقط كما كانت في العقدين الأخرين وإنما نمت قوتها العسكرية أيضاً، وقد جاء في تقرير التوازن العسكري لعام 2012م الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن والذي نشره في أفريل 2012م، وخلص فيه إلى أنه للمرة الأولى في التاريخ الحديث والمعاصر تتفوق الميزانيات العسكرية للدول الأسيوية على نظيرتها الأوروبية، وتعتبر الصين واليابان وكوريا الجنوبية الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري.[1]

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة رئاسة باراك أوباما بتعزيز التعاون العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية وزيادة طفيفة في عدد قواتها، ومنح طوكيو وسيول أسلحة استراتيجية مثل منظومة ثاد ومقاتلات أف35، إضافة إلى تكثيف التدريبات والمناورات العسكرية السنوية بين الجيش الأمريكي والجيش الكوري الجنوبي، كرد على التجارب النووية لكوريا الشمالية وتطويرها لبرنامج الصواريخ الباليستية، كما قامت بفرض عقوبات اقتصادية ومنع كل أشكال التعامل مع بيونغ يونغ والتي لاقت درجة أكبر من القبول من حلفاء واشنطن (اليابان وكوريا الجنوبية).

وفي إطار تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ورابطة الآسيان، قامت واشنطن بتعزيز تجارتها مع دول الرابطة، كما عززت علاقاتها مع فيتنام وكمبوديا، وأعادت علاقاتها مع ميانمار، حيث كان الرئيس باراك أوباما أول رئيس أمريكي يزورها وذلك بعد إعادة انتخابه، وبهذا استغلت واشنطن العداء التاريخي بين الصين وبعض هذه الدول في استراتيجيتها الهادفة إلى كبح جماح

[1] كابيلا سوباش، الانتقال العالمي للقوة إلى أسيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص1.

صعودها، كما بادرت إدارة أوباما إلى انشاء منطقة تجارية حرة في منطقة أسيا الباسيفيك تستثني منها الصين، وقد مثلت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي جوهر السياسة الاقتصادية لسياسة المحور وإعادة التوازن.

وبهذا نجد أن سياسة الرئيس باراك أوباما كانت تهدف إلى قيام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة أسيا الباسيفيك على الدمج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وذلك في غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الأنية والمستقبلية التي ستواجهها واشنطن، وقد أعطت الأولوية للدبلوماسية والأداة الاقتصادية وجعلت الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء إليه.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب في منطقة آسيا الباسيفيك.

ارتكزت سياسة الرئيس دونالد ترامب على تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة بمبدأ أمريكا أولاً، والذي أعلنه في خطاب التنصيب، بتبني سياسة خارجية تقوم على تحقيق مصالح أمريكا بعيداً عن العواطف والقضايا الإنسانية، ويتجنب الحديث عن العالمية، لذا تغلب على خطابه الروح القومية، بل يُعظم من أهمية الدولة القومية، وأشار بصراحة في خطابه عن سياسته الخارجية، وهو يُعد من أصحاب نظرية العزلة بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إذ يتبنى رؤية تقوم على عدم تدخل أمريكا في تنظيم شؤون العالم من حولها وحل مشكلاته، فهو لا يرغب أن تقوم واشنطن بدور شرطي العالم، لأن ذلك مكلف سياسياً واقتصادياً.[1]

وقد أظهرت إدارة ترامب نزوعاً مفرطاً للإحساس بالتفوق والاكتفاء بالذات يتجاوز نزعة الانعزال المعروفة في التاريخ الأمريكي، وقد كانت أولى خطوات هذه الإدارة التنصل من اتفاقيات دولية في ميادين التجارة الحرة والبيئة والعلاقات الدولية مثلما هو معروف، تترجم هذه السياسات بصورة متطرفة وخطيرة شعار ترامب الانتخابي "أمريكا أولاً"، الذي يتعزز بنزعة الازدراء والاستخفاف بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية.

المطلب الأول: سياسة أمريكا أولاً (نهج إدارة دونالد ترامب).

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2016م، رفع الرئيس دونالد ترامب شعار "أمريكا أولاً" وتعهد بتعديل استراتيجية المحور وإعادة التوازن لسلفه باراك أوباما، التي ورطت الولايات المتحدة في إلتزامات غير ضرورية ومكلفة حسب وجهة نظره، تعالت معها شكوك المراقبين حول ملامح

[1] منصور أبو كريم، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018، ص15.

السياسة الخارجية والأمنية الأمريكية، ومستقبل التواجد الأمريكي بمنطقة أسيا الباسيفيك عموماً وجنوب شرق أسيا خصوصاً، هاته الأخيرة التي عرفت تحولات عديدة خلال النصف الأخير من رئاسة باراك أوباما من تسارع وتيرة النمو الاقتصادي للصين، والتواجد الصيني المكثف ببحر الصين الجنوبي.[1]

وقد اتضحت أبرز ملامح التغيير في الاستراتيجية الأمريكية خلال الأيام الأولى لإدارة ترامب، بتبني الرئيس نهجاً هجومياً اتجاه سياسة الإدارة السابقة، ترجمت بتوقيعه لمرسوم رئاسي في 24 جانفي 2017م يقضي بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي TPP (التي مثلت أحد أهم المكونات الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن لإدارة أوباما)، والتي وصفها ترامب بأنها أسوأ اتفاقية على الاطلاق، جاء هذا الانسحاب في فترة يعرف فيه الاقتصاد الأمريكي تراجعاً حادًا، فحاول ترامب تحميل الدول الحليفة أعباء الحماية الأمريكية لها وكذا الاستفادة من نموها الاقتصادي لصالح الاقتصاد الأمريكي.[2]

ومن الملاحظ عن استراتيجية الرئيس دونالد ترامب المرتكزة على مبدأ أمريكا أولاً، أنها تقدم المصالح الأمريكية فوق كل اعتبار ولها الأولوية حتى على حساب القيم والأفكار، ولا تقدم حلولاً حقيقية للأزمات والقضايا الدولية والإقليمية بقدر ما تسعى إلى الانفراد واستعادة هيمنتها على مجمل تفاعلات النظام الدولي عبر التركيز على تنمية وتعزيز الاقتصاد الأمريكي، وزيادة قوتها العسكرية فضلاً عن عدم تحمل أعباء وتكاليف الاتفاقيات الدولية أو حماية الحلفاء وتحمل تكاليف وأعباء الحماية دون مقابل.

وقد خلفت قرارات وخطابات ترامب صدمة لدى المدافعين عن السياسة الخارجية الامريكية المبنية على دبلوماسية القوة الناعمة والتعاون الدولي، فمنذ بداية فترة رئاسته دخل ترامب في صراعات مع الجميع سواءً مع معارضيه أو مع أعضاء إدارته بالبيت الأبيض، وتمكن دونالد ترامب من التحكم في زمام الأمور أكثر من رؤساء آخرين، ففي مدة قصيرة استطاع ترامب اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة في السياسة الخارجية التي صعب على الرؤساء الأخرون تمريرها، وتصف الأوساط السياسية والإعلامية ترامب بأنه شخصية غير تقليدية ومختلف على رؤساء الولايات المتحدة

[1] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص85.

[2] أمينة فلاح، مرجع سابق، 85.

السابقين، وترجع أسباب ذلك بالأساس إلى نظرته للأشياء التي يعبر عنها بطريقة يغلب عليها طابع العفوية والغرابة في خطاباته.[1]

وكأي رئيس دولة في العالم كان رؤساء الولايات المتحدة يختارون كلماتهم بدقة شديدة وذلك من أجل أن يحافظوا على مصداقية القوة الكبرى في العالم حتى في طريقة وأسلوب الخطاب، في حين تعطي خطابات ترامب انطباع أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة لا تعني له الكلمات الشيء الكثير، فهو يمكن أن يهاجم بحدة ويتراجع بعد ذلك، كما ينتقد الشيء ويفعل عكسه، فمن خلال خطابه يظهر أن ترامب يتبع أسلوب جديد في إدارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو أسلوب غير تقليدي شعاره لا شيء ثابت، الكل يتغير، هذه السياسة يستهدف بها ترامب إبراز قوة ومكانة الولايات المتحدة على مستوى العالم وإبراز أنها قادرة على أن تقلب الموازين وتغير الثابت.[2]

ويظهر جلياً أن شخصية ترامب الانطوائية قد انعكست على سلوك بلاده الخارجي، من خلال انتهاجه لتوجهات انعزالية تجاه القضايا الدولية، لاسيما الشق المتعلق بالسياسة الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة وتفاعلاتها مع حلفائها التقليديين، وكذا رغبته في التملص من بعض الالتزامات الدولية، فخلافاً لأسلافه السابقين الذين أولوا أهمية قصوى لتمتين أواصر العلاقات الأمنية للولايات المتحدة مع حلفائها على امتداد عقود من الزمن، واعتمادهم منذ أمد بعيد على سياسة الدفاع والردع، استنادا إلى الاعتقاد السائد القائل بأن أفضل حماية للوطن، إنما تتم من خلال شبكة من التحالفات والقواعد العسكرية في الخارج، ولم يخف ترامب تحفظه بشأن الوجود العسكري الأمريكي على الساحة الدولية الذي بات حسبه مكلفاً، وينطوي على الكثير من التحديات.[3]

إن العلاقات الأمنية للولايات المتحدة وتحالفاتها العسكرية مع الكثير من الدول منذ الحرب الباردة، أضحت حسب ترامب من المنظور الاقتصادي، عبئاً ثقيلاً على بلاده، داعياً الحلفاء إلى وجوب تحملهم عبء الدفاع عن أنفسهم وتكاليفه المادية، وأن بلاده ليست مرغمة على إنفاق تلك المبالغ الهائلة لتأمين أمن تلك الدول، مشيراً إلى أنه قد يكون من الأفضل بالنسبة لدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية الدفاع عن أنفسهم، أو أن تقوم بدفع فاتورة الحماية الأمريكية لها.[4]

---

[1] سمر الخمليشي، مرجع سابق، ص11.

[2] سمر الخمليشي، مرجع سابق، ص12.

[3] محمد بلخيرة، تأثير التوجه الانعزالي لإدارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م6، ع2، 2021، ص765.

[4] نفس المرجع، ص766.

وقد زادت الشكوك لدى بعض الدول في منطقة آسيا الباسيفيك بشأن مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية وإلتزاماتها بحماية حلفائها في المنطقة، وتعهداتها بشأن احتواء الصين ومواجهة نفوذها المتزايد في المنطقة الذي يقلق جيرانها، وقد ساهم ترامب في إضعاف روابط بلاده مع حلفائها الأساسيين، من خلال تصريحاته الاستفزازية وإهانته المتكررة لهم، من دون تخفيف الأعباء الملقاة على عاتق الولايات المتحدة، ومن خلال تعامل ترامب مع مختلف القضايا والدول في المنطقة، ورفعه شعار أمريكا أولاً، يتبين أن الهدف الرئيسي من سياسته هو التأكيد على إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن الدور الأخلاقي الذي لا طالما تنادي به.

المطلب الثاني: التوجه من آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك.

مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة شكلت منطقة الهندوباسيفيك أهمية وأولوية كبيرة في المدرك والتطبيقات الاستراتيجية الأمريكية، فقد اتخذت إدارة ترامب مصطلح الهندوباسيفيك لوصف المنطقة الاستراتيجية الأسيوية الأكثر أهمية للمصالح الأمريكية وضرورة الحفاظ على تلك المصالح، وتحقيق التوازن في الاختلافات التي تشهدها حدود تلك المنطقة وما يجب فعله هناك، وجاءت استراتيجية الأمن القومي عام 2017م بمقترحات حول المنطقة، تدعو فيه إلى التنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة لتعزيز التعاون الرباعي مع الهند واليابان وأستراليا، كما رحبت واشنطن بصعود الهند كقوة عالمية رائدة وأكدت على توسيع العلاقات الدفاعية معها.[1]

كان يُنتظر من جولة الرئيس دونالد ترامب في 21 ديسمبر 2016م التي استغرقت 12 يوماً وقادته إلى خمسة دول في شرق آسيا أن تهدف إلى توضيح سياسته تجاه المنطقة، لكن هذه التوقعات كانت دون جدوى، إذ قدم الرئيس ترامب ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت في تعزيز التصميم الدولي على نزع الأسلحة النووية من كوريا الشمالية، وتعزيز منطقة حرة ومفتوحة في المحيط الهادي والهندي، وتعزيز التقدم الأمريكي من خلال التبادل العادل.

إن استخدام إدارة ترامب لعبارة المحيطين الهندي والهادي، بدأت في الفترة التي سبقت رحلة ترامب بخطاب ألقاه وزير الخارجية ريكس تيليرسون Rex Tillerson يضع الولايات المتحدة إلى جانب الحلفاء الإقليميين المتحمسين لموازنة النفوذ الصيني، ليس فقط اليابان ولكن أيضاً أستراليا والهند واندونيسيا، ففي العديد من البيانات والوثائق الرسمية، بما في ذلك استراتيجية الأمن القومي لعام

[1] نوار محمد ربيع الخيري، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022، ص6.

2017م وخطاب نائب الرئيس مايك بنس Mike Pence بشأن الصين في معهد هدسون في أكتوبر 2018م، صاغت الإدارة استراتيجية لمنافسة القوى العظمى في محاولة لتعزيز القيم الأمريكية واحتواء الصين، يعلوها تقدم استراتيجية المحيطين الهادي والهندي كمنطقة حرة ومفتوحة.[1]

وقد أبدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رؤية اقتصادية شاملة للمنطقة للتنافس مع المبادرات الصينية، مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة بقيادة الصين، أو مبادرة الحزام والطريق، وقد أبدت بعض الدول قلقها بشأن جدية الرئيس ترامب تجاه الصين، إلى جانب عدم اهتمام الإدارة على ما يبدو بالمكاسب الاستراتيجية الصينية الجارية في بحر الصين الجنوبي، وقد جاء هذا التغير في أكتوبر 2017م مع خطاب وزير الخارجية ريكس تيليرسون الذي حدد نهج الإدارة الجديدة للعلاقات مع الهند، باستخدام مصطلح الهندوباسيفيك مراراً وتكراراً، وقد تبنى تيليرسون مفهوماً استخدمه بعض الوقت من قبل حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة خاصة اليابان.[2]

فتوظيف هذا المصطلح في العقيدة الاستراتيجية الأمريكية جاء في تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2017م، والتي أعلن فيها عن بداية عهد جديد من التنافس الاستراتيجي، مع إعادة توجيه الولايات المتحدة لاستراتيجيتها نحو منطقة الهندوباسيفيك بالموازاة مع التمدد الصيني هناك اقتصادياً وعسكرياً، وكانت إدارة ترامب أول من أدخل هذا المصطلح ضمن الوثائق القومية الأمريكية، ووظفته لتعريف المنطقة، وإعادة تشكيل سياستها الخارجية هناك، إذ تتشارك كل من الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا القلق جراء تزايد النفوذ الصيني بالمنطقة الأسيوية المحاذية للمحيط الهادي والهندي.[3]

وبالفعل وخلال زيارة الرئيس دونالد ترامب في نوفمبر 2017م إلى خمس دول أسيوية (اليابان، كوريا الجنوبية، الصين، الفلبين، فيتنام)، اتخذ النهج الهجومي منحى تنازلي، اتضح من خلال مناقشاته حول أهمية سياسة التوجه شرقاً، التي اتبعتها الإدارات الأمريكية السابقة خاصة إدارة أوباما، مؤكداً أن الولايات المتحدة لا يمكنها اتباع سياسة العزلة في المنطقة، فحدث ما يشبه التحول

[1] Louis Nelson, In Asia, Trump keeps talking about Indo-pacific, politico, 2017, https://cutt.us/alwzv, (19/05/2023).

[2] Jamie Fly, Trump's Asia policy and the concept of the Indo-Pacific, German institute for International and security Affairs, 2018, P4.

[3] عبد القادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)، السياسة الدولية، ع222، م55، 2020، ص16.

الكامل إلى اعتماد مفهوم الهندوباسيفيك، بوصفه مصطلحاً مضاداً يتواءم مع مبادرة الحزام والطريق الصينية وما تعرفه المنطقة من تزايد النفوذ الصيني في المناطق المحاذية للهند اقتصادياً وعسكرياً.[1]

وقد عكست استراتيجية ترامب لمنطقة المحيط الهندي والهادي التنافس الاستراتيجي المتنامي بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة، ومن ثم فإن كلتا الادارتين الأمريكيتين في عهد باراك أوباما ودونالد ترامب تشتركان في عد الصين التهديد الأكبر لهيمنة الولايات المتحدة الإقليمية، وكانت مبادرة الحزام والطريق الصينية قد تضمنت مجموعة من الممرات البحرية ذات الصلة بالمحيطين الهندي والهادي، شملت بناء موانئ تجارية في بنغلاديش وسيريلانكا وباكستان، مما أثار قلق الهند جراء تزايد الأنشطة الصينية في المنطقة، وقد ضمت واشنطن الهند إلى دائرة حلفائها لتوظف كقوة موازنة للصين في المنطقة.[2]

إذ تستمد الصين قوتها البحرية من محاولة سيطرتها على الكثير من الموانئ في المحيطين الهندي والهادي، ضمن مبادرة الحزام والطريق في شقها البحري، حيث تمكنت الصين من عقد اتفاقيات شراكة مع باكستان في إطار الممر الاقتصادي الباكستاني اصيني، إضافة للاستثمار في ميناء جوادار بباكستان الذي سيمكن الصين من الوصول إلى المحيط الهندي، ويعتبر الميناء منفذاً بحرياً ستتمكن من خلاله الصين من نقل وارداتها النفطية من خلال ربطه بممر كوراكورام السريع، والذي يجنبها مأزق مضيق ملقا الذي تمر منه أكثر من 82% من وارداتها النفطية، كما وقعت الصين اتفاقيات مع كل من سيريلانكا وبنغلاديش لاستئجار ميناءي همبانتوتا وشيتاغونغ، مما يزيد من نفوذ الصين بالمنطقة، ويجدد هذا الواقع التصورات الجيوبوليتيكية لكل من الولايات المتحدة والصين والهند تجاه منطقتي المحيطين الهندي والهادي.[3]

وإلى جانب حوارها الاستراتيجي مع أستراليا واليابان والهند، تضع الولايات المتحدة الدول الأعضاء في منظمة الأسيان في مركز وقلب منطقة الهندوباسيفيك، إذ تحتوي على كتلة سكانية قدرها 650 مليون نسمة، ومجموع ناتجها الإجمالي يقترب من 3 تريليون دولار، ولم يكن من الصعوبة على الولايات المتحدة أن تجد في الخلافات العميقة بين الصين ودول الأسيان مدخلاً لتمرير استراتيجيتها

[1] إبراهيم حردان مطر، رندة وضاح طاهر، تطور الاستراتيجية الأمريكية من أسيا الباسيفيك إلى الاندوباسيفيك، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022، ص31.

[2] إبراهيم حردان مطر، رندة وضاح طاهر، مرجع سابق، ص34.

[3] أسماء بن مشيرح، الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022، ص51.

الهادفة لاحتواء الصين، وعلى رأسها النزاعات في بحر الصين الجنوبي ومشكلة حرية الملاحة وسلامة خطوط المواصلات البحرية وتزايد الأنشطة العسكرية للصين في المنطقة.[1]

لكن مع ذلك، تسود حالة من الشك لدى صناع القرار الآسيويين حول مدى قدرة الولايات المتحدة على تجسيد رؤيتها المتعلقة بالتجارة والاستثمار والبنية التحتية، فالتطور الأكثر مُدعاة للشك لدى دول المنطقة تجاه النيات الأمريكية، هو إصدار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لأمر تنفيذي في 23 جانفي 2017م بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي(TTP)، وقد أحدث هذا الانسحاب ارتباكاً كبيراً لدى دول المنطقة، هذه الخطوات التي أقدمت عليها إدارة ترامب من شأنها أن تخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين الولايات المتحدة ونظيراتها في الهندوباسيفيك.[2]

فدول المنطقة تدرك تماماً الفرق بين سياسات واشنطن التي تتجه نحو مزيد من العزلة والانغلاق، وتقويض العلاقات التجارية والاقتصادية معها بحجة حماية الاقتصاد والوظائف الأمريكية من جهة، وسياسات بكين التي تثبت عملياً رغبتها في انفتاح أكثر وروابط تجارية واقتصادية أقوى مع دول المنطقة من جهة أخرى، فالصورة النموذجية التي يرسمها الخطاب الرسمي الأمريكي عن منظوره للمنطقة، من خلال تسويق صورة مثالية عن أمة تتحمل مسؤولية العالم، وتدافع عن القيم التي تراها عالمية، وتعادي الأنظمة الشمولية وطموحاتها التوسعية ونزعتها العدوانية، مع أن الواقع يثبت أن الولايات المتحدة هي الأكثر خرقاً لتلك القيم، والأكثر اقداماً على ممارسة سياسات توسعية، وهو ما يجعل الدول المنخرطة في ذلك المسار تخشى من الهروب من شبح النفوذ الصيني المفترض، لتقع في فخ الهيمنة الأمريكية الفعلية.[3]

شكل رقم 6: خريطة تمثل المنطقة الجغرافية لوصف أسيا الباسيفيك والهندوباسيفيك.

[1] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص21.

[2] نفس المرجع، ص23.

[3] عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص23.

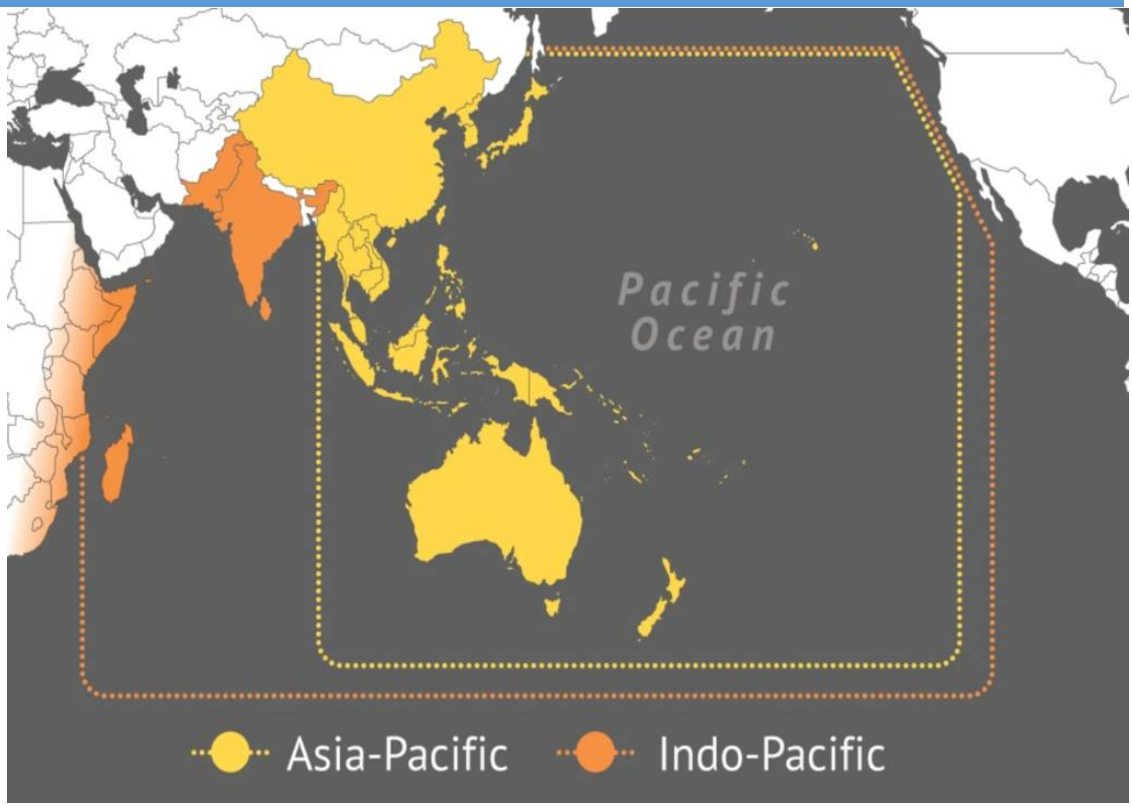

المصدر: زياد طارق عبد الرزاق، تحالف أوكوس AUKUS من حلف الأطلسي إلى حلف الهادي، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022، ص60.

المطلب الثالث: تقييم سياسة دونالد ترامب بالمنطقة.

تميزت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعدم القدرة على التنبؤ وعدم اليقين، والافتقار إلى سياسة خارجية متسقة، ومتوترة وأحياناً عدائية حتى مع حلفاء واشنطن، ويرى البعض أن سياسة ترامب تمثل قطيعة مع السياسة التي انتهجها سلفه باراك أوباما، فقد اعتمد ترامب منذ وصوله إلى البيت الأبيض على انتهاج أسلوب صدامي في التعامل مع أعدائه وحلفائه.

وتعتبر فترة حكم الرئيس دونالد ترامب من أكثر الفترات إثارة للجدل في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى شخصية الرئيس ترامب التي تتسم بالبراغماتية وافتقاد الخبرة السياسية، إضافة إلى تداعيات قراراته على الداخل الأمريكي وكذلك على الصعيد العالمي، فسياسة أمريكا أولاً والمتمثلة في مضايقة وإهمال الحلفاء والشركاء ومراجعة الالتزامات الأمنية للبلاد تجاه الحلفاء الإقليميين، أدت إلى تقويض الثقة وتعميق التصورات النقدية للولايات المتحدة في المنطقة.

إن براغماتية ترامب يمكن أن تجعل الاستراتيجية الأمريكية أكثر عدوانية خاصة وأنه لا يزال يرى آسيا كنقطة محورية استراتيجية، ما يدفع للتحذير من استمرار احتوائه للصين بنهج مختلف عن إدارة أوباما، كما أن سياسته المتشددة في آسيا تهدف إلى مطالبة الحلفاء الأمريكيين بتحمل مسؤولية أكبر، فهو لم ينسحب بالكامل من المنطقة، حيث ساند دول جنوب شرق أسيا في نزاع بحر الصين الجنوبي، وجعله محط تركيزه الرئيسي منذ عام 2017م، بزيادة وتيرة مهام الجيش الأمريكي في المنطقة، فقد أجرت البحرية الأمريكية 24 عملية بحرية للملاحة في الجزر المتنازع عليها، ستة أضعاف ما كانت عليه خلال إدارة أوباما وهو ما جعل سياسته الصارمة بشأن بحر الصين الجنوبي تلقى ترحيبا من قبل حلفاء واشنطن في المنطقة.[1]

وقد أكدت إدارة ترامب عزمها الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادي، كما رفضت الولايات المتحدة مطالبات الصين الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، وقد شكلت واشنطن تحالفاً سمي بالحوار الأمني الرباعي مع الهند وأستراليا واليابان، إلا أن التكاليف الغير منتظمة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب مثل مطالبة اليابان وكوريا الجنوبية بدفع ما يصل إلى خمسة أضعاف المستويات الحالية لمواصلة استضافة القوات الأمريكية، قوض مصداقية الولايات المتحدة وهدد بإفشال أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى إحتواء الصين.

كما أن انسحاب إدارة ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في عام 2017م بسبب ما أسماه الممارسات التجارية غير العادلة، جعل الدول ال11 المتبقية تقوم بإتمام التفاوض على الاتفاقية، وتم التوقيع عليها في عام 2018م، ورغم ذلك إلا أن انسحاب الولايات المتحدة قد خلف فراغاً سياسياً كبيراً في منطقة أسيا الباسيفيك، ويرى العديد من المراقبين للشأن الآسيوي أن انسحاب ترامب من الاتفاقية وتهديداته المستمرة لحلفاء واشنطن خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، مثلت السبب الرئيسي لقيام الدول الأسيوية بالمضي قدماً بشكل مكثف في المفاوضات مع الصين للتواصل إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.[2]

وقد بدأت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا في ظل إدارة ترامب على أساسٍ متقلب، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وقد تأثرت

---

[1] أسماء باهي، رضا شوادرة، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م6، ع1، 2022، ص ص480-481.

[2] إيمان فخري، صعود الصين: التداعيات الجيوسياسية لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https://cutt.us/XJcSX، (2023/05/21).

اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا بالآثار غير المباشرة بالانسحاب الأمريكي، ونظراً لتفضيل ترامب للعلاقات الثنائية، فقد تعامل ترامب بلا مبالاة، حيث لم يولي اهتماماً لرابطة دول جنوب شرق آسيا، كما قطع حضوره في قمة شرق آسيا في 2017م، وفي عام 2019م أرسلت إدارة ترامب وفداً أمريكياً من أدنى مستوى إلى قمة شرق آسيا وقمة آسيان والولايات المتحدة، كما عقد ترامب اجتماعات ثنائية قليلة جداً مع رؤساء حكومات دول جنوب شرق آسيا.[1]

ولم تستجب دول جنوب شرق آسيا بشكل إيجابي لضغط إدارة ترامب من أجل الصفقات التجارية الثنائية، في حين أن المشاركة الدفاعية الأمريكية مع دول جنوب شرق آسيا في عهد ترامب تعززت في إطار مشاركتها في استراتيجية المنطقة الحرة والمفتوحة في المحيطين الهادي والهندي، وسعت إلى زيادة مبيعات الأسلحة إلى المنطقة، وتعزيز التعاون العسكري مع تايلاند، وفيتنام وسنغافورة واندونيسيا، في حين ظلت العلاقات الثنائية مع كمبوديا وميانمار ولاوس محدودة بسبب العقوبات الأمريكية وارتباط هذه الدول بالصين.[2]

ويتطور في الوقت الحالي نظام اقتصادي ضخم لصالح الصين، وذلك بفضل الهدية الجيوسياسية التي قدمتها الولايات المتحدة من خلال الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، فمساعي الإدارة الأمريكية من تحقيق أهدافها في إطار الحوار الأمني الرباعي يصعب تحقيقها، وذلك بسبب تركيز الدول في الحلف على مواجهة بكين من خلال الاعتماد على القوة العسكرية بشكل رئيسي، بينما تكمن اللعبة الاستراتيجية الكبرى في آسيا على التنافس الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الدول الأربعة لن تتمكن من التوافق حول سياسات موحدة نظراً لاختلاف الأهداف ووجود العديد من نقاط الضعف الجيوسياسية لكل دولة في مواجهة الصين.[3]

فلدى أستراليا العديد من نقاط الضعف ولاسيما في ظل اعتماد الاقتصاد الأسترالي على بكين بشكل متزايد، ففي عامي 2018م و2019م وبينما لم تصدر أستراليا إلى الولايات المتحدة سوى 5% من إجمالي صادراتها، ذهبت 33% من صادراتها إلى الصين، أما اليابان فهي لا تعتمد على الصين من الناحية الاقتصادية كأستراليا، ولكن تتمثل نقطة ضعفها الرئيسية في مواجهة بكين في العلاقات

---

[1] أسماء باهي، رضا شوادرة، مرجع سابق، ص479.

[2] نفس المرجع، ص480.

[3] ياسمين محمود عثمان، التشابك الاقتصادي: أسباب عدم فعالية التحالف الأمريكي المناهض للصين، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، https://cutt.us/qaE7X، (2023/05/21).

الصعبة المتوترة التي تجمعها بجيرانها وهم الصين وروسيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وذلك على عكس أستراليا التي تمتلك علاقات جيدة مع الدول المجاورة لها ومع جميع الأعضاء في رابطة الآسيان.[1]

أما فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، فعلى مدار سنوات حكم الرئيس دونالد ترامب، شهدت العلاقات بينهما تدهوراً حاداً ومستمراً، إلا أن عام 2020م كان له النصيب الأكبر في هذه المسيرة الصعبة، حيث تبادلت بكين وواشنطن اللوم بشأن جائحة كورونا وظلت جولات الحرب التجارية مستمرة، ناهيك عن التنافس الشرس على شبكات الجيل الخامس وغيرها من التقنيات التكنولوجية، وأخيراً جاء الاشتباك الحاد في ملف انتهاكات الصين لحقوق الانسان في إقليم شينجيانغ وقمع الديمقراطية في هونغ كونغ.[2]

ومع ارتفاع حالات الإصابة بكوفيد 19 داخل الولايات المتحدة، سعى ترامب إلى صرف الانتباه المحلي من خلال تحميل الصين المسؤولية عن الوباء، وأدى تصوير الصين على أنها المتسبب في الوباء واضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، إلى مطالبة بعض السياسيين الأمريكيين بفك الارتباط مع الصين، وأدت نظريات المؤامرة حول أصول تفشي الوباء، والتي شجعتها جهود التضليل والمعلومات المضللة من كلا الجانبين إلى تفاقم انعدام الثقة بين البلدين.[3]

فمع انتهاء أزمة انتشار الفيروس، سارعت الاقتصادات العالمية إلى تنويع سلاسل التوريد والتصنيع لكي لا تظل معتمدة على الصين بشكل أساسي، وقد بدأت عدة شركات أمريكية بالفعل في تنويع سلاسل توريدها والاتجاه نحو فيتنام وتايوان بدلاً من الصين.

أما فيما يتعلق بالملف النووي لكوريا الشمالية، فمنذ تسلمه السلطة في البيت الأبيض، تبنى ترامب خطابات صدامية تجاه كوريا الشمالية، وبعد تصاعد التوتر بين الطرفين على خلفية قيام كوريا الشمالية بإطلاق صواريخ باليستية متوسطة المدى، بدأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في مارس 2017م مناورات عسكرية مشتركة كانت الأضخم على الاطلاق، وأخذت إدارة ترامب تعمل على التعجيل بنشر النظام المضاد للصواريخ "منظومة ثاد" في كوريا الجنوبية.[4]

وأكدت إدارة ترامب المضي قدماً مع حفائها في اليابان وكوريا الجنوبية للدفع بنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، وذلك من خلال توسيع قائمة العقوبات الأمريكية والدولية، مع التأكيد على

---

[1] ياسمين محمود عثمان، مرجع سابق.

[2] محمد محمود السيد، تحديات بايدن: كيف تأزمت العلاقات الأمريكية الصينية في عام 2020، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https://cutt.us/qYAnq، (2023/05/23).

[3] نفس المرجع.

[4] كرار أنور البدبري، مرجع سابق، ص ص 89،90.

قدرة الصين على الضغط على كوريا الشمالية، إلا أنه ورغم ذلك فقد أشار ترامب في حملته الانتخابية عزمه لقاء الزعيم الكوري الشمالي، وتم عقد لقاء ثنائي بينهما في قمم جمعتهم بسنغافورة وفيتنام والسويد تم فيها احراز تقدم، لكن وفي آخر لقاء جمعهم في منطقة منزوعة السلاح وشديدة التحصين التي تفصل الكوريتين، وصلت العلاقات إلى طريق مسدود بسبب رفض واشنطن لطلب كوريا الشمالية بنزع السلاح النووي بطريقة تدريجية.

ومما سبق يتضح أن سياسة دونالد ترامب تجاه منطقة آسيا الباسيفيك يشوبها الغموض والتخبط، من المحتمل أن تدفع المقاربة الانعزالية بقيادة ترامب وما خلفته من انسحاب أمريكي من المنتديات متعددة الأطراف، بعض دول المنطقة لاستيعاب المصالح الأمنية الصينية، ورغم أن استراتيجية إدارة ترامب المعلونة بمنطقة الإندوباسيفيك حرة ومفتوحة، جاءت لتتناسب مع الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة وبالموازاة مع تزايد النفوذ الصيني في الدول المحاذية للهند كميانمار وبنغلاديش وسيريلانكا وباكستان وجزر المالديف، فإن جوهر الأهداف التي تسعى واشنطن لتحقيقها لا تختلف عن سلفه باراك أوباما، إلا أن الأليات والنهج الذي اتبعه الرئيس ترامب زاد من شكوك بعض الدول بشأن مصداقية الولايات المتحدة كحليف استراتيجي.

المبحث الثالث: مقارنة بين سياسة باراك أوباما ودونالد ترامب في المنطقة.

تتسم السياسة الخارجية الأمريكية من إدارة لأخرى باختلاف المقاربات، فكل رئيس إلا ولديه توجه يعتمد عليه سواءً كان ذلك سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، إضافة إلى انتمائه الحزبي سواءً كان ديموقراطياً أو جمهورياً، دون أن ننسى عقيدة كل رئيس والرغبة في اتباع نهج مغاير لأسلافه، وتنبع أهمية المقارنة بين سياسة الرئيس باراك أوباما وسياسة الرئيس دونالد ترامب، من كونها تتعلق بكيفية تعامل كل منهما تجاه منطقة آسيا الباسيفيك، إضافة إلى القضايا والملفات المثارة في المنطقة، وهذا يقودنا إلى البحث عن عوامل الاستمرار (أوجه التشابه)، وعوامل التغير (أوجه الاختلاف).

المطلب الأول: عوامل الاستمرار (أوجه الشبه).

اعتبرت إدارة الرئيس باراك أوباما أن منطقة آسيا الباسيفيك تشكل أحد العوامل الرئيسية للصراع المستقبلي العالمي، بالموازاة مع الصعود الصيني اقتصادياً وعسكرياً، وهو ما شكل تهديداً للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وعلى إثر ذلك أولت إدارة الرئيس أوباما أهمية بالغة للمنطقة

التي أصبحت المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وللسياسة الدولية، ومثلت سياسة المحور وإعادة التوازن المحدد الأساسي لسياسة أوباما تجاه المنطقة، والتي تسعى من خلالها إلى كبح جماح الصعود الصيني وزيادة نفوذها في المنطقة.

وتتشارك إدارة ترامب رؤيتها أيضاً مع إدارة أوباما حول الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، والتحديات والتغيرات التي تشهدها، من النمو الاقتصادي المتسارع لدول المنطقة وعلى رأسها الصين، وتزايد حركة التجارة العالمية في المنطقة خاصة في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، وبما أن توجه إدارة أوباما إلى منطقة آسيا الباسيفيك كان راجع إلى التغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية المتسارعة، فإن إدارة ترامب قد وسعت أيضاً من نطاق تحالفاتها لتشمل دول أخرى، تتشارك نفس القلق إزاء تزايد النفوذ الصيني، وعلى رأس تلك الدول الهند، وبهذا شكل مصطلح الهندوباسيفيك امتداداً لمصطلح آسيا الباسيفيك.

وقد تبينت سياسة أوباما في التعاون الجدي مع الهند الموجود في صميم سياسة المحور وإعادة التوازن، والتي تعتبر الهند كحليف موازن إقليمياً للصين في المنطقة، وفي هذا السياق منحت للهند أولوية في الصراع المزمن بينها وبين باكستان، بسبب حاجة واشنطن لها في احتواء الصين، وقامت إدارة ترامب أيضاً بتعزيز العلاقات مع الهند، فالدور المتنامي للهند في شبكة العلاقات الإقليمية يتضح من خلال استعمال ترامب لمصطلح الهندوباسيفيك الذي يعبر عن توسع نطاق المصالح الاستراتيجية الأمريكية لتشمل الهند والدول المحاذية لها.[1]

وكان ذلك مدفوعاً بالتحولات الجيوسياسية في المنطقة، فبروز الصين كقوة إقليمية كبرى في إقليمها، ونمو ارتباطاتها الاقتصادية القوية مع دول المنطقة، بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، وطموحها لتوسع نفوذها على النطاق العالمي، دفع الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية جديدة وإعادة تركيز اهتمامها على المنطقة بشكل موسع، وتكثف حضورها العسكري لردع الصين الصاعدة، في سياق تنافسي حاد بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة.[2]

وبالتالي فكلا الادارتين الأمريكيتين في عهد الرئيس باراك أوباما والرئيس دونالد ترامب تشتركان في وضع الصين كمنافس استراتيجي يهدد الهيمنة الأمريكية، ومن شأنه أن يحدث خلل في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وأن يهدد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها، خاصة مع تزايد الأنشطة

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما وترامب "دراسة تقويمية مقارنة"، جامعة الإسكندرية، 2020، ص ص 141-143.

[2] إبراهيم حردان مطر، رندة وضاح طاهر، مرجع سابق، ص19.

العسكرية الصينية في بحر الصين الشرقي والجنوبي، حيث تواجه الولايات المتحدة اختباراً حاسماً لإثبات قدرتها على الهيمنة ومهارتها العسكرية والدبلوماسية لحماية حلفائها في المنطقة، ومواجهة المزاعم الصينية في بحر الصين الجنوبي.

فقد أدى إنشاء الصين جزراً اصطناعية في جزر سبراتلي إلى دخولها في مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة، اتهمتها خلالها بمحاولة لفرض سيطرتها الفعلية على الجزر محل النزاع، وقد قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتقييم استراتيجية بكين في بحر الصين الجنوبي، قائلاً بأن قلقنا مما تقوم به الصين نابع بالضرورة من عدم التزامها بالقوانين والأعراف الدولية، ومحاولتها بسط قوتها واستعراض عضلاتها لإجبار بعض الدول على الخضوع والاستسلام.[1]

وقد قررت إدارة الرئيس أوباما تكثيف تواجدها العسكري بالمنطقة، بغرض خلق نوع من التوازن مع الصين فقامت بتعزيز التعاون العسكري مع أستراليا ونشر مشاة البحرية الأمريكية بقاعدة داروين، وقواعد أخرى لإيواء حاملات الطائرات وغواصات ومدمرات، وفي نفس الوقت زادت من حجم التعاون العسكري مع الفلبين وفيتنام واندونيسيا، ما من شأنه تضييق الخناق على الصين.

كما حافظ ترامب على الخطط العسكرية التي اتبعتها إدارة أوباما، إذ عمل على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة، وزاد من حدتها بإرسال المزيد من حاملات الطائرات وعقد مناورات بحرية وأنشطة استطلاع ومراقبة وتجسس في بحر الصين الجنوبي، فمن الملاحظ أن سياسة ترامب لا تنحرف كثيراً عن سياسة سلفه باراك أوباما بآسيا الباسيفيك خاصة ما تعلق منها بالشق العسكري، فلا يزال التركيز بشكل كبير على حرية الملاحة، وحماية حلفاء واشنطن في بحر الصين الجنوبي، ومواجهة البحرية الصينية التي تشهد تطورا لافتاً ومقلقاً في نفس الوقت.[2]

وفيما يتعلق بالملف النووي لكوريا الشمالية، ورغم اتباع كلا الادارتين نهجاً مختلفاً في الشأن الديبلوماسي في التعامل معها، إلا أن الشق العسكري لم يطرأ عليه تغيير في التعامل مع كوريا الشمالية، إذ كثفت الولايات المتحدة مناوراتها العسكرية السنوية مع كوريا الجنوبية، وقامت بتعزيز امدادات الأسلحة إلى اليابان وكوريا الجنوبية من طائرات أف16 وأف 35 ومنظومة الصواريخ ثاد التي أقلقت بيونغ يونغ وبكين، إضافة إلى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، والمطالبة بنزع الأسلحة النووية بشكل نهائي.

[1] جوناثان بيركشاير ميلر، تر: كريم الماجري، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، مركز الجزيرة للدراسات، 2016، ص3.
[2] أمينة فلاح، مرجع سابق، ص87.

ومما سبق يمكن القول إن كلتا الادارتين الأمريكيتين (إدارة أوباما وترامب) سعتا في إطار التمحور نحو آسيا منذ عهد أوباما إلى طمأنة الحلفاء والشركاء الإقليميين التقليديين للولايات المتحدة، ومنع أي سلوك عدواني من جانب الصين، ويعد الهدف بعيد المدى للسياسة الخارجية الأمريكية هو منع صعود الصين كقوة مهيمنة إقليمياً في نصف الكرة الغربي، عن طريق المزج بين الأدوات الناعمة والخشنة، إلا أن البعد الصراعي في علاقة الولايات المتحدة مع الصين ظهر بصورة واضحة في عهد دونالد ترامب.[1]

المطلب الثاني: عوامل التغير (أوجه الاختلاف).

شكلت المبادرات الاقتصادية المكون الرئيسي لسياسة الرئيس باراك أوباما تجاه منطقة آسيا الباسيفيك، نظراً للأهمية الاقتصادية المتزايدة لاقتصاديات دول المنطقة، والتي تشهد نمواً متسارعاً، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الشراكات والاتفاقيات الاقتصادية، ومثلت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي جوهر السياسة الاقتصادية لسياسة المحور وإعادة التوازن في منطقة آسيا الباسيفيك، والتي تم التوقيع عنها في 2016م بمشاركة 12 دولة، إذ كان يُنظر إليها على أنها الآلية الأمريكية الأهم لتحجيم النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة، وكانت بمثابة خطوة مهمة لبناء قواعد تعاون إقليمي لا يقتصر على شرق وجنوب شرق آسيا فحسب، وإنما يمتد عبر المحيط الهادي.

فقد أعطى الرئيس باراك أوباما أهمية بالغة للاتفاقيات المتعددة الأطراف، ويظهر ذلك من خلال مشاركته في قمم شرق آسيا ودول جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي أبيك، واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، إضافة إلى الاجتماعات متعددة الأطراف التي يراها ضرورية وملحة لإعادة بناء التحالفات في المنطقة من أجل مجابهة التهديدات المشتركة، كما أعطى اهتماماً كبيراً للقوة الناعمة كبديل للقوة العسكرية.

لكن مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الرئاسة وما سبقه من وعود في حملاته الانتخابية، اتضحت أبرز ملامح التغيير في سياسته تجاه المنطقة، إذ اتبع نهجاً مختلفاً عن سلفه فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، بتبنيه لمرسوم رئاسي في جانفي 2017م يقضي بالانسحاب الأمريكي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، والتي وصفها بأنها أسوء اتفاقية على الاطلاق، متبعاً في ذلك نهجه المتمثل في سياسة أمريكا أولاً، من خلال إعادة التفاوض العادل حول الاتفاقيات التجارية الثنائية.

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص143.

ففي عهد ترامب يرى البعض أن السياسة الخارجية الأمريكية ابتعدت كل البعد عن الشعور بالمسؤولية العالمية، وأنها تركز على مصالحها الوطنية الضيقة فقط، أي أنها انعزالية الطابع، ويتضح ذلك من خلال خطاباته المثيرة للجدل والتي تدعو لاقتسام الأعباء الدولية والانسحاب من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وذلك للتقليل من الأعباء الاقتصادية المكلفة، حيث يعطي ترامب على عكس سلفه أوباما أهمية بالغة للتحالفات والاتفاقيات الثنائية، على عكس المنظمات والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف التي ترى أن الولايات المتحدة هي المساهم الأكبر فيها، وأنها تتحمل تكلفة أكبر من الدول الأخرى.[1]

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، فقد شهدت العلاقات بين واشنطن ومعظم الدول في عهد أوباما تطوراً ملحوظاً، في مسعاها لبناء تحالف إقليمي في المنطقة، لتعزيز التبادلات التجارية بالموازاة مع النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات هذه الدول، إضافة إلى مواجهة التحديات المشتركة وفي طليعتها صعود الصين والملف النووي لكوريا الشمالية والنزاعات في بحر الصين الجنوبي.

وقد اتسمت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في عهد أوباما بنوع من التعاون والتنافس في الوقت نفسه، دون استخدام خطاب صدامي وإنما خطاب تنافسي، كون الولايات المتحدة عملت على اشراك الصين منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وأولت إدارة أوباما أهمية لتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين، باعتبار الصين أكبر مصدر للولايات المتحدة، فخلال إدارة أوباما اجتمع كلا من الرئيسين الأمريكي والصيني 12 اجتماعاً وزارت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الصين 5 مرات، ما يعكس أهمية العلاقات بين البلدين.

ورغم قلق إدارة أوباما من صعود الصين، وإعلانها عن استراتيجيات لمجابهة تنامي النفوذ الصيني في المنطقة، إلا أن خطابات الرئيس أوباما كانت هادئة، عملت فيها واشنطن على العمل بحذر وفضلت الأداة الدبلوماسية لحل الخلافات فيما بينهم، وجرى توقيع عدة اتفاقيات وشراكات اقتصادية بين البلدين، من شأنه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين أكبر اقتصادين في العالم.

عكس إدارة الرئيس دونالد ترامب التي اتبعت نهجاً صدامياً مع الصين، فأثناء حملته الانتخابية كان يدعو إلى إجراء تعديل أو إلغاء كل الاتفاقيات مع الصين، بل دعا أيضاً إلى ضرورة فرض عقوبات اقتصادية عليها تتضمن دفع رسوم جمركية على البضائع الواردة إلى الولايات المتحدة من الصين، حيث دعا إلى فرض رسوم جمركية على البضائع الصينية بنسبة 45%، كما دعا إلى

[1] ليلى أحمد السيد إبراهيم، مرجع سابق، ص140.

ضرورة أن يدفع الحلفاء في آسيا مقابل حمايتهم من الصين سواءً اقتصادياً أو عسكرياً، بالإشارة إلى دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية.[1]

وفي مارس من عام 2018م نفذ الرئيس ترامب ما وعد به في حملته الانتخابية وفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، بلغت حوالي 200 مليار دولار، فكان رد الصين بفرض ما قيمته 100 مليار دولار على الصادرات الأمريكية إليها، ونتيجة لارتفاع الفائض التجاري بحوالي 375 مليار دولار لصالح الصين على الولايات المتحدة في عام 2017، طالب ترامب بتخفيضه إلى 100 مليار دولار، ونتيجة للصراع التجاري بين البلدين، تأثر حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين، حيث انخفض بحوالي 19% في عام 2019 مقارنة بعام 2018، وذلك بسبب الرسوم التي فرضها على الواردات الأمريكية من قبل الحكومة الصينية، وانخفضت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بحوالي 40% خلال نفس الفترة.[2]

كما ارتفعت أسعار السلع الصينية في السوق الأمريكية نتيجة لفرض الرسوم الجمركية عليها، والتي دفعتها الشركات الأمريكية وتحملها المستهلك الأمريكي، وتقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكون والشركات الأمريكية بنحو 51 مليار دولار، كما تضرر المزارعون الأمريكيون خاصة من جراء الإجراءات التجارية الانتقامية للصين، فانخفضت الصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى الصين من 24 مليار دولار في عام 2014 إلى 9،1 مليار دولار في عام 2018 بما في ذلك انخفاض مبيعات فول الصويا والقمح، أما الأثار على الاقتصاد الصيني فتتمثل في انخفاض نمو ناتجها الصناعي إلى أدنى مستوى له في أكثر من 17 عاماً، إضافة إلى تراجع صادراتها إلى الولايات المتحدة بمستوى قياسي.[3]

كما زادت أزمة فيروس كورونا من تفاقم الأزمة بين الصين والولايات المتحدة، وانتهجت إدارة ترامب خطاباً تصعيدياً تجاه بكين، متهمة إياها بنشر الفيروس عمداً، ومطالبتها بدفع تعويضات عما تسببت فيه من أضرار وخسائر بشرية واقتصادية تكبدتها الولايات المتحدة، وأخذ النهج الصراعي منحى تصاعدي، ووصلت العلاقات بين البلدين إلى طريق مسدود.

أما فيما يخص الملف النووي لكوريا الشمالية، فقد اتبعت إدارة أوباما سياسة الصبر الاستراتيجي، وهي سياسة تحمل الانتظار لكوريا الشمالية لاتخاذ قرارها بنزع السلاح النووي، وقد كانت

---

[1] وسيم سالم عبد الله المزوغي، مرجع سابق، ص123.

[2] نفس المرجع، ص124.

[3] خيام محمد الزعبي، الحرب التجارية الأمريكية الصينية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، م38، 2022، ص105.

سياسة أوباما تنطوي على مزيج من العناصر، تتمثل في التمسك بهدف نزع السلاح النووي وتعزيز الجهود المبذولة في مكافحة الانتشار النووي، ودعم الردع ضد الاستفزازات لكوريا الشمالية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى حل الأزمة من خلال الدبلوماسية السلمية متعددة الأطراف.[1]

أما في عهد ترامب، فقد اعتمدت إدارته على سياسة أقصى ضغط من أجل اجبار كوريا الشمالية لانهاء برامجها النووية، وحددت استراتيجيتها من خلال خلق مستوى عال من عدم اليقين والقلق بشأن الجانب الكوري الشمالي، حول مدى استعداد الولايات المتحدة، ويعكس ذلك ببساطة أسلوب الرئيس الشخصي، مع تأكيده لقدرة الصين للضغط على كوريا الشمالية.[2]وقد توعد ترامب خلال حملته الانتخابية بلقاء الزعيم الكوري الشمالي، والتقى به في قمم جمعتهم بسنغافورة وفيتنام والسويد، إلا أنها لم تفضي إلى حل.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أنه منذ تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما للرئاسة، أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك على سلم الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة، استجابة للتطور الاقتصادي المتسارع الذي شهدته اقتصاديات دول المنطقة وعلى رأسها الصين، والتي مثلت تحدياً أساسياً للمصالح الأمريكية ولمصالح حلفائها، والتي قد تشكل تهديداً للهيمنة الأمريكية إقليمياً ودولياً.

وقد اتبعت إدارة أوباما نهجاً تعاونياً مع حلفائها، تمثل في بناء تحالفات وتعزيز الشراكات وإطلاق مبادرات اقتصادية، ما من شأنه أن يعزز من التعاون الاقتصادي بين واشنطن ودول المنطقة، كما بادرت إدارة أوباما إلى تكثيف مشاركتها في القمم والمنتديات متعددة الأطراف، إضافة إلى الزيارات الرسمية المكثفة للرئيس الأمريكي ولوزيرة الخارجية، والتي أسهمت في تجديد العلاقات مع دول كانت علاقاتها في حالة فتور مع واشنطن على غرار فيتنام وميانمار وكمبوديا.

[1] ساندى ادوارد، مرجع سابق.

[2] سهايلية سماح، مرجع سابق، ص241.

ومع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة، بقيت الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة كما كانت عليه، خاصة فيما يتعلق بإحتواء الصين ومواجهة كوريا الشمالية وحماية المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن الآليات التي اتبعتها إدارة ترامب كانت مختلفة عن سلفه لاسيما فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، فمع تبنيه نهجاً صدامياً من خلال سياسة أمريكا أولاً، نمت الشكوك بشأن مصداقية الإدارة الأمريكية وتعهداتها بحماية حلفائها في المنطقة، ولعبها دوراً كحليف موازن للصين في المنطقة.

إلا أن انسحاب ترامب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وعدم مشاركته في القمم والمنتديات متعددة الأطراف كقمة شرق آسيا ورابطة الأسيان، ومطالبته لليابان وكوريا الجنوبية بتسديد تكاليف الحماية الأمريكية، وتهديده بسحب القوات الأمريكية إذا ما حال دون ذلك، قد تسبب في تآزم وتراجع العلاقات بين واشنطن وحلفائها، ووصلت العلاقات بينها وبين الصين إلى منعرج صدامي خطير، كان له تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل منطقة آسيا الباسيفيك مركز الثقل العالمي ديموغرافياً، اقتصادياً، وسياسياً، إذ أنها تحتضن أبرز القوى الصاعدة والفاعلة في المنطقة على غرار الصين واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وفيتنام، كما أنها تلامس قوى دولية أصبحت تقلق الأمريكيين مثل كوريا الشمالية والصين، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدةً على وضع موطئ قدم لها في المنطقة، سيكون له إسهام كبير في تحديد وصياغة مستقبل الأوضاع الدولية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً خلال المرحلة القادمة، فقد اكتسبت منطقة آسيا الباسيفيك خلال السنوات الأخيرة مزيداً من الأهمية الاستراتيجية، باعتبارها من أكثر مناطق العالم ديناميكية، بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي إليها، ما جعلها أحد المحركات الرئيسية في الاقتصاد العالمي،

يرتبط الدور الأمريكي على هذا النحو بالتخوفات الكبيرة لدى دول المنطقة، من الأدوار المحتملة لكوريا الشمالية والصين في المنطقة، فالأولى تخوض سباقاً لأجل تطوير أسلحة الدمار الشامل، فمنذ عقد من الزمن قامت كوريا الشمالية بإجراء أربعة تجارب نووية (سنة 2006-2009-2013-2016م)، كما بادرت بيونغ يونغ إلى تطوير صواريخها الباليستية، مما يؤكد على ضرورة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديد الناشئ في شبه الجزيرة الكورية، وتأكيد التزامها بحماية حلفائها (اليابان وكوريا الجنوبية)، في حين تظل المواقف الصينية ومبادراتها في شرق آسيا تخلق بعض المخاوف في مدركات الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي، نتيجة استمرار الصين في موقفها بخصوص جزر سبراتلي وباراسيل، إضافة لسعيها لأن تصبح الدولة الأقوى إقليمياً، ما يعد دافعاً لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في المساهمة في أمن المنطقة، وعليه تساهم هذه الديناميكيات في خلق توازنات بين الدول التي تعتبر الوجود الأمريكي في المنطقة داعماً لها.

وبالنظر إلى الإمكانيات والقدرات الهائلة المادية والبشرية التي تملكها الصين، وسعيها الحثيث لتنفيذ خططها التنموية الشاملة والطموحة، فقد نُظر إليها بوصفها المنافس المحتمل الذي سيتحدى الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الجديد، ومع السنوات الأولى من الألفية الثالثة، لم يعد هذا التحدي الصيني مجرد احتمال، وإنما بات أمراً واقعاً في الكثير من المجالات، وفق ما تكشفه الوقائع، إذ استطاع العملاق الأصفر أن يزيح الولايات المتحدة ويحتل الصدارة عوضاً عنها في أرقام النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتصدير وكتلة الاحتياطي النقدي، وحتى في موقع الشريك التجاري الأول

الخاتمة

لعدد من حلفاء واشنطن التقليديين، دفع هذا بدوائر صنع القرار الأمريكية إلى إيلاء اهتمام كبير لمنطقة آسيا الباسيفيك.

إن تنامي القوة الاقتصادية الصينية ونجاحها بإزاحة الاقتصاد الياباني، واحتلال مكانه على عرش ثاني أكبر اقتصادات العالم عام 2010م، وما رافقته من تنامي القوة العسكرية الصينية، خاصة البحرية منها خلال السنوات الأخيرة، والذي أدى بالطبع إلى تغيير واضح في السلوك الدبلوماسي الصيني، الذي كان يتسم بالمرونة، ويرفع شعارات الصعود السلمي والانسجام الدولي، ليصبح سلوكاً أكثر صلابةً وأكثر حدةً تجاه نزاعاتها الحدودية مع معظم جيرانها وخاصةً تجاه اليابان، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة والتوجه نحو قوى آسيوية أخرى، بما فيها الهند المنافس التقليدي للصين، إضافةً إلى أستراليا، وعملت كذلك على تعزيز علاقاتها الأمنية مع بعض دول منطقة جنوب شرق آسيا، ممن لديهم نزاعات حدودية بحرية مع الصين مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي، وحثها على إثارة قضايا نزاعاتهم مع الصين.

إن عودة واشنطن إلى المنطقة تعتبر نقطة تحول مهمة في السياسة الأمريكية العالمية الرامية إلى الحفاظ على هيمنتها العالمية، ومؤشراً واضحاً على تنامي أهمية المنطقة في الرؤية الاستراتيجية لمرحلة قادمة ربما تكون أطول.

كل هذه التحولات الداخلية والإقليمية والدولية لدى القوى الفاعلة في المنطقة، تدفعها نحو البدء بمحاولات لرسم خارطة جديدة تعبر عن طموحاتها وتطلعاتها الاستراتيجية، وتعيد معها هيكلة جديدة وتوازناً جديداً لمستقبل التنافس الاستراتيجي بينها على ضوء المتغيرات الجارية.

ومنذ إعلان إدارة أوباما عن سياسة المحور وإعادة التوازن في آسيا الباسيفيك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني مبادرات وشراكات سياسية واقتصادية وعسكرية، تهدف من خلالها إلى تعزيز نفوذها وتواجدها في المنطقة، إذ أصبح تصورها كقوة باسيفيكية أكثر علانية، وهذا لمنح التبرير لاستمرارية هيمنتها، وفي اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية أن إعادة التركيز على آسيا الباسيفيك، وتصوير نفسها على أنها قوة باسيفيكية دائمة، يساعدها في الحفاظ على تواجدها العسكري في المنطقة.

وفي عهد دونالد ترامب، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من نطاق تنافسها الجيوبوليتيكي مع الصين ليشمل الدول المحاذية للهند، والذي جاء استجابةً للمكاسب الجيواستراتيجية التي حققتها الصين في المنطقة، في إطار مبادرة الحزام والطريق التي شملت بناء موانئ تجارية في الدول المحاذية للهند على غرار بنغلاديش وباكستان وسيري لانكا، مما أثار قلق بعض الدول وعلى رأسهم الهند

وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ضمت واشنطن الهند إلى دائرة حلفائها، كحليف تقليدي موازن للصين.

إلا أن الشخصية الانطوائية لدونالد ترامب أثرت على السلوك الخارجي لبلاده تجاه دول المنطقة، وخلفت خطاباته وقراراته وتوجهاته الانعزالية صدمة لدى حلفاء واشنطن، ساهمت في إضعاف روابط بلاده مع حلفائها الأساسيين خاصة مع اليابان وكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، وزاد من تنامي الشكوك بشأن مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، وفي مقدمتها كبح جماح الصعود الصيني، ومواجهة تهديداتها.

ورغم أن السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب كانت مغايرة تماماً عن سلفه باراك أوباما، خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، والاتفاقيات والشراكات متعددة الأطراف، إلا أن إدارة ترامب تشاركت مع إدارة أوباما قلقها واهتمامها بشأن الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة أسيا الباسيفيك، والتحديات والتغيرات المتسارعة، وما تملكه من وزن ديمغرافي واقتصادي ومالي، جعلها مستقبل الصراع العالمي.

كما أن كلتا الادارتين وضعتا الصين كمنافس استراتيجي يهدد الهيمنة الأمريكية إقليمياً ودولياً، وينذر بحدوث خلل في موازين القوى، من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية، ويزيد من نفوذ الصين في المنطقة، خاصة في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ما يشكل تهديداً وجودياً للدول المجاورة للصين، خاصة مع إصرارها على توسعة حدود مياهها الإقليمية، ومزاعمها بشأن أحقيتها في جزر باراسيل وجزر سباراتلي، أدى إلى دخولها في مواجهة شاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ_ الكتب:

1-إسلام عيادي، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017-2021م**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021.

2-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

3-محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون**، مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

3-رجاء زامل كاظم الموسوي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيلبين بين عامي 1898-1946**، دار ومكتبة عدنان، ط1، 2015.

4-بيير سلنجر، **أمريكا المستبدة: الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم "العولمة"**، تر: حامد فرزات، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، 2001.

5-رأفت غنيمي الشيخ، **أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر**، القاهرة، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2006.

6-محمد السروجي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

7-عبد الفتاح حسن أبوعلي، **تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية**، الرياض، دار المريخ للنشر، 1987.

8-تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، **السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004.

9-عصام عبد الشافي، **السياسة الأمريكية والثورة المصرية**، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، ط1، 2014.

10-مزوزي عبلة وآخرون، **الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ط1، 2018.

11-حميد عمار كريم، **ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا**، مركز الرافدين للحوار، بيرت، ط1، 2021.

ب-المقالات والمجلات:

1-جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، **نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م31، ع3، 2017.

2-زينب حسن عبد أسود، **التوسع الأمريكي في القارة اللاتينية وفق مبدأ مونرو وسياسة العصا الغليظة وسياسة دبلوماسية الدولار 1823-1913**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، م27، ع4، 2020.

3-صفوت سيد أحمد حسين، **ضم تكساس ونيو مكسيكو للولايات المتحدة 1845-1848**، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، جامعة دمنهور، م14، ع2، 2022.

4-أحمد عبد السلام فاضل، **السياسة الخارجية الأمريكية 1945-1956**، جامعة السمراء، العراق، 2018.

5-شقرون الجيلالي، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ومصالحها الجيواقتصادية**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م3، ط1، 2011.

6-عمرو عبد العاطي، **الأمة المستغني عنها، السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.

7-فواز جرجس، **أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.

8-بلخيرة محمد، **تأثير التوجه الانعزالي لإدارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2021.

9-علي فاضلي، **سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021.

10-محمد نديم خليل، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الانسانيات والاجتماع، المقدادية، ع63، 2021.

11-ياسين محمد حمد العيثاوي، **أنس أكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي**، مجلة مداد الأداب، ع7، 2017.

12-سليم كاطع علي، **وسائل الاعلام والسياسة الخارجية الأمريكية**، شبكة النبأ المعلوماتية، 2017.

13-سليم كاطع علي، **أثر جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية الأمريكية**، حوليات آداب عين الشمس، بغداد، م48، 2020.

14-محمد عبد العزيز ربيع، **صنع سياسة أمريكا الخارجية**، دار الباشورية العلمية للنشر والتوزيع، 2021.

15-شوادرة رضا، بن عرعور عبد الجبار، **تأثير الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، ع19، 2016.

16-حسين سلمان علي، **جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي**، كلية الفنون الجميلة، بغداد، 2009.

17-أحمد عبد الأمير الأنباري، **دور مراكز الأبحاث واللوبي اليهودي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ع2، 2018.

18-إنجى المهدي، **تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة لجنة الإيباك وقضية الاستيطان الإسرائيلي (2009-2017)**، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، م55، ع1، 2018.

19-مروان قبلان، **دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، سوريا، م5، ع16، 2016.

20-هادي محمد حسين برهم، **دور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، م4، ع25، 2020.

21-علي عبد الكريم موسى، **المساعدات الاقتصادية الأمريكية الخارجية وأهدافها الاستراتيجية "النموذج المصري"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، م38، ع1، 2022.

22-زياد عيد غطاس حجازين، **العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)**، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2021.

23-مداني ليلة، **البعد العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة بومرداس، ع4، 2014.

24-جاسم محمد مصحب، **العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، ع64-65، 2016.

25-سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي**، مركز الدراسات الدولية، ع42، 2009.

26-حميد الجميلي، **عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمديونية الأمريكية**، مجلة المنتدى، م28، ع258، 2013.

27-عديلة محمد طاهر، **تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع قرارات السياسة الخارجية: مقاربة نظرية في الأسباب**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة باتنة، ع5، 2014.

28-خليل إبراهيم أحمد، **أثر عقائد ومدركات صانع القرار على اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية: 1989-2009**، مجلة العلوم التطبيقية، البحرين، م19، ع3، 2018.

29-عبد الوهاب عميري، **مستقبل استقرار النظام الدولي بالهيمنة في ضوء قانون القوة وصعود المنافسة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، بومرداس، م15، ع1، 2022.

30-عزت شحرور، **الصين ونزاعات المحيط الهادئ: الأسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

31-عبد القادر دندن، **مكانة بحر الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادئ**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، 2019.

32-عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، **دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي**، المركز الديمقراطي العربي، 2022.

33-شريفة كلاع، **النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م5، ع2، جامعة الجزائر 3، 2021.

34-عبد الملك حطاب، إبراهيم مشعالي، **المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م10، ع3، 2019.

35-علي حسين باكير، **تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجاً**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.

36-حورية قصعة، **البعد الجيوبوليتيكي لمضيق ملقا ضمن استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية (مبادرة الحزام والطريق نموذجاً)**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، م15، ع2، 2021.

37-سعيد رشيد عبد الغني، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية**، مجلة دراسات دولية، بغداد، ع38.

38-ناصر التميمي، **رابطة دول جنوب شرق آسيا: أفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015.

39-حمد محمود، **أمريكا والتوجه شرقاً..الفرص والتحديات**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

40-براهما تشيلاني، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا**، الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

41-سليمان محمد سليمان حميدان، **سياسة دين راسك الخارجية تجاه فيتنام (1960-1969)**، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية، ع41، 2022.

42-محمد غازي الجمل، **الصراع الأمريكي الصيني وأثره على النظام الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020.

43-أمينة حلال، **الوضع الأمريكي المهيمن بمنطقة جنوب شرق آسيا وتنامي الصعود الصيني**، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2022.

44-أمينة فلاح، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا: من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن**، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، 2019.

45-إسماعيل ذياب خليل، **دور السياسة الأمريكية في ضبط التوازنات الإقليمية في شرق آسيا (الصين واليابان نموذجاً)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م9، ع1، 2020.

46-وسيم سالم عبد الله المزوغي، **العلاقات الأمريكية الصينية: دراسة مقارنة للعلاقات الأمريكية الصينية خلال فترة إدارة كلا من باراك أوباما ودونالد ترامب**، مجلة العلوم السياسية والقانون، م4، ع23، 2020.

47-كرار أنور البديري، **التعايش المعقد: العلاقات الأمريكية الصينية في عهد دونالد ترامب**، مجلة أبحاث استراتيجية، بغداد، ع17، 2017.

48-أحمد جلال محمود عبده، **أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا (العلاقات الصينية الأمريكية 2016-2022، دراسة حالة)**، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، السويس، 2022.

49-علي سعيد خلود، **القضايا الأمنية في العلاقات الصينية الأمريكية، دراسة حالة تايوان (2013-2019)**، القاهرة، 2020.

50-سمر الخمليشي، **إدار ترامب: الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2019.

51-محمد علي عباس، زياد طارق عبد الرزاق، **الاستراتيجية الأمريكية الصينية في بحر الصين الجنوبي**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ع9، 2021.

52-كابيلا سوباش، **الانتقال العالمي للقوة إلى أسيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

53-منصور أبو كريم، **اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018.

54-محمد بلخيرة، **تأثير التوجه الانعزالي لإدارة دونالد ترامب على المكانة الدولية للولايات المتحدة**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، م6، ع2، 2021.

55-نوار محمد ربيع الخيري، **الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022.

56-عبد القادر دندن، **التحول في تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)**، السياسة الدولية، م55، ع222، 2020.

57-إبراهيم حردان مطر، رندة وضاح طاهر، **تطور الاستراتيجية الأمريكية من آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022.

58-أسماء بن مشيرح، **الهند واستعادة النفوذ في الهندوباسيفيك: بين التوازن مع الصين وتفادي التطويق الاستراتيجي الأمريكي**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022.

59-زياد طارق عبد الرزاق، **تحالف أوكوس Aukus من حلف الأطلسي إلى حلف الهادي**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، ع13، 2022.

60-أسماء باهي، رضا شوادرة، **التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م6، ع1، 2022.

61-ليلى أحمد السيد إبراهيم، **السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة أمريكا اللاتينية بين عهدي أوباما وترامب "دراسة تقويمية مقارنة"**، جامعة الإسكندرية، 2020.

62-جوناثان بيركشاير ميلر، **بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم**، تر: كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

63-خيام محمد الزعمي، **الحرب التجارية الأمريكية الصينية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، م38، 2022.

ج-المذكرات والرسائل الجامعية:

1-أدهم أكرم عبد الواحد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي (قطر نموذجاً)**، 2001-2018، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة، 2019.

2-حمدوش رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 2012.

3-أحمد محمد صبحي أحمد الونسة، **دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الحرب على العراق في عام 1991وعام 2003م نموذجاً)**، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.

4-رزايقية حنان، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008-2016م**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018.

5-بودردابن منيرة، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)**، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، 2009.

6-طيايبة ساعد، **الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر: الدبلوماسية العامة نموذجاً**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2012.

7-أياد خلف عمر الكعود، **استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية**، رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2016.

8-سليمان غيث السعيديين، **السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما (2009-2012)، ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية**، رسالة ماجيستير، جامعة مؤتة، 2013.

9-نسيمة طاجين، **واقع الأمن في إقليم آسيا المحيط الهادي (1990-2007)**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2011.

10-حذفاني رشيد، **التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2022.

11-عطا الله خيرة رهام، **الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين**، أطروحة دكتوراه، الجزائر3، 2020.

12-عبد القادر سوفي، **استراتيجية المحور الإقليمي الأمريكي في آسيا الهادئ 2008-2018**، أطروحة دكتوراه، الجزائر3، 2019.

13-بن سماعيل زكريا، **أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجيستير، الجزائر 3، 2013.

14-نجيم حذفاني، **التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2022.

15-سماح سهايلية، **الاستراتيجية الأمريكية تجاه قضية انتشار الأسلحة النووية: دراسة حالة كوريا الشمالية (2001-2018م)**، أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2019.

16-عبد الرزاق مختاري، **تداعيات الصعود الصيني على دول منطقة آسيا الباسيفيك (فترة ما بعد الحرب الباردة)**، أطروحة دكتوراه، الجزائر 3، 2019.

د-الموسوعات:

قائمة المصادر والمراجع

1- مروان محمد حج محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية**، الموسوعة السياسية، 2016، https://cutt.us/NBleq.

ر-المواقع الإلكترونية:

1-محمد بسيوني، **لماذا يفضل الرأي العام الأمريكي سياسة خارجية "متحفظة"؟**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019، https://cutt.us/PfE0p.

2- شيماء الهواري، **وسائل الإعلام وصنع السياسة الأمريكية**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الدار البيضاء، 2017، https://cutt.us/BSTbR.

3- إيهاب عمر، **المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في زمن الحرب الأوكرانية**، المرصد المصري، 2022، https://cutt.us/7k7xu.

4-عبد المنعم علي، **جدوى التحالفات: هل يستفيد الاقتصاد الأمريكي من الانتشار العسكري الخارجي؟**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022، https://cutt.us/Qgq1T.

5-عربي لادمي محمد، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات، والمحددات**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، https://cutt.us/HKP5e.

6- عايدة مجدي عريان إسحق، شروق ممدوح محمد، **دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي**، المركز الديمقراطي العربي، 2022، https://cutt.us/HbteN.

7- أسماء مصطفى يوسف وآخرون، **استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية2001-2020**، المركز الديمقراطي العربي، 2021، https://cutt.us/UA1Hl.

8- راشد باسم، تقييم استراتيجي، **الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2015، https://cutt.us/pyiyf.

9- محمد طاهر، **استراتيجية أوباما نحو آسيا الباسيفيك: التحديات والإنجازات**، عربي 21، 2016، https://cutt.us/7Q0OG.

10- ساندى ادوارد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من 1993-2016**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، https://cutt.us/R5UXM.

11- أحمد عاطف، **استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014.https://cutt.us/VpB0b .

12-إيمان فخري، **التداعيات الجيوسياسية لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020.https://cutt.us/luquY .

13- شريف شعبان مبروك، **الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الامريكية في آسيا**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016، https://cutt.us/9SRmc.

14- شيماء فاروق سلامة، **أثر جائحة كورونا على العلاقات الأمريكية الصينية**، المركز الديمقراطي العربي، 2021، https://cutt.us/AJnen.

15- عايدة مجدي عريان إسحاق، **دور منظمة الآسيان في النزاع على منطقة بحر الصين الجنوبي**، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2022، https://cutt.us/Ngmqr.

16- باسم راشد، **تقييم استراتيجي: الصراع والتعاون في إقليم آسيا والمحيط الهادي**، المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، 2015، https://cutt.us/n1a1J.

17-أحمد عاطف، **عقبات ثلاث: استراتيجية واشنطن في آسيا والمحيط الهادئ**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2014، https://cutt.us/4mE76.

18- إيمان فخري، **صعود الصين: التداعيات الجيوسياسية لإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https://cutt.us/XJcSX.

19- ياسمين محمود عثمان، **التشابك الاقتصادي: أسباب عدم فعالية التحالف الأمريكي المناهض للصين**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021، https://cutt.us/qaE7X.

20- محمد محمود السيد، **تحديات بايدن : كيف تأزمت العلاقات الأمريكية الصينية في عام 2020**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2020، https://cutt.us/qYAnq.

ز-المراجع الأجنبية:(الإنجليزية).

قائمة المصادر والمراجع

1- Adam Gopnik and others, **united states**, Encyclopaedia Britannica, 2023, **https://cutt.us/0GFhK**.

2- Joel Stewart, **a Geographical perspective on the territorial conflict in the East china Sea: The Implications for international Political Relations between China and Japan**, Geography Masters papers, Portland state university, 2007.

3- Ralph A Cossa and others, **The United states and the pacific region: security strategy for The Obama Administration**, Pacific forum CSIS, 2009.

4- Kelly A. Grieco, **Assessing the Singapore Summit- two years later**, strategic studies quarterly- policy forum, 2020.

5-Lisa Collins and Sue Mi Terry, **Assessment of the Trump-Kim Hanoi Summit**, CSIS, 2019, **https://cutt.us/Z9OnF**.

6- Angana Guha Roy, **Trump's personalised North Korea Policy: 2018-2020 and the way forward**, E-INTERNATIONAL RELATIONS, 2020.

7-John Bolton, **The Room Where It Happened, a white house memoir**, Former national security advisor of the United states, New York, 2020.

8- Hillary Clinton, **America's Pacific Century, Foreign policy**, 2011, **https://cutt.us/OhXLo**.

9- Seth Cropsey, **The Rebalance to Asia : What Are Its Security Aims and What Is Required of US Policy?**, Hudson Institute, 2014.

10- Louis Nelson**, In Asia, Trump keeps talking about Indo-pacific,** politico, 2017, **https://cutt.us/alwzv**.

11-Jamie Fly, **Trump's Asia policy and the concept of the Indo-Pacific**, German institute for International and security Affairs, 2018, P4.

الفهرس

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة

الفهرس		
01	خريطة تبين الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية	43
02	خريطة تبين دول منطقة آسيا الباسيفيك التي تنتمي إليها من الناحية الجغرافية.	54
03	خريطة تبين الخلافات الحدودية في بحر الصين الشرقي	57
04	خريطة تبين الخلافات الحدودية في بحر الصين الجنوبي	58
05	جدول إحصائي يمثل أهم اقتصاديات دول منطقة آسيا الباسيفيك لعام 2019.	61
06	خريطة تمثل المنطقة الجغرافية لوصف آسيا الباسيفيك والهندوباسيفيك.	98

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحات
مقدمة	15-2
الفصل الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية	50-15
المبحث الأول: السياق التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية	25-17
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة التوسع الاستعماري	17
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة السعي نحو الهيمنة	21
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة الهيمنة	23
المبحث الثاني: مؤسسات وآليات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	41-25
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية	26

الفهرس

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية	31
المطلب الثالث: آليات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية	37
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	50-41
المطلب الأول: المحددات الداخلية	42
المطلب الثاني: المحددات الخارجية	47
الفصل الثاني: منطقة آسيا الباسيفيك في السياسة الخارجية الأمريكية	79-51
المبحث الأول: أهمية منطقة آسيا الباسيفيك	63-53
المطلب الأول: البنية الإقليمية لمنطقة آسيا الباسيفيك	53
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الباسيفيك	55
المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيك	60
المبحث الثاني: التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا الباسيفيك	70-63
المطلب الأول: أهمية منطقة آسيا الباسيفيك لأمريكا تاريخياً	63
المطلب الثاني: أسباب ودوافع التوجه الأمريكي نحو آسيا الباسيفيك	65
المطلب الثالث: ملامح التوجه الأمريكي نحو آسيا الباسيفيك	68
المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة	79-70
المطلب الأول: صعود الصين وأزمة تايوان	70
المطلب الثاني: الملف النووي لكوريا الشمالية	74
المطلب الثالث: النزاعات الحدودية في بحر الصين الجنوبي	76

الفهرس

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين سياسة أوباما وسياسة ترامب في المنطقة	109-80
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما في المنطقة	93-82
المطلب الأول: سياسة المحور وإعادة التوازن في آسيا الباسيفيك	82
المطلب الثاني: محددات سياسة أوباما في المنطقة	85
المطلب الثالث: تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما بالمنطقة	89
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب في المنطقة	103-92
المطلب الأول: سياسة أمريكا أولاً (نهج إدارة ترامب)	92
المطلب الثاني: التوجه من أسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك	95
المطلب الثالث:تقييم السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب بالمنطقة	99
المبحث الثالث: مقارنة بين سياسة أوباما وسياسة ترامب بالمنطقة	110-103
المطلب الأول: عوامل الاستمرار (أوجه الشبه)	103
المطلب الثاني: عوامل التغير (أوجه الاختلاف)	105
الخاتمة	113-110
قائمة المراجع	125-114
فهرس الأشكال	126
فهرس المحتويات	129-127

الفهرس